



بَارَاكِ أُوْبَامَا

مِنَ الْأَمَلِ إِلَى الْوَقْتِ
مُتَابَعَاتُ فِي السِّيَاسَةِ الدَّوْلِيَّةِ

٢٠٠٨ - ٢٠١٠

الدكتور
السيد أمين شلبي

عالم الكتب

بَارَكَ أَوْيَامًا
مِنَ الْإِبْتِلِ إِلَى الْوَاتِّعِ
مُتَابِعَاتِ فِي السَّيَاسَةِ الْقَوْلِيَّةِ
٢٠٠٨ - ٢٠١٠

بَارَكَكَ أُوَيَامَا

مِنَ الْأَمَلِ إِلَى الْوَأَقْتَعِ
مَتَابَعَاتِ فِي السِّيَاسَةِ الدَّوْلِيَّةِ

٢٠٠٨ - ٢٠١٠

الدكتور
السيد أمين شلبي

عالم الكتب

- شلبي، السيد أمين .
- براك أويلما من الأمل إلى الواقع: متابعات في السياسة الدبلوماسية 2008-2010
- السيد أمين شلبي.
- ط 1 - القاهرة : عالم الكتب، 2012 م
- 240 ص ، 24 مم
- تدمك : 3-828-232-977 * رقم الإيداع : 2011/11711
- 1- الولايات المتحدة الأمريكية -العلاقات الخارجية
- 2- الولايات المتحدة الأمريكية -تاريخ العصر الحديث براك أويلما
- 3- الولايات المتحدة الأمريكية -الأحوال السياسية
- 4- أويلما، براك
- أ- العنوان
- 327.73

عالم الكتب

- المقر : المكتبة :
- 16 شارع جوك حسنى - القاهرة
- تليفون : 23924626
- فكس : 0020223839027
- 38 ش عبد الخلق ثروت - القاهرة
- تليفون : 23926401 - 23959534
- ص . ب 66 محمد فريد
- الرمز البريدي : 11518

﴿بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ﴾

المحتويات

١١	تقديم
١٧	١- أوياما من الأمل إلى الواقع
٢٢	٢- باراك أوياما: من الأمل إلى الجرأة
٢٧	٣- إدارة أوياما ومفهوم "القوة الذكية"
٣٠	٤- عالم أوياما
٣٤	٥- أوياما: تحديات متجددة
٣٧	٦- هل من بواذر انشقاق داخل إدارة أوياما؟
٤٠	٧- ماذا نتظر من خطاب أوياما؟
٤٣	٨- جائزة نوبل: أويامكا أمام مسؤولياته
٤٥	٩- في سلوكك إدارة أوياما ثلاث ملاحظات
٤٨	١٠- إدارة أوياما تعيد تأكيد رؤيتها للعالم
٥١	١١- البعد المسكوت عنه في خطاب أوياما
٥٤	١٢- ماذا جرى لأوياما
٥٧	١٣- أوياما والتحدى لإسرائيل... درس من التاريخ
٦٠	١٤- هل تخيب توقعات العرب من أوياما؟
٦٢	١٥- جائزة نوبل معضلة أوياما

- ٦٤ - ١٦- قراءة في خطاب أوباما في الأمم المتحدة
- ٦٧ - ١٧- باراك أوباما: حصاد العام -١-
- ٦٩ - ١٨- إدارة أوباما وقضية الديمقراطية
- ٧٢ - ١٩- أصوات أمريكية
- ٧٦ - ٢٠- العلاقات المصرية الأمريكية... مؤشرات إيجابية
- ٧٩ - ٢١- كيف تكسب الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب؟
- ٨٣ - ٢٢- أمريكا وإيران: الحرب الباردة الجديدة
- ٨٦ - ٢٣- المستوطنات في العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية
- ٩٠ - ٢٤- قمة واشنطن والحوار الإستراتيجي المصري - الأمريكي
- ٩٣ - ٢٥- تداعيات زيارة جورج ميتشل الأخيرة
- ٩٦ - ٢٦- هل تلحق الصين بالولايات المتحدة أم تتجاوزها؟
- ٢٧- ٢٧- ثلاثة سيدات محترمات
- ٩٩ - ٢٨- هل انتهى عصر القوة العسكرية؟ أمريكا وإسرائيل نموذجا
- ١٠٢ - ٢٩- هل أدان المسلمون أحداث ١١ سبتمبر؟
- ١٠٥ - ٣٠- هل تتعلم أمريكا الدرس؟
- ١٠٨ - ٣١- كيف تعاملت أمريكا مع الثورة المصرية؟
- ١١٢ - ٣٢- العلاقات المصرية الأمريكية بعد الثورة المصرية
- ١١٦ - ٣٣- العدول عن تجميد الدرع الصاروخية في شرق أوروبا
وتداعياته -١-
- ١٢٢ - ٣٤- العدول عن تجميد الدرع الصاروخية في شرق أوروبا
وتداعياته -٢-
- ١٢٥ - ٣٥- من سولت -١- إلى ستارت ٢

- ١٢٩ - ٣٦- عالم مستعاد
- ١٣٢ - ٣٧- خيارات الصين الإستراتيجية
- ١٣٥ - ٣٨- في حالة ومستقبل العلاقات الأمريكية الصينية
- ١٣٨ - ٣٩- في الحوار الإستراتيجي الصيني الأمريكي
- ١٤١ - ٤٠- الصين وأمريكا... منافس أم شريك؟
- ١٤٤ - ٤١- الصين ومصر و"القوة الناعمة"
- ١٤٧ - ٤٢- ماذا ستختار الصين
- ١٥١ - ٤٣- الصين ووجوهها المتعددة
- ١٥٤ - ٤٤- الصين في عالم متغير
- ١٥٨ - ٤٥- دفعة جديدة للعلاقات الروسية الأمريكية
- ١٦١ - ٤٦- هوامش على القمة الأمريكية الروسية - ١-
- ١٦٥ - ٤٧- أمريكا وروسيا: سيناريوهات المستقبل
- ١٦٨ - ٤٨- تحديث روسيا بين مدرستين
- ١٧١ - ٤٩- روسيا والنااتو: تعاون أم اختلاف
- ١٧٥ - ٥٠- الدور الأوروبي في عملية سلام الشرق الأوسط
- ١٧٦ - ٥١- بعد عشرين عامًا من سقوط حائط برلين - ١-
- ١٨٢ - ٥٢- في كسب قلوب وعقول العرب والمسلمين
- ١٨٥ - ٥٣- قيم آسيوية أم باميفيكية؟
- ١٨٨ - ٥٤- عام ١٩٧٩: ثلاثة أحداث غيرت العالم
- ١٩٠ - ٥٥- عام جديد توقعات وخواف
- ١٩٣ - ٥٦- هل يتقل الاتحاد الأوروبي من البيانات إلى الأفعال
- ١٩٧ - ٥٧- ٢٠٠٩ - نهاية عقد

- ٢٠٠ ٥٨- لماذا انتهت الحرب الباردة وكيف؟
- ٢٠٢ ٥٩- هل تتجمع السحب؟
- ٢٠٥ ٦٠- المفهوم الإستراتيجى الجديد- للناتو ٢٠٢٠
- ٢٠٩ ٦١- هل يمتز التأييد اليهودى لإسرائيل؟
- ٢١٣ ٦٢- عندما سقطت المحرمات
- ٢١٧ ٦٣- أصوات أوروبية.. نحو موقف جاد للاتحاد الأوروبى
- ٢٢٢ ٦٤- القرن ٢١: تقدم أم تراجع
- ٢٢٧ ٦٥- هل انتهى التعدد الثقافى فى أوروبا؟
- ٢٣١ ٦٦- هل سيكون القرن ٢١ آسيوياً؟
- ٢٣٤ ٦٧- مجموعة BRICS: الآمال والتحديات
- ٢٣٨ ٦٨- نبذة عن مؤلف الكتاب

تقديم

كان عام ٢٠٠٨ علامة فاصلة ليس فقط في تاريخ السيادة الخارجية الأمريكية وعلاقتها بالعالم والمفاهيم التي تحكمها بل وكذلك في تاريخ العلاقات الدولية ومجرى ومصير عدد من القضايا والصراعات الدولية. فقد شهد هذا العام نهاية حقبة من حكم الرئيس الأمريكى جورج بوش الابن الذى حكم منتخباً من الشعب الأمريكى، لفترتين متتاليتين (٢٠٠٠-٢٠٠٨)، وكانت حقبة عاصفة في علاقات أمريكا بالعالم، بدأت مقدماتها بأحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ الإرهابية التى تعرض لها القلب الأمريكى لضربات نالت رموز قوته الاقتصادية والعسكرية وانتهى بذلك الأمان الذى تعيشه ويعيشه الأمريكيين متحصنين خلف محيطين: الأطلنطي والهادى، ومحاربون حروباً بعيدة عنهم وحتى حادث "بيرل هاربر" الذى تعرضت له أمريكا في الحرب العالمية الثانية... وكان الحادث بعيداً عن القلب الأمريكى بالآلاف الأميال. وقد جاءت أحداث ١١ سبتمبر لتقدم المفتاح لما سوف تبنى إدارة جورج بوش الابن من مفاهيم وإستراتيجيات تبعد الولايات المتحدة عن النظريات التى وجهت سياساتها منذ نهاية الحرب الثانية وطوال الحرب الباردة، وتعتبرها إدارة بوش والشخصيات التى أحاطت بها وتسربت إلى كل أركان ومؤسسات الإدارة والذين عرفوا بالمحافظين الجدد، نظريات لم تعد تكفى لمواجهة التهديدات التى تواجه الولايات المتحدة، وهكذا تبنت ونفذت الإدارة مفاهيم الحرب العالمية على الإرهاب والعمل المنفرد Unilateralism، والضربات الاستباقية Preemption strikes، وتجاهل المنظمات الدولية، واعتبارها عقبة أمام السياسات الأمريكية، والتخل عن عدد من الاتفاقيات الدولية، مثل اتفاقية كيوتو للمناخ وتبنى مفهوم الترويج

للديمقراطية. وبفعل هذه المفاهيم شنت الإدارة واندخلت في حربين في أفغانستان والعراق، وإذا كانت الحرب الأولى قد لقيت الفهم بل والمشاركة من أصدقاء وحلفاء أمريكا واعتبارها حرب ضرورة war of necessity، فإن الحرب على العراق التي اعتبرت حرب اختيار War Choice فقد لاقت اعتراضًا حتى من أقرب حلفاء أمريكا وأدت إلى شرح في العلاقات معهم. أما المسرح الرئيسي لهذه الأحداث وهذه النظريات فكان الشرق الأوسط بمعناه الجيوستراتيجي الأوسع، والذي تعاملت معه الإدارة الأمريكية من منظار أحداث ١١ سبتمبر، واعتبرت أن مجتمعاته بحكم ما يسودها من نظم حكم غير ديمقراطية إنما تمثل تربة خصبة للتطرف والإرهاب لا تقتصر على مجتمعاتها فحسب بل تمتد إلى العالم كما بدأ في أحداث ١١ سبتمبر، ومن هنا كان مفهوم الترويج للديمقراطية ومشروعات الشرق الأوسط الكبير The broader Middle East.

وهكذا انتهت إدارة جورج بوش وأمريكا في حربين دامتين، وثبت أن إحداها وهي الحرب على العراق قد شنت وفقًا لمفاهيم وتقديرات ثبت فسادها، وكلفت الخزانة الأمريكية ٤ تريليون دولار، وأكثر من ١٦٠٠ قتيل أمريكي، وأصبح المطلوب مجرد إيجاد مخرج آمن ومنظم للولايات المتحدة منها، وقد ازدادت الأمور تعقيدًا بأن شهدت الشهور الأخيرة للإدارة أزمة مالية واقتصادية بدأت في الولايات المتحدة وهزت مؤسساتها المالية والمصرفية بشكل ذكر بالركود العظيم في الثلاثينات وتحولت هذه الأزمة إلى أزمة عالمية ضربت النظام المالي والاقتصاد العالمي وكان معناها الرئيسي هو إنهاء الاحتكار الأمريكي للنظام المالي العالمي.

وسط هذه الظروف جاءت الانتخابات الرئاسية الأمريكية نوفمبر ٢٠٠٨ وظهر على مسرحها شاب أمريكي أسود من أصول أفريقية مسلمة ونشأة آسيوية، وجاء لكي يجذب الناخب الأمريكي ليس فقط بقدراته الخطائية والبلاغية وإنما أيضًا برسائله وما تحمله من وعود "بالتغيير" والقدرة على ذلك رغم المشكلات الصعبة، ومن خلال تشريح الواقع الأمريكي الداخلي والخارجي كما تبلور خلال السنوات الثمانية الماضية، وعد أوباما بتصحيح هذه الأوضاع، وكانت في مقدمة وعوده إنهاء الوجود الأمريكي في العراق وعودة الجنود الأمريكيين وتصحيح صورة أمريكا المتدنية في العالم والعالم الإسلامي.

بوجه خاص، وإعادة علاقات أمريكا مع العالم وإنهاء التوتر في علاقاتها مع قوى مثل روسيا وبناء علاقات مستقرة مع الصين والعمل على بناء تحالفات وشركاء دوليين، وليس العمل المنفرد. أما الشرق الأوسط ومعضلاته، فقد وعد بالعمل على إنهاء الصراع الفلسطيني الإسرائيلي ومد اليد والحوار مع إيران حول برنامجها النووي، أما قضية الديمقراطية فقد اختلف خطابه حولها عن خطاب بوش الذي اعتمد على الإملاء والفرض، وداخلياً تركّز خطابه على التزامه بتنفيذ مشروع الرعاية الصحية. وقد انتهت الانتخابات الأمريكية بمجيء هذا الصوت الجديد ممثلاً ثورة في النظام السياسي الأمريكي الذي لم يكن الكثيرون يتوقعون أن يجيء رئيس أسود فضلاً عن أصوله المسلمة. هكذا تسلم باراك أوباما الحكم في يناير ٢٠٠٩ بتركة مثقلة كان آخرها الأزمة المالية العالمية التي هزت الاقتصاد الأمريكي. وبدأ أوباما وبدأ العالم يتابع وعوده وحل مدى عامين ورغم أنه بدأ ملتزماً بوعوده سواء بإنهاء الحرب في العراق، أو بالتوصل إلى تسوية في الشرق الأوسط أو حل أزمة البرنامج النووي مع إيران دبلوماسياً، إلا أنه ما لبث أن تكشف له تعقيدات الواقع وأنها كانت أكثر مما قدره، فبرغم استمرار التزامه بالانسحاب من العراق إلا أن الأوضاع الأمنية في العراق استمرت في تأزمها وأصبح السؤال عن مصير هذا البلد، بعد كل ما تكلفته أمريكا، عندما تسحب القوات الأمريكية، وفي أفغانستان الذي اعتبر أنها المسرح الحقيقي للإرهاب والمشكلات التي تواجه أمريكا، ورغم زيادة عدد القوات فيها، إلا أن قدرات القاعدة وطالبان استمرت في تأكيد نفسها واستمر ضعف وعدم الثقة في نظام "كرازي"، أما في النزاع الفلسطيني الإسرائيلي فبرغم ما أبداه أوباما منذ أيامه الأولى في الحكم من اهتمام بإحياء عملية المفاوضات على أساس من مبدأ حل الدولتين، وإنهاء وقف المستوطنات الإسرائيلية، إلا أنه يتحدث "بنيامين نتنياهو" واتلافه اليميني المتطرف لهذه المبادئ وخاصة المستوطنات، وهو ما جعل أوباما يعترف أنه أساء تفسير صعوبات المشكلات، وإن كان هذا لم يمنع من استمرار جهوده الدبلوماسية مركّزاً على بدء المفاوضات بين الفلسطينيين والإسرائيليين. وأما إيران فإن سياسة اليد الممدودة لإيران لم تلق استجابة من الحكم في إيران الذي ازداد تعقيداً بانتخابات الرئاسة الإيرانية في يوليو ٢٠٠٩، وبدأ معها الرئيس المعاد انتخابه

أحمدى نجاد أكثر تشددًا، وفي المقابل اتجهت الإدارة الأمريكية إلى تعبئة رأى العام الدولى فى اتجاه فرض عقوبات إضافية على إيران، وهكذا انتهى العام الأول لإدارة أوباما وسط نوع من إخفاق التوقعات والوعود والمفاهيم التى جاء بها، وفى منتصف العام حاول أوباما أن يحى الأمل ويؤكد الوعود وخاصة فى علاقات أمريكا مع العالم الإسلامى، وتوجه برسائل مباشرة إلى المراكز المهمة فى هذا العالم بزيارته وخطبه فى تركيا والسعودية، وأهم من هذا خطابه المحمل بالرسائل فى القاهرة فى يونيو ٢٠٠٩، وكانت رسالته الأولى هو إعادة بناء العلاقات بين أمريكا والعالم الإسلامى على أساس من الاحترام والتعاون المتبادل. غير أنه كما ذكرنا، وبعد مرور شهرين على هذا الخطاب، ظلت القضايا الرئيسية للخطاب، وفى مركزها الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، بلا تقدم ويبدأ أوباما وإدارته أمام الرأى العام العربى والإسلامى بلا قوة فى مواجهة التشدد والتحريك الإسرائيلى.

غير أن العام الثانى لإدارة أوباما بدأ بما يشبه "العودة"، أو اكتساب الثقة وأرضية جديدة، بدا هذا فى معالجته للأزمة المالية العالمية، فرغم أن الأزمة لم تتبدد تمامًا، إلا أن سياسات أوباما فى التعامل معها أعادت شيئًا من الاستقرار فى النظام المالى والاقتصادى الأمريكى فوقف على قدميه، أما الإنجاز الداخلى الأكبر فقد كان فى الحصول على تأييد الكونجرس الأمريكى لمشروعه فى التأمين الصحى الذى يدخل ٤٠ مليون مواطن أمريكى تحت مظلة الرعاية الصحية، وهذا المشروع الذى ظل يراوغ رؤساء أمريكيين على ما يقرب من ٦٠ عامًا. وخارجيًا ركز أوباما على قضية مهمة للأمن الأمريكى والعالمى وهى قضية التسليح النووى، ففى براغ عام ٢٠٠٩ تصور أوباما عالمًا خاليًا من الأسلحة النووية، ثم قرن هذا بالتوصل فى مارس ٢٠١٠ إلى اتفاقية مع روسيا حول خفض أسلحتها النووية والإستراتيجية - التى تمتلك القوتان ٩٠٪ من الأسلحة النووية فى العالم - خفضها بمقدار الثلث بما سيعرف باتفاقية ستارت ٢ مذكرًا بالأيام الأولى للوفاق الأمريكى السوفيتى وبالتوصل إلى اتفاقية سولت ١، كذلك تعامل أوباما مع ما يمثل هاجسًا أمريكيًا وهو إمكانية انتشار ووصول المواد النووية إلى قوى ومنظمات غير مسئولة فعقد فى ١٢-١٣ مارس مؤتمر الأمان النووى Nuclear security لتشييد الرقابة الدولية على هذه المواد.

كان ما تقدم هو الإطار الفكرى الذى تدور فيه فصول هذا الكتاب. وسوف يلاحظ القارئ أن الولايات المتحدة والسياسة الخارجية الأمريكية وبشكل خاص منذ مجيء أوباما تسيطر عليها، وحتى فى القضايا التى تتصل بقوى ومناطق أخرى مثل الشرق الأوسط وروسيا وأوروبا والصين، فإن الولايات المتحدة كانت حاضرة ومؤثرة فيها. وهكذا يكاد هذا الكتاب أن يكون متابعة للسياسة الخارجية الأمريكية منذ مجيء إدارة أوباما وما سباه "نهجه الجديد" فى السياسة الخارجية ومدى ما حققه هذا النهج من نجاح أو إخفاق.

د . السيد أمين شلبى

أوباما من الأمل إلى الواقع

لم يكن غريباً أن يطلق المحللون عبارة ثورة سياسية - اجتماعية - ثقافية، على تولى باراك حسين أوباما للرئاسة الأمريكية، وقد وصف انتخابه بالثورة السياسية؛ لأنه عندما طرح اسمه للرئاسة في البداية كان الكثيرون لا يتصورون أن يتخب الناخب الأمريكي أمريكياً ذا أصول أفريقية - إسلامية رئيساً للولايات المتحدة. غير أن الرؤى والأمال، والشعارات التي حملت وعود التغيير والتصحيح كانت من القوة والجاهزية بحيث أقنعت ملايين الأمريكيين بأنه "نعم نستطيع" وقد كانت التربة مهيأة لذلك بفعل ثمانى سنوات من حكم "جورج دبليو بوش" ورط فيها الولايات المتحدة في حربيين أثبتت الأحداث - وخاصة الحرب على العراق - بأنها أطلقت وفقاً لافتراضات ومفاهيم ثبت زيفها، وكانت النتيجة أعباء مادية أثقلت الاقتصاد الأمريكي، وخسائر بشرية في القتل والجرحى، فضلاً عن تدنى صورة ومكانة أمريكا في العالم، وخاصة العالم العربى والإسلامى، ويدت أمريكا وكأنها تقف وحيدة في العالم.

بفعل هذا جاء أوباما بثورة من التوقعات: إنهاء الحرب في العراق، تعامل جديد مع الوضع في أفغانستان، تسوية للتزاع الفلسطينى الإسرائيلى الذى يمثل مصدر المتاعب لمصالح وصورة أمريكا في العالمين العربى والإسلامى، استعادة العافية للأزمة المالية التى حلت بالاقتصاد الأمريكى مع نهايات إدارة بوش وكشفت عن خلل في النظام الاقتصادى والمالى الأمريكى، وعود بنظام للرعاية الصحية لما يقارب ٤٠ مليون أمريكى

محرومين من هذه الرعاية والتي عجز رؤساء أمريكيين على مدى ٦٠ عامًا من تحقيقها. هذه الوعود وهذه التوقعات تحقق انتخاب أوباما، وللشهور الأولى حصل في استفتاءات الرأى عن نسبة تأييد أكبر مما حصل عليه رئيس أمريكى سابق. فما الذى جرى على مدى العامين الأولين من رئاسة أوباما، وما الذى تحقق من وعوده التى حملته إلى الرئاسة؟

في السياسة الخارجية ثمة ثلاث قضايا كانت هى محور حملته ووعوده الانتخابية: الحرب في العراق، وأفغانستان، والصراع الفلسطينى الإسرائيلى. وفي هذه القضايا الثلاث ظهر واضحًا عجز أوباما وإدارته عن تحقيق أى اختراق وتقديم حقيقى فيها؛ ففى العراق ورغم أنه حقق وعده بسحب القوات الأمريكية المحاربة من العراق، إلا أن ٦٠ ألف جندي أمريكى ما زالوا هناك، وما هو أهم من ذلك ما زال العراق بعيدًا عن أى استقرار سياسى يستطيع أن يضمن خروجًا أمريكيًا آمنًا، فرغم الانسحابات البريطانية التى جرت في العراق إلا أنه وبعد ٦ شهور فيها لم يمكن تشكيل حكومة تمثيلية تضمن الاستقرار السياسى في البلاد. وفي أفغانستان فإنها قد أصبحت "حرب أوباما" كما سماها الكاتب الأمريكى الشهير "بوب وودورد"، فقد توسعت العمليات العسكرية في أفغانستان ورغم هذا تزايد وجود وقوة طالبان. ويحيث أصبح، وفقًا للعسكريين الأمريكيين، أن الحرب لن تكسب عسكريًا في أفغانستان، وأنه من الضروري الحوار والتفاوض مع طالبان. وما زاد الأمر تعقيدًا أن الوضع الأفغانى قد امتد إلى باكستان وأصبح لطالبان وجودًا بها فضلًا عن تصاعد قوة القوى الإسلامية وتهديداتها لاستقرار وتماسك باكستان. أما الصراع الفلسطينى الإسرائيلى فربما كان من أبرز أوجه الفشل في سياسة أوباما، فرغم الاهتمام والجدية التى بدأ بها أيامه الأولى بوجوده تحقيق تسوية لهذا الصراع، إلا أنه من سوء حظه أن هذه الجهود قد توافقت مع مجيء حكومة وائتلاف يمين يراسه "بنيامين نتياهو" وصف بأنه أشرس وائتلاف شهدته إسرائيل، وأمام هذا الائتلاف تصدعت جهود إدارة أوباما لتنشيط المفاوضات مع الفلسطينين بهدف تأسيس دولة فلسطينية جنبًا إلى جنب مع إسرائيل. ورغم كل الوعود والضمانات السياسية والعسكرية والاقتصادية التى قدمتها إدارة أوباما إلا أن نتياهو ظل صامدًا في تحديه لمطلب أوباما لتجميد بناء المستوطنات ووصل الأمر في تراجع الموقف الأمريكى من أنه بدأ بمطلب

التجميد الكامل للمستوطنات إلى القبول بالتجميد لمدة عشرة شهور، إلى طلب وقفها لمدة شهرين. وواضح أن ضعف أوباما تجاهه انتباهه إنما يعود إلى شعوره بضعف وضعه الداخلي وتساعد ضغوط الجمهوريين والجماعات اليمينية عليه وتحذيرهم من أى مواقف متشددة ضد إسرائيل.

وليس غريباً بعد هذا التراجع والضعف في موقف أوباما وعجزه عن تحقيق وعوده أن تتراجع بشدة صورة أوباما في العالمين العربى والإسلامى بعد التفاؤل والحماس الذى قول به عند مجيئه وبعد خطابه الواعد في القاهرة الذى رأى فيه العرب صوتاً أمريكياً جديداً تجاه القضية الفلسطينية.

أما في القضايا الأمريكية الداخلية فإن سجل أوباما يمكن أن يوصف بأنه مختلط، ففي القضية التى تبناها وهي قضية الرعاية الصحية، فإنه رغم نجاحه في الحصول على تأييد الكونجرس بمجلسيه لقانونه في الرعاية الصحية، إلا أن الشكوك ثارت حول مستقبل تطبيق هذا القانون وإمكاناته ومداه الزمنى حيث إن تطبيقه وآثاره قد لا تتحقق إلا بعد ثلاث سنوات، أما في إدارته للأزمة المالية، والتى يعرف بأنه ورثها عن جورج بوش، فإنه رغم أن إجراءات التحفيز المالى والتى ضخ بها ٧٠٠ مليار دولار، قد أوقفت تدهور الوضع وأنقذت مؤسسات مالية واقتصادية، إلا أن الوضع المالى والاقتصادى اليوم ما زال أبعد عن التعافى الكامل.

هذا الأداء المتواضع والمشكوك فيه لأوباما في القضايا الداخلية هو الذى يفسر تدنى نسبة التأييد له في استفتاءات الرأى العام بحيث بلغت نسبة ٤٠٪ وهي أقل نسبة لرئيس أمريكى سابق في نفس الفترة. وقد وصف الخبير الأمريكى فريد زكريا المناخ الذى يعيشه الأمريكين بعد ١٨ شهراً من إدارة أوباما بقوله: "إن المزاج الأمريكى العام هو مزاج عابس، والأمريكيون يشعرون بالكآبة والغضب وافتقاد الروح، والطبقة الوسطى على وجه الخصوص تشعر أنها تتعرض للهجوم. وفي استفتاء أجرته "النيوزويك" في سبتمبر قال ٦٣٪ من الأمريكين: إنهم لا يعتقدون أنهم لن يستطيعوا أن يحافظوا على مستوياتهم المعيشى الراهن، وقد أصبح معظم الأمريكين قنطين بالنسبة لمستقبلهم، والبلد التى كان شعارها أنها تستطيع أن تنجز شيئاً ليست مقتنعة بذلك الآن". ويعقب زكريا على هذا بأن

الأمريكيين لديهم حق أن يشعروا بالقلق، فقد تعرضوا مؤخرًا فقط لأسوأ ركود منذ الركود العظيم، فالضوء في نهاية النفق قاتم في أحسن الأحوال، فبعد ١٦ شهرًا من محاولة استعادة العافية فإن معدل البطالة أعلى مما كان عليه في أعمق حالات الركود فيما بعد الحرب. ومع تراجع الإنفاق الحكومي فإن الاقتصاد يظهر علامات جديدة على الضعف.

أما المحلل الأمريكي David Brooks فإنه يعتقد أن أوباما سوف يحتاج إلى أن يستجيب لخوف الأمة من الانحدار، فالمزاج الكئيب الحالي ليس فقط نتيجة للبطالة فهو ينبع من الخوف أن أفضل أيام أمريكا أصبحت خلفها، فقلق الرأي العام الحقيقي هو حول القيم وليس الاقتصاد. وكما عبر المراقبون الذين رصّدوا إدارة أوباما منذ مجيئها فإن "تغيير النبرة أسهل من تغيير العالم" أرادوا أن يقولوا: إن بلاغة أوباما، وانتقاله من خطاب بوش القائم على المواجهة إلى الخطاب القائم على الحوار والرغبة في بناء الجسور، إلا أنه لم يستطع أن يغير العالم سواء على المستوى الأمريكي الداخل أو في مجال السياسة الخارجية^(١).

أن مازق أوباما ورؤيته هو أنها سمحت له أن يصف العالم الذي يريده لا أن يحققه، وعلى هذا فإن مشكلة أوباما لم تكن في رؤيته للعالم، وإنما في ثغرات جهوده بالانتقال من النظرية إلى الواقع.

كان هذا هو المناخ الذي جرت فيه انتخابات الكونجرس التجديدية في نوفمبر ٢٠١٠، وكما أظهرت التوقعات خسر الحزب الجمهوري أغليته في مجلس النواب، وتقلصت أغليته في مجلس الشيوخ. وبهذه النتيجة أصبح ما يستطيع أوباما أن يحققه في العامين الباقيين من ولايته الأولى موضع شك كذلك أحاطت الشكوك بإمكانية حصوله على ولاية ثانية.

وفي توقعات الخبراء لمستقبل أوباما السياسي يقولون: إنه سوف يعتمد على خبرة "بيل كلينتون" الذي قاسى عام ١٩٩٤ نكسة في انتخابات الكونجرس التصفية، إلا أنه بعد

(١) راجع السيد بينة: تحولات الأمم والمستقبل العالمي.

هذا استطاع أن يتعاون مع الكونجرس الجمهورى وأن ينتهى الأمر بفوزه بولاية رئاسية ثانية عام ١٩٩٦، هذا التصور من جانب أوياما قد يضطره على أن يقلل من طموحه، وهو ما بدأ أوياما بالفعل يمهد له ويدعو الديمقراطيين أن يكونوا "أكثر تواضعًا" غير أنه إذا فعل أوياما هذا فإنه يعنى تخليه عن الشعارات والرسائل وعن الوهج الذى حمله إلى كرسى الرئاسة، ويعنى تخلى كتلته الانتخابية التى حملته للرئاسة عنه وفى مقدمتهم الشباب والمرأة والطبقة الوسطى.

ورغم هذه الغيوم والشكوك ما زال ثمة تيار يراهن على المستقبل ويعتقد أنه رغم كل مشكلات أمريكا وأوياما فإن الأمريكين سوف يستطيعون أن يرتفعوا فوق هذا المزاج السائد، فما زالت أمريكا أكبر اقتصاد مبتكر فى العالم والمكان الذى يضم أعظم جامعات، ووضع سكانى ملائم ومساحات واسعة للتوسع، وقوة عمل مرنة وقوية، وبيئة ما زال المستثمرون يراهنون عليها على المدى الطويل، وما زال يديرها رئيس موهوب يمكن أن يكون أفضل مما بدأ عليه حتى الآن. وأن يبدو مصممًا كما بدأ فى قضيتين حصل فيهما على تأييد الكونجرس: الرعاية الصحية، وإقرار معاهدة ستارت.

باراك أوباما: من الأمل إلى الجرأة

"زيجنيو برجنسكى" هو أحد الخبراء الأمريكيين البارزين، وقد بنى سمعته الأكاديمية كخبير في شئون الاتحاد السوفيتى والكتلة الشرقية، واعتبر كتابه الذى كتبه بالتعاون مع "صموئيل هيتجتون" USSR-US أحد المراجع الأساسية في فهم السياسة السوفيتية والتعامل معها. وقد اختاره الرئيس الأمريكى الأسبق جيمى كارتر مستشارًا للأمن القومى ١٩٧٦-١٩٨٠ وارتبط عهده بثلاثة أحداث تحويلية كبرى: معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٨، واستكمال عملية الانفتاح على الصين، وإقامة علاقات دبلوماسية كاملة معها وإستراتيجيته في توريث الاتحاد السوفيتى في أفغانستان، ودعمه العسكرى للمجاهدين الأفغان والذى كان من عوامل تفكك الاتحاد السوفيتى.

وبعد انقضاء عمله كمستشار للأمن القومى عمل زميلًا في معهد الدراسات الإستراتيجية في واشنطن وأصدر كتبه: Out of Control, The Erand Chess game, The Choice والكتب الثلاث تناقش الوضع الأمريكى بعد انقضاء الحرب الباردة.

وفي عام ٢٠٠٧ أصدر "برجنسكى" كتابه "The second chance: Three President and the crisis of America super power" والذى سيعرض فيه السياسة الخارجية الأمريكية خلال عهود ثلاثة رؤساء هم: بوش الأب، وكليتون، وبوش الابن. وموضوع هذا الكتاب الذى نعرض له هو استمرار لهذا المشروع بالتركيز على الرؤساء الثلاثة الذين ورثوا نهاية الحرب الباردة: بوش الأب، وبيل كليتون، وبوش الابن. وموضوع هذا الكتاب هو كيف فهم الرؤساء الثلاثة نهاية الحرب الباردة وجوهر العصر الجديد، وهل

استرشدوا برؤية تاريخية تتفق مع هذا الحدث؟ وهل اتبعوا إستراتيجية متهاسكة؟ وأى قرارات فى السياسة الخارجية كانت أكثر تأثيراً؟ وهل تركوا العالم على صورة أحسن أم أسوأ؟ وهل كان الموقف الأمريكى فى العالم أضعف أم أقوى؟ وأى دروس رئيسية للمستقبل ممكن الخروج بها من أداء أمريكا عبر السنوات الخمس عشرة باعتبارها القوة الأعظم الوحيدة؟

وقد كان من الطبيعى أن يتم برجسكى بالرئيس الأمريكى الجديد باراك أوباما والمفاهيم التى تبناها والتحديات التى يواجهها، وهو ما خصص له الدراسة التى نشرها فى مجلة Foreign Affairs الأمريكية (عدد يناير - فبراير ٢٠١٠) وجعل لها عنوان: Why America foreign should move from hope to audacity.

فى هذه الدراسة يعتبر برجسكى أن أوباما قد قام بمجهودات طموحة حقيقية لتصحيح نظرة العالم تجاه الولايات المتحدة الأمريكية ولإعادة الاتصال بينها وبين السياق التاريخى الناشئ للقرن الواحد والعشرين.

وبشكل كامل قام بإعادة وضع مفاهيم السياسة الخارجية الأمريكية الخاصة بعدة قضايا مركزية جيوسياسية مهمة:

- الإسلام ليس عدو والحرب العالمية على الإرهاب لا تحدد الدور الحالى للولايات المتحدة.
- الولايات المتحدة ستكون عقلية عادلة ووسيط حازم.
- إجراء محادثات صارمة مع إيران حول برنامجها النووى.
- حملة التمرد فى طالبان السيطرة على أجزاء من أفغانستان يجب أن تكون جزءاً أوسع من جهد سياسى.
- يجب على الولايات المتحدة احترام ثقافة أمريكا اللاتينية.
- يجب على الولايات المتحدة أن تنشط بشكل ملحوظ التزامها بخفض ترسانتها النووية وتبنى الهدف النهائى الخاص عالم خالى من الأسلحة النووية.
- معاملة الصين على أنها شريك جيوسياسى وليس شريكاً اقتصادياً فقط.

• إيضاح أن تطوير العلاقات الأمريكية الروسية يكون من المصالح المشتركة للطرفين.

• إعطاء معنى أعمق لشراكة عبر أطلنطية جماعية من أجل عمو الشقاق الناتج من الخلافات الهدامة في السنين السابقة.

وعلى هذا كان أوياما قد أثبت حسًا أصيلًا لاتجاه إستراتيجي وإدراك صلب لما هو عليه عالم اليوم، هذه المعتقدات تمثل نظرة للعالم متماسكة إستراتيجيًا وتاريخيًا. كما أولى الرئيس الجديد اهتمام للمعضلات البيئية والاجتماعية التي تواجه البشرية والتي كانت الولايات المتحدة غافلة عنها لفترة طويلة.

ويستقل "برجنسكي" إلى التحديات التي يواجهها أوياما في تغييره لسياسة أمريكا، ويعيددها في: الصراع الإسرائيلي الفلسطيني - طموحات إيران النووية والتحدى الأفغانى الباكستانى.

وسوف نركز في هذا المقال على تحليل "برجنسكي" للتحدي الأول وهو الصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

في هذا يقول "برجنسكي": إنه بعد أكثر من أربعين عامًا على الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وثلاثين عامًا من مفاوضات السلام، بات واضحًا تمامًا أنه لا الجانب الإسرائيلي ولا الجانب الفلسطيني سوف يعمل على حل النزاع إذا ترك لهم الأمر. وذلك يرجع إلى عدة أسباب ولكن السبب الرئيسى هو أن الفلسطينيين منقسمون جدًا وضعفاء لدرجة تمنعهم من اتخاذ أى قرار جوهري يعمل على دفع عملية السلام للأمام، كذلك الإسرائيليون فهم منقسمون جدًا وأقوياء جدًا لدرجة تجعلهم غير مكترثين لاتخاذ أى قرار من شأنه دفع عملية السلام للأمام. كنتيجة لذلك، فإن هناك احتياجًا لمبادرة خارجية قوية لتحل المعالم الأساسية لتسوية نهائية لبده مفاوضات جادة بين الطرفين. وهذا لا يأتي إلا من جانب الولايات المتحدة فقط.

ويعتقد "برجنسكي" أنه في إثارت مسألة المستوطنات في ربيع ٢٠٠٩ والتي تم التراجع عنها بعد ذلك عندما رُفِضَت من الحكومة الإسرائيلية، قامت الإدارة بتعزيز العناصر المتشددة في إسرائيل وإضعاف العناصر الأكثر اعتدالًا في الجانب الفلسطيني. ثم

كانت هناك فرصة في الاجتماع السنوي للجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر من أجل توحيد الولايات المتحدة مع الاتفاق العالمي حول العالم الأساسية لتسوية السلام قد أهدرت. بدلاً من الاستيلاء عليها، اكتفى أوباما فقط بحث الإسرائيليين على التفاوض بحسن نية.

ويقترح برجنسكي خطة للتسوية تتضمن:

أولاً: لا ينبغي منح اللاجئين الفلسطينيين حق العودة إلى ما يسمى الآن إسرائيل، لأنه من غير المتوقع انتحار إسرائيل من أجل السلام. يجب إعادة توطين اللاجئين داخل الدولة الفلسطينية مع التعويض وربما بعض تعبيرات الأسف والندم على معاناتهم. وهو ما سيصعب استيعابه من جانب الحركة الوطنية الفلسطينية ولكن لا يوجد بديل آخر.

ثانياً: القدس عاصمة مشتركة بين الدولة الفلسطينية وإسرائيل. عاصمة إسرائيل بالطبع ستكون القدس الغربية لكن القدس الشرقية ستكون عاصمة الدولة الفلسطينية، وستكون المدينة القديمة المشتركة تحت بعض الترتيب الدولي. سوف يستمر الاستيلاء في الضفة الغربية، والفلسطينيون سيرفضون، عملية السلام إذا لم تشمل التسوية على وضع القدس كعاصمة مشتركة.

ثالثاً: يجب التوصل إلى تسوية على أساس حدود ١٩٦٧ لكن مع مقايضات إقليمية تسمح للمستوطنات الكبيرة أن تكون مجمعة داخل إسرائيل دون أي تخفيض آخر من أراضي الدولة الفلسطينية.

رابعاً: يجب التزام الولايات المتحدة أو "الناتو" بوضع قوات على طول نهر الأردن. مثل هذا التحرك من شأنه تقوية أمن إسرائيل مع عمق إستراتيجي. وذلك سوف يقلل مخاوف إسرائيل أن دولة فلسطينية مستقلة قد تصبح في يوم ما منطقة لهجوم عربي أخير على إسرائيل.

ويعتبر "برجنسكي" أنه إذا كان أوباما قد بنى هذا المشروع المؤيد دولياً من أجل السلام حينما خاطب الجمعية العامة للأمم المتحدة في سبتمبر، فإنه كان سيارس نفوذاً ضخماً على كل من الإسرائيليين والفلسطينيين وحصل مباشرة على تأييد عالمي. كما يعتبر "برجنسكي" أن الهدف من الخطاب كان فرصة ضائعة وخصوصاً أن حل الدولتين فُقد

بعضاً من مصداقيته بوصفه صيغة قابلة للتطبيق لتحقيق المصالحة بين الإسرائيليين والفلسطينيين داخل المنطقة. وعلاوة على ذلك هناك مؤشرات على أن الولايات المتحدة تحفز بالفعل حسن النية والثقة المتجددة التي فاز بها أوباما من العالم العربي بعد الخطاب الذي ألقاه في القاهرة في يونيو ٢٠٠٩.

وهكذا فإن "برجنسكى" في تحليله لسياسة أوباما تجاه النزاع الإسرائيلي الفلسطيني يرد على الأصوات التي ارتفعت مؤخراً في الولايات المتحدة بدعوة أن تكف الإدارة يدها عن الصراع حتى يصبح الطرفان الفلسطيني والإسرائيلي جاهزين ومستعدين لتقديم تنازلات متبادلة، فيعتبر "برجنسكى" إنه إذا ترك الأمر للفلسطينيين والإسرائيليين فإنهما لن يتوصلا إلى أى اتفاق^(١).

ويخلص "برجنسكى" إلى أن احتفال "أوسلو" الذي منح فيه جائزة نوبل للسلام لتقديم المزيد من الدعم لصاحب مبادرة السلام في الشرق الأوسط. إلا أنه حتى الآن فإن فريق أوباما لم يظهر المهارة التكتيكية ولا الثبات الاستراتيجى اللازم لدفع عملية السلام إلى الأمام.

ولفت "برجنسكى" النظر إلى أنه بالتراجع عن قضية المستوطنات فإن إدارة أوباما قد عززت العناصر المشددة في إسرائيل وأضعفت العناصر الأكثر اعتدالاً في الجانب الفلسطيني. ونلاحظ عدم تقدير "برجنسكى" لفريق أوباما الذي يعتبره أنه لم يظهر المهارة التكتيكية والثبات الاستراتيجى اللازم لدفع عملية السلام إلى الأمام.

ونضيف أن هذا الفريق وهو يعالج الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وما يحتاجه من مواقف ثابتة، إنما يضع عينيه على الاعتبارات والضغط السياسي الداخلية وانتخابات التجديد النصفي لتكون نجرس، فضلاً عن تطلع أوباما إلى ولاية ثانية.

(١) تصور أن "برجنسكى" الذي كتب هذه الدراسة في فبراير ٢٠١٠، كان سيعتبر أن أوباما سيتعزز وضعه بعد النصر التاريخي الذي حققه للمواقفة على مشروعه للرعاية الصحية، هنا فضلاً عن اتفاقية سولت، مع روسيا، وقمة الأمان النووي أن تعالج أكبر هاجس يقلق الأمريكيين.

إدارة أوياما ومفهوم "القوة الذكية"

كان عالم السياسة الأمريكي "جوزيف ناي" Joseph Nye هو الذى صك تعبير "القوة الناعمة" Soft power فى مقابل القوة الصلبة Hard power والتى كانت تعتمد أساساً على القوة العسكرية والإجبار والقمع. وكان ما دفع "ناي" إلى الدعوة إلى "القوة الناعمة" هو سياسات جورج بوش الابن والتى تبنت نهج القوة العسكرية واستخدامها فى قضايا السياسة الخارجية الأمريكية. وكان "ناي" يقصد بالقوة الناعمة تلك القوة التى تدفع الآخرين إلى تفضيل التعاون معك ليس بسبب القمع ولكن من خلال ما تقدمه من نموذج يعتمد على التقنية والتكنولوجيا والثقافة والقيم التى صاغها المؤسسون الأوائل من الديمقراطية وحقوق الإنسان وأسلوب فى الحياة والاستعداد للتعاون مع الآخرين من خلال الإقناع وليس القسر أو الإرغام.

وقد جاءت إدارة أوياما بالمفاهيم التى تتبعها وابتعادها عن أساليب ونهج إدارة بوش فى التعامل مع العالم من خلال القوة والعمل المنفرد، لكى تكون أقرب إلى مفهوم "جوزيف ناي" والأكثر استعداداً للعمل وفقاً له. لذلك نجد أن هذا المفهوم يتردد كثيراً فى بيانات وخطابات وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلارى كلينتون" وإن كانت قد طورت هذا المفهوم من "القوة الناعمة" إلى "القوة الذكية" Smart Power. وكان آخر المناسبات التى تبنت فيها هذا المفهوم هو الندوة التى نظمها معهد بروكينجز Brookings institute وذلك بمناسبة صدور إستراتيجية الأمن القومى الأخيرة التى أعلنتها الإدارة يوم ٢٦ مايو. فى كلمتها أمام المعهد ربطت بين الدبلوماسية والتنمية واعتبارهما كياناً واحداً لا كيانين منفصلين، كذلك كان من المقدمات التى قدمت بها "كلينتون" مفهومها قولها: إن

أمريكا ليست أقل قوة ولكنها تحتاج أن تطبق قوتها بطرق مختلفة، وأن تتحول من الممارسة المباشرة للقوة إلى مزيج أكثر تعقيدًا وصعوبة من القوة والنفوذ أما المقدمة الرابعة التي أطلقت فيها "كليتون" مفهومها فهي أن هناك حقيقتين لا ينفصلان تحدان عالمنا: أنه ليس هناك أمة تستطيع أن تواجه تحديات العالم منفردة، وأنها تواجه صعوبات حقيقية تقف في طريق المصلحة المشتركة وأى عمل مشترك، وهكذا فإن القيادة تعنى التغلب على هذه العقبات وبناء تحالفات يمكن أن تتج نتائج ضد هذه التحديات المشتركة.

ونخلص "هيلارى كليتون" من هذه المقدمات إلى شرح مفهوم القوة الذكية وتعتبر أنها ليست مجرد شعار ولكنها تعنى شيئًا ما، فهي بالتأكيد تعنى شيئًا بالنسبة لى عندما أبدأ فى استخدامه، وهى تعنى أن علينا أن نوازن وأن نكامل Integrate جميع عناصر قوتنا ابتداء بها يسمى DS أى: الدفاع، والدبلوماسية، والتنمية ولكنها تخص أيضًا قوتنا الاقتصادية وقوة نموذجنا، فعلينا أن نتحلى بالصبر الإستراتيجى والإصرار؛ لأن التطبيق غير المباشر للقوة والنفوذ يتطلب وقتًا. وتؤكد "هيلارى كليتون" مفهومها بأن أى دبلوماسى ذى خبرة تاريخية يعرف هذا، ولكن نوع الدبلوماسية البطيئة الصبورة الضرورية لأغلبية المشكلات التى واجهتها الدبلوماسية فى التاريخ هي أكثر صعوبة اليوم. وعلى الرغم من أن مفهوم القوة الناعمة أو الذكية لا يستبعد فى مكوناته عنصر القوة واستخدامها إلا أننا نلاحظ أنه مع استعداد إدارة أوباما لاستخدام القوة، وخاصة فى الحروب الكبيرة، إلا أنها تضع لنفسها حدودًا وقيودًا على هذا الاستخدام أبرزها أن يكون استخدام القوة هو الملاذ الأخير، وبعد أن تكون كل الوسائل الأخرى قد استنفدت، وأن توزن بدقة كل التكاليف والمخاطر، وأن يعكس هذا العمل العسكرى القيم الأمريكية وبما يؤكد شرعيتها، وضمان تأييد عالمى واسع والعمل مع منظمات مثل الأمم المتحدة ومجلس الأمن و"الناتو".

ولا يسعنا أن نتحدث عن مفهوم "القوة الناعمة" دون أن نتذكر أن هذا المفهوم كان وراء دور وريادة مصر فى إقليمها وذلك من خلال أساتذتها الذين أسسوا الجامعات العربية، ووضعوا دساتيرها، وتخرج على أيديهم فى بلادهم وفى القاهرة أجيال من الشباب والدارسين العرب، ومن خلال مفكرين وأدبائها الذين كانوا منابر للثقافة والتخفين

العرب، ومن خلال ريادتها في مجالات الفن من مسرح وسينما وغناء وكل هذا ما جعل القاهرة قبلة العرب ومقصدهم. والحديث اليوم عن الدور والمكانة المصرية في منطقتها لا بد أن يرتبط بتراجع عناصر ومكونات قوتها الناعمة كما مارستها على الأقل منذ الأربعينات من القرن الماضي، والنتيجة المنطقية إلى استعادة هذا الدور وهذه المكانة إنما يتوقف - فضلاً عن مقومات القوة الاقتصادية والعسكرية - على استعادة عناصر القوة الناعمة كما تمتعت بها مصر وكانت مصدر احترامها وريادتها.

عالم أوباما

سيظل عالمًا في وعى وخبرة شعوب ومجتمعات العالم، وبشكل خاص شعوب العالمين العربى والإسلامى، ما فعلته سنوات إدارة "جورج بوش" الابن ٢٠٠٠-٢٠٠٨ سياساتها التى عصفت بأوضاع واستقرار هذه المنطقة، هذا فضلًا عن ما تبنته من مفاهيم وإستراتيجيات للتعامل مع العالم ومشكلاته وقضاياها جعلت أمريكا فى بعض الأحيان تقف بمفردها America Alone فى مواجهة حتى أصدقائها وحلفائها، وانعكس هذا على مصداقيتها وهزت قيمها التى تتفاخر بها، إزاء هذا لم يكن غريبًا أن يكون هذا هو رد فعل وابتهاج العالم بنهاية عهد "جورج بوش" ورجال إدارته واقتران هذا بانتصار المرشح الديمقراطى ذى الأصول السوداء "بارك أوباما" الذى جاء بحمل رسالة التغيير والتجديد، ورسالة التغيير كما فهمها رأى العام الأمريكى والعالم، تعنى تصحيح أخطاء وسياسات إدارة "جورج بوش". وفى العشرين من يناير تولى "بارك أوباما" رسميًا رئاسة الولايات المتحدة الأمريكية، بما يعنى بداية عهد جديد من السياسات والتوقعات التى ارتبطت بانتخابه. غير أنه من المفارقات أن يرتبط عام انتخاب "أوباما" والذى اعتبر أنه سيواجه من المشكلات أكثر مما واجهه أى رئيس أمريكى آخر منذ الحرب العالمية الثانية بظهور الأزمة المالية العالمية التى نشأت أساسًا فى الولايات المتحدة وعصفت باقتصادها فى تجربة لم تشهدها منذ أوائل الثلاثينات، هذا التطور الذى واجه أوباما وهو على مشارف إدارته، هو الذى جعل المراقبين يعدون ترتيب أولويات إدارته. ويجعلون من الأزمة المالية فى قمة هذه الأولويات يتلونها القضايا التى كان يتصور أنها ستكون فى

مقدمة اهتماماته مثل الوضع في العراق وأفغانستان وباكستان، وقضية الصراع العربي الإسرائيلي فضلاً عن البرنامج النووي الإيراني.

غير أن جدول أعمال أوباما لا يقتصر على هذه القضايا وأولوياتها وإنما يشمل كذلك قضايا العلاقات مع قوتين صاعدين هما الصين وروسيا الاتحادية. وبالنسبة للصين فإن إدارة "بوش" لم تترك إرثاً متوتراً في العلاقات معها، فقد انتهت إدارة "بوش" وكل من أمريكا والصين تدركان مصالح كل منهما لدى الأخرى وهو الإدراك الذي وضع أساساً لعلاقات مستقرة وهو ما تتوقع أن تبني عليه إدارة أوباما. أما مع روسيا فالأمر يختلف، حيث خلفت إدارة "بوش" علاقات متوترة مع روسيا وكان الغزو الروسي لجورجيا في أغسطس ٢٠٠٨ حداً فاصلاً في علاقات روسيا، مع كل من الولايات المتحدة والغرب. وفي تقدير العديد من المراقبين كان تصرف روسيا هو نتاج سلسلة من التصرفات الأمريكية والأطلسية، اعتبرتها روسيا تهديداً لأمنها القومي ومحاولة لتهميشها ابتداء من استقلال كوسوفو، إلى ضم دول شرق أوروبا والبلطيق إلى حلف الأطلسي وتشجيع جورجيا وأوكرانيا على ذلك، وأخيراً إقامة مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في بولندا والتشيك. وجاء رد الفعل الروسي بغزو روسيا ليقول: إن "الكيل قد فاض" بروسيا وأنها لم تعد تتحمل المزيد. وتلى ذلك تبادل الاتهامات والتهديدات بين روسيا من ناحية الولايات المتحدة والغرب من ناحية أخرى. وعلى الرغم من محاولات احتواء الأزمة، واستبعاد أن يعنى هذا حرباً باردة جديدة، إلا أن الأجواء ما زالت ملبدة فيما يتعلق بالعلاقات الأمريكية الروسية، فإن الأنظار معلقة بإدارة أوباما والإشارات الإيجابية التي وجهتها القيادة الروسية لإدارته المقبلة، إن موسكو على استعداد لإعادة النظر في مشروعاتها الصاروخية مقابل تنازل واشنطن عن مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي، وعلى الجانب الأمريكي نصح العديد من الخبراء أن يبدأ أوباما بإبداء إشارات إيجابية تجاه العلاقات مع روسيا وخاصة حول الاستعداد لتجديد معاهدة الصواريخ الاستراتيجية التي ينقضى أجلها عام ٢٠٠٩.

ومن توليه السلطة يواجه "باراك أوباما" سلسلة من التحديات في الشرق الأوسط عاجلاً حيث يمر العراق بهدوء هش واقترب إيران من العتبة النووية، وتهاوى عملية

السلام الفلسطينية الإسرائيلية، وحكومة ضعيفة في لبنان وتساعد قوة الجماعات الإسلامية ووضع أمريكي ضعيف صنعته سنوات من الفشل والانحدار. وكما عبر "ريتشارد هاس" و"مارتن إنديك" (راجع الفرون أفيرز - عدد يناير فبراير ٢٠٠٩) فإن التعامل مع التحديات العالمية المعاصرة يتطلب تعاملاً مع الشرق الأوسط. ولكن أين الصراع الفلسطيني الإسرائيلي تحديداً من عالم أوباما؟

فعلى الرغم من أن أوباما قد عبر عن أن فريقه للسياسة الخارجية سوف يبدأ من اليوم الأول في التعامل مع عملية سلام الشرق الأوسط، إلا أن هذا التعامل سوف يتداخل مع الانتخابات الإسرائيلية وما يمكن أن نحىء به وخاصة إذا ما تولى الليكود، كذلك مع تمزق الوضع الفلسطيني وكما عبر "آرون ميلر" أنه إذا كانت إدارة أوباما تريد أن تكون جادة حول عملية صنع السلام الفلسطيني الإسرائيلي فإنها يجب أن تكون أكثر تشدداً وعدلاً من إدارة "كليتون" وأكثر من هذا من إدارة "بوش".

وهناك جبهة أخرى تنتظر أوباما وهى علاقات الولايات المتحدة وصورتها في العالمين العربى والإسلامى. وهى الصورة التى تدرت منذ أحداث ١١ سبتمبر والمحاولات التى جرت لربط الإسلام والمسلمين بهذه الأحداث بل وذهب البعض إلى أن الخطأ يكمن فى الإسلام كدين وكعقيدة وأن فيه من المبادئ ما يحض على التطرف ورفض الآخر. وعلى الرغم من محاولات العديد من البيانات الرسمية ومنها "بوش" للفصل بين الإسلام والإرهاب إلا أن الأفعال الأمريكية فى العراق وأفغانستان أخذت فى العالم الإسلامى باعتبارها حرباً على الإسلام. وهكذا يواجه أوباما معضلة تبديد هذه الصورة، وخلال حملته الانتخابية نُظر إليه وإلى خلفيته الثقافية باعتباره الأقدر على تصحيح صورة أمريكا فى العالم الإسلامى. بل إنه نقل عنه إنه سوف يلقي خطاباً فى إحدى العواصم الإسلامية وأنه سوف يعقد مؤتمراً يضم مائة شخصية إسلامية. والسؤال الذى يثار هو إذا ما كانت هذه النوايا الطيبة وما قد يدرج تحت العلاقات العامة والدبلوماسية العامة سوف يكفى لتبديد الصورة التى سادت العالم الإسلامى عن أمريكا أم أن المطلوب هو الرجوع عن السياسات التى أدت بالفعل إلى تدهور الصورة الأمريكية وفى مقدمتها تدمير دولة إسلامية مثل العراق والكف عن تأييد السياسات الإسرائيلية ضد الشعب الفلسطينى

وحقوقه المشروعة وهو التأييد الذى يمثل مصادر الغضب والاستياء بين الشعوب الإسلامية تجاه الولايات المتحدة؟

وفى تصورنا لمواجهة أوباما لعالمه لا بد أن نتذكر شهادة وزير خارجيته أما الكونجرس التى زكزت على ما أسمته بالقوة الذكية Smart Power والتى تمثل نطاقاً كاملاً من الأدوات دبلوماسية وعسكرياً واقتصادياً وقانونياً وثقافياً، حيث تقع الدبلوماسية فى قلب هذه الأدوات، الأمر الذى إذا تحقق سوف يمثل تحولاً عن أسلوب إدارة "بوش" التى اعتمدت فيه على القوة وتجاهل الدبلوماسية.

أوباما: تحديثات متجددة

منذ تولى الرئيس الأمريكى "باراك أوباما"، والمحللون يتوقعون أن يواجه وتواجه إدارته تحديات فى مواقع عدة من سياسة الولايات المتحدة الأمريكية، وقد تضمنت هذه التحديات المتوقعة على النطاق الواسع علاقات أمريكا بالعالم والاضطراب الذى لحق بها نتيجة لسياسات إدارة بوش الابن. غير أن هذه التحديات المتوقعة تركزت على أربع مواقع وصراعات وهى صراعات تنخرط فيها الولايات المتحدة بشكل عميق ونعنى بها الحرب فى العراق، والحرب فى أفغانستان، والصراع الفلسطينى الإسرائيلى والبرنامج النووى الإيرانى.

وخلال الانتخابات وبعد أن تولى أوباما الحكم صدرت عنه وعن إدارته التوجهات التى يعترى متابعتها فى هذه القضايا، وكان فى مقدمته بطبيعته الحال الحرب فى العراق وما التزم به أوباما من سحب القوات الأمريكية فى موعد أقصاه ٢٠١١، وكان هذا الالتزام أحد الأسباب الرئيسة لالتفاف الرأى العام الأمريكى حوله وفوزه فى الانتخابات وفى خطابه فى القاهرة كرر أوباما موقفه من الحرب الأمريكية على العراق ووصف هذه الحرب بأنها لم تكن حرب ضرورة ولكنها كانت حرب اختيار وما زال أوباما وإدارته ملتزمة نظرياً بمبدأ الانسحاب، وقد بدأت خطواته بالفعل بيده انسحاب القوات الأمريكية المحاربة من المدن الرئيسية، غير أن الملاحظ أنه قد توافق مع هذا فى الأيام الأخيرة تزايد العنف ووقوع انفجارات راح ضحيتها عشرات من القتلى والجرحى، وفاقت حصيلة القتل فى يونيو ما كانت عليه منذ ١١ شهراً، وتوافق مع هذا ما ذكره قائد هيئة الأركان فى الجيش الأمريكى الجنرال "جورج كايس"، أن خططاً قد وضعت فى حال

اضطرت القوات القتالية الأمريكية إلى البقاء في العراق ١٠ سنوات إضافية، بل إن نائب الرئيس العراقي عادل عبد المهدي قال أخيراً لمجموعة صغيرة من المراسلين إنه "قلق جداً" بشأن ما يحصل في حال رحيل الأمريكيين ولمح أنه قد يطلب من الولايات المتحدة البقاء في العراق.

أما في أفغانستان فإن الوضع لا يقل تعقيداً، فأوباما منذ حملته الانتخابية وهو يعتقد أن أفغانستان هي الحرب الحقيقية أمام الولايات المتحدة، ولهذا نقل ٣٨ ألف جندي أمريكي إليها، وضغط على الدول الأوروبية لتزيد من مشاركتها العسكرية في أفغانستان، غير أنه في مقابل هذا تزايد نفوذ قوات طالبان في أفغانستان وباكستان، وتزايد الاعتقاد أن القوة العسكرية ليست هي فقط التي ستعيد بناء أفغانستان، وفي القاهرة صمم أوباما على محاربة من أساهم بالمتطرفين وهزيمتهم.

ونتيجة الأحداث في إيران عقب الانتخابات الإيرانية لتزيد الموقف تعقيداً أمام نهج أوباما الذي ارتبط به وهو نهج اليد الممدودة للشعب والنظام الإيراني والدخول في حوار مباشر معها، والسؤال الآن عن تأثير هذه الأحداث على مستقبل الحوار الأمريكي الإيراني، وهل سيجعله أكثر احتمالاً أو أكثر تعقيداً وفي تقدير أخير لأوباما أنه سيمثل مشكلة بالنسبة لهذا الحوار سواء على مستوى الحوار المباشر، أو على مستوى الحوار مع الأوروبيين، وهل ستؤدي الأحداث الأخيرة وموقف الولايات المتحدة والأوروبيين فيها إلى جعل إحدى نجاد أكثر تشدداً أم تعاوناً في مثل هذا الحوار.

أما القضية الرابعة أمام أوباما فهي قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وقد تعرض اهتمام أو التزام أوباما بهذا الصراع للتعقيد وربما للتحدي مع مجيء إدارة "نتنياهو" وتحالفه اليميني في إسرائيل، وفي خطابه في القاهرة قدم أوباما تصوره للتسوية على أساس حل الدولتين، ومطالبة إسرائيل بتجميد المستوطنات، وبعد عشرة أيام رد "نتنياهو" بالتلاعب بهذين المبدئين، ففي الوقت الذي لوح فيه بالدولة الفلسطينية، إلا أنه فرض عليها شروطاً تفرغها من كل مضمون وتجعل منها مجرد "جيتو"، كما بدا مصمماً على مواصلة التوسع الاستيطاني. ففي عشية سفر "إيود باراك" وزير الدفاع الإسرائيلي لواشنطن أعلنت الحكومة الإسرائيلية عن عزمها بناء ١٤٥٠ وحدة سكنية في مستوطنة

آدم في الضفة الغربية. ويبدو الرد الأمريكي على هذا التحدي بالعمل على بدء مفاوضات سريعة ومشتركة يتصور أنه خلالها سوف يتم تحريك مواقف "نتنياهو" للالتقاء مع المطالب الأمريكية.

وهكذا يبدو تعقيد ما تواجهه إدارة أوباما سواء في العراق، أو أفغانستان أو إيران أو في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، ويجمع الخبراء والمراقبين أن أوباما يحتاج إلى دعم وتأييد القوى الدولية وبوجه خاص الأوروبية والعربية، وثمة تحرك في هذا الاتجاه حيث أعلنت "الرابعة" في اجتماعها الأخير مطالبتها إسرائيل بوقف الاستيطان، وعبر اجتماع وزراء خارجية الدول العربية عن تحاويهم وتأييدهم لتوجهات أوباما كما عبر عنها في خطاب القاهرة غير أن الوضع وكما عبر وزير خارجية إيطاليا الأسبق "ديمكيليس" في لقاء أخير مع المجلس المصري للشئون الخارجية يحتاج إلى العمل الجاد في الأسابيع والشهور القادمة وهي شهور حاسمة وأن يتهاون الموقف الأمريكي في الضغط على "نتنياهو" وهو ليس بالأمر الصعب في ضوء خبرات أمريكية سابقة مع حكومة "مناحم بيجين" وحكومة "شامير".

هل من بوادر انشقاق داخل إدارة أوباما؟

هل بدأت بوادر انشقاقات واختلاف الرؤى داخل صفوف إدارة أوباما وفي مجال السياسة الخارجية وخاصة بين نائب الرئيس الأمريكى بايدن وبين "هيلارى كلinton" وزيرة الخارجية، فقد عبر كل منهما عن موقفين مختلفين حول قضيتين هما العلاقة مع روسيا والأخرى حول التعامل مع إيران. ومن جهة أخرى اختلف المبعوث الأمريكى الخاص فى السودان، مع "هيلارى كلinton" حول بقاء السودان فى قائمة الدول الراحية للإرهاب.

فخلال مقابلة لنائب الرئيس الأمريكى فى ٢٦ يوليو مع جريدة "ول إستريت جورنال"، وعلى هامش زيارته لكل من جورجيا وأوكرانيا، قدم "بايدن" صورة قائمة للوضع الروسى إذا اعتبر "أنهم يملكون قاعدة سكانية متناقصة واقتصادًا، وبناء مصرفيًا والذى ليس من المحتمل أن يصمد فى السنوات الخمس عشرة القادمة، إنهم فى وضع يتغير العالم فيه أمامهم فى الوقت الذى يتعلقون بشيء من الماضى لا يمكن أن يستديم "وقد حاولت "كلinton" أن تخفف من وقع حديث نائب الرئيس حينما نفت أن كلامه يعنى أن الولايات المتحدة أصبح لها اليد العليا الآن إزاء روسيا مشيرة إلى كلام أوباما خلال زيارته لموسكو بأن الولايات المتحدة تريد أن ترى روسيا قوية ومتقدمة ومزدهرة. وقد كان طبعياً أن يثير انتقادات "بايدن" استياء روسيا، مما جعل "سيرجى بروجيدكو" مستشار الرئيس الروسى وميدفيدف يقول: إن السؤال المطروح هو، من الذى يحدد سياسة الولايات المتحدة الخارجية: هل الرئيس أم أعضاء فريقه المحترمين؟ كما استعاد "الأجواء الطيبة والإيجابية" التى خلقتها قمة أوباما وميدفيدف الأخيرة فى موسكو.

وتساءل إذا كانت لتلك الأجواء لا تروق لبعض فريق إدارة أوياما فليقولوا لنا، وإذا اختلفوا مع خط رئيسهم فعلينا أن نعلم ذلك.

وقبل عدة أسابيع وضع "بايدن" التشدد نفسه في خصام آخر حين سئل عن إمكانية هجوم إسرائيل على المنشآت النووية الإيرانية، أجاب أننا لا نستطيع أن نعمل على دولة ذات سيادة ماذا تستطيع أو لا تستطيع أن تفعله إذا ما اعتبرت البلد أن بقاءها في خطر. وهو التعليق الذي رأى فيه البعض إعطاء الضوء الأخضر لإسرائيل، أما "كليتون" وبعد أن أكدت حقيقة أن إسرائيل دولة ذات سيادة إلا أنها عبرت عن أملها أن توافق إسرائيل على "دبلوماسية كثيفة جدًا" تجمع المجتمع الدولي معًا عما تجعل من الواضح لإيران الثمن الذي يدفعونه من السعي لامتلاك أسلحة نووية".

أما بادرة الخلاف الثالث، فقد بدت بين وزيرة الخارجية "هيلاري كليتون" وبين الجنرال المتقاعد "سكوت فرايشن" مبعوث الرئيس الأمريكي إلى السودان الذي صرح باحتمال رفع اسم السودان من قائمة الدول الراعية للإرهاب والتطبيع معه خلال أسابيع، أما "هيلاري كليتون" التي يساندها أعضاء الكونجرس ومنظمات أمريكية تريد استمرار التشدد مع حكومة الرئيس السوداني عمر البشير، وفي حديثه أمام لجنة الشؤون الخارجية في الكونجرس قال الجنرال الأمريكي: إنه سيشكو الوزارة إلى جهات عليا، إشارة إلى الرئيس أوياما، لرفضها زيادة الاعتادات المالية واللوجستية لدعم وساطته بين السودانيين، واعتبر "فرايشن" أن المقاطعة الأمريكية لحكومة البشير تعرقل دور أمريكا في إحلال السلام في السودان مشيرًا إلى الحرب في دارفور وتوتر العلاقات مع الجنوب والحاجة إلى إرسال معدات ثقيلة لتطوير الجنوب وصعوبة ذلك مع استمرار المقاطعة.

إزاء بوادر الخلافات داخل صفوف الإدارة الأمريكية إزاء عدد من قضايا السياسة الخارجية، فإنه من الأمور المطمئنة أن ثمة توافقًا في الرأي - حتى الآن - داخل الإدارة الأمريكية وشخصياتها حول المبادئ التي يتبناها الرئيس الأمريكي حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وخاصة قضية المستوطنات، فلا يبدو اختلاف بين وزيرة الخارجية "كليتون" و"جورج ميتشل" المبعوث الخاص للشرق الأوسط والجنرال "جوتز"

مستشار الأمن القومي و"دينس روس" ومستشارى البيت الأبيض: "رام إمانويل" و"دافيد إكسليريود"، فما زالت هذه الشخصيات فى توافق وراء المطلب الأمريكى لوقف الاستيطان وبدء المفاوضات. وتتصور أن هذه الجبهة هى التى يراهن عليها "نتنياهو" فى محاولة لكسرها مؤيداً من اليمين الأمريكى المتطرف الذى بدأ بالفعل حملة ضد "جورج ميتشل" الذى يعكس موقف الإدارة المتناسك والترويح لاحتفال استقالته، وقد يشجع "نتنياهو" ما توحى به خمس استطلاعات للرأى عن تراجع شعبية أوباما التى تفيد أن ٥٧٪ من الأمريكين يدعمون أداء أوباما كرئيس مقابل ٦١٪ خلال الشهر الماضى، ٧٦٪ فى فبراير.

ماذا ننتظر من خطاب أوياما؟

في خطابه الذى ألقاه في تركيا وخاطب فيه العالم الإسلامى أكد فيه أوياما ما سبق أن أعرب عنه في خلال حملته الانتخابية وفي خطاب تنصيبه وفي بيانات لاحقة عن استعداد إدارته لفتح صفحة جديدة مع العالم الإسلامى والتواصل معه على أساس من الاحترام والمصالح المتبادلة، وأن أمريكا لن تكون عدوًا للإسلام الذى ساهم وساهم أبناؤه في بناء الحضارة والمجتمع الأمريكى، وأنه إذا كان ثمة عداوة بين أمريكا والقاعدة فإنه لن يُنظر إلى الإسلام والمسلمين من خلال هذه العداوة.

وقد ظن البعض أن خطاب أوياما في تركيا هو الخطاب الذى وعد بتوجيهه من إحدى العواصم الإسلامية، إلا أنه يبدو أن لدى أوياما كلامًا آخر يريد توجيهه إلى العالمين العربى والإسلامى، ومن هنا كان الإعلان عن اختيار القاهرة لتكون المدينة التى يخاطب منها من جديد العالمين العربى والإسلامى، وقد تساءل المراقبون عن المعايير والاعتبارات التى اختار أوياما القاهرة على أساسها، وقد بلور المتحدث الرسمى للبيت الأبيض هذه المعايير بأن القاهرة "هى قلب الوطن العربى"، ولا شك أن هناك معايير أخرى كانت في اعتبار هذا القرار وهو أن القاهرة هى مقر أعرق جامعة إسلامية في العالم، وأن مصر ذات ثقل تاريخى وحضارى يجعلها قبلة العالم الإسلامى، هذا فضلًا عن أن سياسات مصر في منطقتها وتجاه أزماته وصراعاته يجعل قوة واعتدالًا واستقرارًا في المنطقة، واتصالًا بهذا تساءل المراقبون عما يعنيه هذا الاختيار بالنسبة للولايات المتحدة وما تتوقعه من مصر في عهد الإدارة المقبلة لبناء السلام في الشرق الأوسط حيث تستظر الإدارة أن تلعب مصر دورًا أكبر في هذه الجهود، ولا شك الإقليمية للصراع، غير أن مصر في الحقيقة وهى

تلعب هذا الدور - ولكي يكون فعالاً - تحتاج إلى دور المجتمع الدولي وفي القلب منه الولايات المتحدة التي تشير خبرة الصراع أن دورها أساسي في تحقيق التقدم كما حصل خلال إدارة الرئيس الأمريكي "جيمي كارتر" والذي تم التوصل من خلال التزامه الشخصي وتكريسه للثلاثة عشر يوماً من وقته لمتابعة المفاوضات حتى أوصلها إلى اتفاق، كذلك بدأ الدور الإيجابي الأمريكي خلال إدارة "بوش الأب" حين رفضت تقديم قروض لإسرائيل وربطت هذا بوقف العمليات الاستيطانية، وفي مواجهة معاملة حكومة "شامير"، نظمت إدارة "بوش" ودعت إلى عقد مؤتمر "ملريد" للسلام في الشرق الأوسط وهو المؤتمر الذي بلور القاعدة الذهبية: الأرض مقابل السلام والتي ما زالت من أسس العملية السلمية، ومثلما كانت هذه المواقف الأمريكية مساعدة لعملية السلام، كانت مواقف أخرى مُعطّلة لهذه العملية بل أدت إلى تدهورها وكان ذلك خلال إدارة "بوش الابن" التي تجاهلت لعدة سنوات القضية الفلسطينية وتبنت ودعمت المفاهيم الإسرائيلية، وحين أعلنت مفهوم الدولتين لم تفعل شيئاً لتطبيقه.

هذا السجل للدور الأمريكي هو الذي يدفعنا إلى انتظار خطاب أوباما وما سوف يفعله ويقول تجاه القضية الفلسطينية، وهي القضية التي تحتل المكانة الرئيسية بالنسبة للعالم الإسلامي، وهي المفتاح لكسب عقول وقلوب أبنائه فضلاً عن إنهاء التورط الأمريكي في العراق الذي كان من أبرز عوامل تمكيد العلاقات بين أمريكا والعالم الإسلامي الذي تصور أن حرب أمريكا على العراق وتهديدها للدول الإسلامية مثل إيران، وسوريا هي حرب على الإسلام.

ونتوقع أن أوباما لاعتبارات وضغوط أمريكية داخلية كثيرة سوف يتعرض لقضية الديمقراطية في المجتمعات العربية والإسلامية، ولكننا نعتقد أن معالجته لها سوف تكون في سياق جديد يتعد فيه عن نهج وأسلوب إدارة "بوش" والتي كانت تعتمد في الترويج للديمقراطية على لهجة الغطرسة والإعلاء، أما أوباما فإن معالجته ستكون في إطار آخر يعتمد على الإقناع وأهم من ذلك على تأكيد مهمة أن الديمقراطية يجب أن تبنى وتتطور من أجل المجتمعات ومن خلال بناء مؤسسات تجعل الديمقراطية شيئاً أكثر من عملية الانتخابات.

إن إنهاء هذا التراث الأمريكى السلى لإدارة "بوش الابن"، هو السبيل الوحيد أمام أوباما لكى يثبت أنه حقاً يريد بناء علاقات إيجابية مع العالم الإسلامى.

وحتى موعد خطابه فى القاهرة ٦ يونيو، يكون أوباما وإدارته قد أنهى مرحلة "الاستماع" لأطراف النزاع فى المنطقة ويكون قد التقى بشخصيات: الملك عبد الله الثانى ملك الأردن ورئيس الوزراء الإسرائيلى "نتنياهو"، والرئيس الفلسطينى محمود عباس، والرئيس المصرى حسنى مبارك، وبهذا الشكل تكون إدارة أوباما قد استوعبت مواقف الأطراف وأصبح لها رؤية شاملة تستطيع من خلالها أن تشكل إستراتيجية ومبادرة تتضمن مواقف الإدارة، من قضايا الحل النهائى: الحدود، واللاجئين، والمستوطنات والقدس، وأن تقدم هذه الرؤية لأطراف الصراع وللمجتمع الدولى وقواه المختلفة التى أصبحت تبينى لأطراف النزاع كسياسة أمريكية متأسكة والإصرار على بدء عملية التفاوض على أساسها.

إن خطاب أوباما فى القاهرة سوف يكون نقطة فاصلة فى علاقة أمريكا بالعالم الإسلامى وفى البرهنة على أن أمريكا حقاً فى عهد أوباما تريد فتح صفحة جديدة فى العلاقة مع العالم الإسلامى أساسها مواقف عادلة من قضاياها.

جائزة نوبل : أوباما أمام مسئولياته

عندما منحت اللجنة النرويجية لجائزة نوبل للسلام جائزتها لعام ٢٠٠٩ للرئيس الأمريكى أوباما، قالت فى مبررات قرارها: إنها أولت أهمية خاصة لرؤياه وجهوده من أجل عالم خالٍ من الأسلحة النووية، وأنه بوصفه رئيساً أدخل مناخاً جديداً فى السياسة الدولية، واستعادت الدبلوماسية المتعددة الأطراف موقعاً مركزياً، مشددة على أهمية الدور الذى يمكن أن تتولاه الأمم المتحدة وباقى المؤسسات الدولية وأعطيت الأفضلية للحوار والمفاوضات بوصفها وسيلة كل النزاعات الدولية وضمناها الأشد صعوبة، ونادراً ما شد شخص كما فعل أوباما انتباه العالم وفتح للبشرية أفقاً أفضل".

هذا البيان لخصت اللجنة المفاهيم والمبادئ التى تبناها أوباما وبشر بها منذ مجيئه إلى الحكم وبلورها فى عدد من البيانات والخطب العامة منذ خطابه فى البرلمان التركى ثم فى جامعة القاهرة وأمام الجمعية العمومية للأمم المتحدة، وعلى منواله فعلت شخصيات إدارته ابتداء من وزيرة الخارجية "كليتون" ووزير الدفاع "روبرت جيتس" وسفيرته فى الأمم المتحدة "سوزان رايتس". من خلال هذه البيانات نستطيع أن نستخلص ما يمكن أن نسميه "عقيدة أوباما" وهى العقيدة التى استندت على الدبلوماسية والحوار مع الأصدقاء والحلفاء بل وكذلك مع الخصوم والأعداء، وذلك مقابل "عقيدة بوش" التى استندت على القوة والمواجهة، كما استندت على رؤية عالم لا يعتمد على قوة واحدة مهيمنة تغرد بالقرارات الدولية وتنتظر من الآخرين أن ينفذوها وإنما على عالم يستند على التعاون والاعتدال المتبادل والمتعدد القوى والمراكز وإذا كان لأمريكا دور قىادى فيه فهو الدور الذى يستلزم قوة النموذج لا قوة الإملاء.

هذه فيما نتصور هي العناصر التي جعلت اللجنة الترويجية تفسر قرارها بأن أوياما خلق مناخاً وذعنية دولية جديدة مقابل مناخ التوتر والمواجهة والاعتماد على القوة الذي أشاعته إدارة سلفه "بوش" على مدى ثمانى سنوات عقدت القضايا الدولية وعلاقات أمريكا مع العالم.

ونتصور أن إشارة اللجنة إلى إعطاء أوياما الأولوية لحل النزاعات الدولية بما فيها الأشد صعوبة فإنها كانت تعنى بذلك قضية الصراع العربى الإسرائيلى، ففى مقابل إهمال سلفه لهذه القضية لسنوات، التزم أوياما منذ أيامه الأولى بإحياء عملية السلام، وحدد أسساً واضحة لهذه العملية تقوم على مبدأ الدولة الفلسطينية المستقلة والقابلة للحياة، وعلى ضرورة تجميد المستوطنات الإسرائيلية، وإذا كان منح أوياما جائزة نوبل للسلام قد قوبل بالترحيب باعتبار أن رؤاه قد منحت حقاً للبشرية وأفقاً أفضل، فإنها قد قوبلت بالتحفظ من آخرين، الذين اعتبروا أنه على مدى شهور أوياما التسعة فى الحكم فإن كل ما لقيه العالم منه هو الخطب والوعود والبيانات وأن أوضاع مثل العراق وأفغانستان والقضية الفلسطينية ما زالت على حالها، وربما كان هذا التحفظ فى اعتبار اللجنة الترويجية التى منحت الجائزة حين شبهت منح أوياما جائزة نوبل للسلام بمنح المستشار الألمانى "ويلى براندت" الجائزة عام ١٩٧١ لقاء سياسة التصالح مع الشرق East politic، فعلى الرغم من أن "براندت" لم يكن قد حقق الكثير عندما تلقى الجائزة إلا أنه كان قد بدأ عملية انتهت بسقوط حائط برلين وتوحد ألمانيا. وفى تصورنا أن قيمة الجائزة تتمثل فى تأكيد القيم والمبادئ التى اعتبر أوياما أنها تمثل "نهج الجديد" فى إدارة سياسة بلاده الخارجية وعلاقتها مع العالم، وأن الجائزة قد قصد بها وضع أوياما أمام مسؤولياته وانتظار أن تنتقل من مستوى الوعود والبيانات إلى مستوى السياسات، بهذا المعنى نتصور أن الجائزة قد ألقت على أوياما عبئاً أكبر وسوف تجعله أكثر وعياً بما ينتظره منه العالم، وهو ما يفسر قوله: "إنه قبل الجائزة كدعوة للعمل".

في سلوك إدارة أوباما : ثلاث ملاحظات

١- مع ما تبديه حكومة "نتنياهو" من عدم استجابة وربما تمحُّد لإدارة أوباما فيما يتعلق برفضها سياسة المستوطنات الإسرائيلية وطلبها تجميدها، ومواصلة "نتنياهو" بناء ما يقارب من ٦٠٠٠ وحدة سكنية، أمام هذا التحدى كان من الطبيعي أن يناقش خبراء ومحللون يتوقعون موقفًا أمريكيًا متهاكبًا في الرد على هذا التحدى، ويعرضون عددًا من الأدوات التى تمتلكها الإدارة الأمريكية ويمكنها استخدامها للضغط على إسرائيل ويعتدون هذه الأدوات فى المساهمة فى عزلة إسرائيل الدولية وعدم استخدام الفيتو الأمريكى لصالحها، وكذلك خفض التعاون العلمى والتكنولوجى، والتعاون فى قضايا إسرائيلية مثل إيران (راجع مقالنا: الأخبار ٢/٩/٢٠٠٩)، فى مثل هذا الوقت تنصرف الإدارة الأمريكية بشكل يناقض هذه الإجراءات، وقد أعلن مؤخرًا وعشية زيارة مبعوث السلام الأمريكى "جورج ميتشل" لإسرائيل - عن رفع مستوى التنسيق الإسرائيلى بينهما إلى درجة لقاءات بين وزيرى الخارجية وفسر ذلك بسبب "تعاظم التحديات التى يواجهها الطرفان معًا"، وكان التنسيق الإسرائيلى الرسمى بين الدولتين فى ظل حكومة "أولمرت" يتم بجلسات نصف سنوية يديرها وزير الدفاع الأمريكى، وتقرر أن يقود الوفد الإسرائيلى لهذه المحادثات وزير الخارجية "أفيغدور ليرمان"، مقابل وزيرة الخارجية "هيلارى كلinton"، وفى سبيل الترتيب لهذا اللقاء توجه "داني أيلون" نائب وزير الخارجية الإسرائيلى إلى واشنطن لعقد الترتيبات لعقد الجلسة الأولى فى التنسيق الإسرائيلى بين البلدين وهى الجلسة التى يتوقع فى أن تعقد فى القدس فى شهر أكتوبر.

٢- الملاحظة الثانية: تتعلق بالاقتراب الأمريكي الذى تبناه أوباما من الموضوع الإيراني والقائم على الاستعداد للحوار والتفاوض للتوصل إلى تسوية لقضية البرنامج النووى الإيراني، وقد لقى هذا الاقتراب الأمريكى ارتياحاً عاماً تفادياً لإمكانية صدام سيكون مدمراً على كل المستويات، وعلى الرغم مما يعتقده العديد من المراقبين عن استمرار تشدد الموقف الإيرانى، إلا أن هذا لا يجب أن يقلل من نهج الحوار والتفاوض والعمل لا على عزل إيران الذى قد يزيدا تشدداً ويقوى من قوى التطرف فيها، وإنما على جذبها إلى النظام الدولى والتفاعل معه وبشكل تصبح عنصراً متعاوناً لا مقاوماً له. لذلك يستوقف النظر ما أعلن عن استبعاد أحمدى نجاد من قائمة المدعوين للحفل الذى سيقمه الرئيس الأمريكى أوباما خلال حضوره للدورة القادمة للأمم المتحدة فى نيويورك.

٣- أما الملاحظة الثالثة: فهى تتعلق بالعلاقات الأمريكية المصرية التى تتحرك بشكل إيجابى منذ مجيء إدارة أوباما. وقد عكس اختيار أوباما للقاهرة كى يوجه منها خطابه للعالم الإسلامى، هذا الاتجاه وكانت رسالة أوباما من القاهرة من الوضوح بحيث اعتبرت نقله فى علاقات أمريكا بالعالم الإسلامى تستند إلى مبادئ الحوار والاحترام المتبادل، وبشكل أشمل رؤى التوجه الأمريكى على أنه عمل جاد من أجل التعامل مع واحدة من أخطر القضايا المعاصرة وهى علاقة التوتر بين الولايات المتحدة والغرب، وبين الإسلام وخاصة بعد أحداث ١١ سبتمبر وسياسات "بوش الابن" التى ساهمت فى تأجيج هذا التوتر. ويعكس اختيار أوباما للتوجه للعالم الإسلامى إدراكه للتثقل التاريخى والحضارى والثقافى لمصر والذى يمكنها من أن تلعب دوراً مؤثراً فى إعادة ترتيب العلاقات بين الولايات المتحدة والغرب وبين العالم الإسلامى. فى هذا السياق رشحت مصر وزير ثقافتها فاروق حسنى لمنصب مدير عام اليونسكو وهى المنظمة المعنية بالثقافة والعلوم فى العالم وفى إشاعة روح التفاهم والحوار بين الثقافات. وقد كان من الطبع أن ترحب إدارة أوباما بهذا الترشيح وأن تراه فى هذا السياق باعتبار أن المرشح المصرى - وكما عبر كتاب أمريكيون منصفون - سيمثل جسراً بين العالمين العربى والإسلامى وبين

الغرب، على العكس من اختارته إدارة أوباما أن تعارض هذا الترشيح، بل أن تسمح لمثلها في اليونسكو أن يقود حملة ضد المرشح المصري، ويشكل يناقض التوجه العام في بناء علاقات إيجابية بين الإسلام والولايات المتحدة والغرب، ولا أتصور أن عدم التأيد الأمريكي للمرشح المصري سوف يعيق الحركة الإيجابية في العلاقات المصرية الأمريكية ولكنه سيكون من الشوائب التي من حق مصر أن تعاملها بالمثل.

إدارة أوباما تعيد تأكيد رؤيتها للعالم

منذ حملته الانتخابية وباراك أوباما يقدم رؤيته للعالم والأخطار والتهديدات التي تواجه الولايات المتحدة، وأهم من هذا أسلوبه أو طريقته للتعامل مع هذه التهديدات. وكان واضحاً أن أسلوب أوباما في مواجهة هذه التهديدات والتعامل مع القضايا التي تواجه الولايات المتحدة في القرن الواحد والعشرين كان يختلف عن رؤية وأسلوب إدارة "جورج بوش" الابن، فحيث كانت إدارة "بوش" - وخاصة في ولايتها الأولى، ترى العالم وتتعامل معه بشكل منفرد وتبتعد عن المنهج الذي تبنته السياسة الخارجية الأمريكية منذ نهاية الحرب الثانية وهو منهج بناء التحالفات والتعاون مع الآخرين، فإن أوباما كان يعتمد على العمل مع الآخرين والحوار معهم وحتى مع الخصوم، ويرى أن القضايا والتهديدات التي تواجه أمريكا والعالم هي من الشمول والتعدد بشكل يصعب معها أو مع أى قوة أن تتعامل أو تعالجها بشكل منفرد. وعلى مدى الشهور السبعة التي قضاها أوباما والحكم وهذا المفهوم وهذا الطريق يتردد على لسان شخصيات الإدارة ابتداء من أوباما إلى وزيرة الخارجية "هيلارى كلينتون" إلى "روبرت جيتس" وزير الدفاع. وقد كانت آخر شخصيات الإدارة التي أعادت تأكيد هذا الطريق هي الدكتورة "سوزان رايتس" مندوبة أمريكا في الأمم المتحدة وذلك في خطاب أخير لها أمام جامعة نيويورك، وكان عنوان الخطاب "طريق جديد في العالم: اقتراب جديد في الأمم المتحدة"، بهذا الخطاب أرادت رايتس أن تقدم بعض الأفكار حول كيف تغير الولايات المتحدة طريقها الذي ترسمه في العالم، وكيف - في غماسك مع الاتجاه الجديد - تغير الولايات المتحدة بشكل درامى اقترابها من الأمم المتحدة".

وهي تعتبر أن هذا التغير جوهرياً لأننا نواجه نطاقاً استثنائياً من التحديات العالمية: أسلحة ومواد نووية تحت حراسة فقيرة، وانصهار مالى عالمي، وحروب في العراق وأفغانستان، وإيران وكوريا الشمالية تبيان قدراتها في الأسلحة النووية، القاعدة وشركاؤها، الإبادة والمذابح الجماعية، هجوم على البنية التحتية الرقمية، الجريمة العالمية والاتجار في المخدرات، الأمراض المعدية، والتغير المناخي. هذه هي التهديدات الأمنية عبر القارات التي تعبر الحدود الوطنية بشكل حر كالعاصفة. وتحديدًا فإنها لا يمكن التعامل معها بواسطة بلد واحد فقط.

وتعيد رايتس التذكير بالمبادئ والمنطلقات التي تعرفت عليها إدارة أوباما دوليًا أول هذه المنطلقات هو أن هذه التحديات لا يمكن مواجهتها بدون قيادة الولايات المتحدة ولكن، وثانياً، فإنه في الوقت الذي تمثل فيه قيادة الولايات المتحدة ضرورة، فإنها نادرًا ما تكون كافية، فالولايات المتحدة تحتاج إلى التعاون الفعال من نطاق عريض من الأصدقاء والشركاء، وثالثاً، فإنه من المحتمل أن يحتمل الآخرون نصيباً أكبر من العبء العالمي إذا ما مارست قيادتها من خلال النموذج، والاعتراف بالأخطاء، وتصحيح المسار عند الضرورة وتضع استراتيجيات في مشاوره ومعاملة الآخرين باحترام. وتضيف رايتس إلى أنه إذا كان هناك وقت لتعاون جماعي فعال في متابعة المصالح الأمريكية ومستقبل مشترك لسلام ورخاء أكبر، فإنه الآن. فنحن نقف في مفترق طرق، ويجب أن نتحرك بشكل عاجل لدعم أساس العمل المشترك، وأساس هذا التعاون يجب أن يكون رابطة من الدول ملتزمة بحل المشكلات الجماعية وقادرة على مواجهة مسؤوليات السيادة الفعالة. وتستخلص الدكتوراه رايتس أن الضرورة الرئيسية للأمن القومي الأمريكي في القرن الواحد والعشرين هي بهذا الشكل واضحة: فنحن نحتاج أن معظم عدد الدول التي لديها كل من القدرة والإرادة لكي تعالج هذا الجيل الجديد من التحديات العابرة للقوميات. وهكذا فإن الولايات المتحدة تحتاج إلى أن تنمي صفوف الدول القادرة والديمقراطية التي تستطيع أن تؤدي واجبها تجاه كل من مسؤولياتها العالمية ومسؤولياتها الداخلية تجاه شعوبها، وتعرف رايتس الدول القادرة بأنها تلك هي التي تتحكم في أراضيها، وتحكم بشكل عادل، وتقدم الأمن والخدمات الجوهريّة ونجّمي حقوق

مواطنيها وتقدم لشعبها الأمل في مستقبل أفضل. أما الدول المهمشة فإنها في المدى الطويل فإنها أيضًا تفرخ اضطرابًا عالميًا والذي يمكن أن يتشر فيها وراء حدودها، وها غالبًا ما تبدأ التهديدات العابرة للقارات في القرن الواحد والعشرين.

وهكذا تعيد رايتس تأكيد تصور إدارة أوباما للعالم والتهديدات الأمنية التي تواجهه وأسلوب الولايات المتحدة في التعامل معها والذي يستند على التعاون والمشاركة الدولية وبناء نطاق عريض من الدول القادرة على تحمل مسؤولياتها الدولية والداخلية، غير أن سوزان رايتس وإن كانت تؤكد على نهج التعاون إلا أنها ترى أن هذا التعاون يجب أن يستند على القيادة الأمريكية، وهي تصور هذه القيادة بالقيادة الحميدة التي لا تعتمد على القسر والهيمنة وإنما على تقديم المثل والنموذج ومعاملة الآخرين باحترام.

البعد المسكوت عنه في خطاب أوباما

نال خطاب الرئيس الأمريكى "باراك أوباما" الذى ألقاه فى القاهرة يوم ٤ يونيو وأراد به أن يخاطب العالم العربى والإسلامى ويحدد "نهجه الجديد" فى التعامل مع القضايا التى تشغل العالمين العربى والإسلامى، والصراعات التى تشكل مصادر التوتر مع الولايات المتحدة. وقد انصب اهتمام المحللين والباحثين فى هذا الخطاب على القضايا السياسية مثل قضايا العراق وأفغانستان وفلسطين وإيران وباكستان، غير أن اهتماماً قليلاً قد وجه إلى جانب آخر من خطاب أوباما والذى أسماه "التمية الاقتصادية وتنمية الفرص"، وقد بدأ أوباما مقارنته لهذا بالحديث عن التناقضات التى أتت بها العولمة فى حياة البشر والمجتمعات وكيف أن شبكة الإنترنت وقنوات التليفزيون بها لديها من قدرات لنقل المعرفة والمعلومات فإن لديها فى نفس الوقت قدرات لبث مشاهد جنسية منفرة وفظة وعنف غير أخلاقى، وكما أنه باستطاعة التجارة أن تأتى بثروات وفرص جديدة إلا أنها أيضاً فى ذات الوقت تحدث فى المجتمعات اختلالات وتغييرات كبيرة وتحدث مشاعر الخوف فى جميع البلدان. ويربط أوباما بين هذا وبين الخوف من فقدان السيطرة على هوياتنا التى نتمتع بها فى أمرنا وفى تقاليدنا وفى عقيدتنا غير أنه فى تقدير أوباما فإن التناقض بين التطور وبين الهوية والتقاليد ليس أمراً ضرورياً ويبرهن على ذلك ما حققته بلاد مثل اليابان وكوريا الجنوبية من تنمية لنظمها الاقتصادية وفى نفس الوقت الحفاظ على ثقافتها المتميزة، وينطبق هذا على التقدم الباهر الذى شاهده العالم الإسلامى من كوالامبور إلى دى.

ويستقبل أوباما إلى التحديات التى تواجه التنمية فى المجتمعات الإسلامية، ويحذر من

أنه لا يمكن أن يعتمد أية إستراتيجية للتنمية على الثروات المستخرجة من تحت الأرض ولا يمكن إدامة التنمية مع وجود البطالة في أوساط الشباب، ورغم الثراء الذي توفر لبعض البلدان نتيجة للنفط إلا أن علينا جميعاً أن ندرك أن التعليم والابتكار مفتاحان للثروة في القرن الواحد والعشرين.

ويقدم أوياما خطته في التعليم ودور أمريكا في إشاعته فيعد بأن إدارته سوف تتوسع في برامج التبادل ورفع عدد المنح الدراسية وتشجيع أكبر عدد من الأمريكيين على الدراسة في المجتمعات الإسلامية، وتوفر للطلاب الواعدين فرصاً للتدريب في أمريكا وسوف تستثمر في سبيل التعليم الافتراضي للمعلمين والتلاميذ في جميع أنحاء العالم عبر الفضاء الإلكتروني وسوف تستحدث شبكة إلكترونية جديدة لتمكين المراهقين والمراهقات في ولاية "كنساس" من الاتصال المباشر.

وفيا يتعلق بالتنمية الاقتصادية فقد وعد أوياما أن إدارته سوف تستحدث هيئة جديدة من رجال الأعمال المتطوعين لتكوين شراكة مع نظرائهم في البلدان الإسلامية، كما وعد باستضافة قمة لأصحاب المشروعات المبتكرة هذا العام لتحديد كيفية تعميق العلاقات بين الشخصيات القيادية في مجال العمل التجارى والمهنى والمؤسسات وأصحاب المشروعات الابتكارية الاجتماعية في الولايات المتحدة وفي المجتمعات الإسلامية في جميع أنحاء العالم.

وفي مجال العلوم والتكنولوجيا وعد أوياما أن إدارته سوف تؤسس صندوقاً مالياً جديداً لدعم التنمية والتطور التكنولوجى في البلدان الإسلامية والمساهمة في نقل الأفكار إلى السوق حتى تتمكن هذه البلدان من استحداث فرص للعمل، كما وعد بفتح مراكز للتفوق العلمى في أفريقيا والشرق الأوسط وجنوب شرق آسيا، وتعيين موفدين علميين للتعاون في برامج من شأنها تطوير مصادر جديدة للطاقة واستحداث فرص خضراء للعمل لا تضر بالبيئة وسبل لترقيم السجلات وتنظيف المياه وزراعة محاصيل جديدة. كذلك أعلن أوياما عن جهود عالمية جديدة مع منظمة المؤتمر الإسلامى للقضاء على مرض شلل الأطفال والسعى لتوسيع الشراكة مع المجتمعات الإسلامية لتعزيز صحة الأطفال والأمهات.

ومع التسليم بأن القضايا السياسية التي بدأ بها خطابه والدور الأمريكي فيها هي التي تعزز شكل ومضمون العلاقة بين أمريكا والعالمين العربي والإسلامي، إلا أننا نعتقد أن مساهمة أمريكا والتعاون معها في قضايا مثل التعليم، والتكنولوجيا، والطاقة والمياه والزراعة والصحة، من شأنها أن تبنى شبكة من العلاقات الإيجابية والبناءة مع الولايات المتحدة قد لا تقل أهمية عن القضايا السياسية بل وسوف تساهم وخاصة على مستوى المجتمعات في بناء جسور العمل والتعاون المشترك بين المجتمع الأمريكي ومجتمعات وشعوب الدول الإسلامية.

إن هذا البعد في العلاقة مع الولايات المتحدة وما وعد به أوباما وفي عدد من المجالات إنها يدعو المؤسسات والأجهزة والشخصيات المعنية بهذه المجالات في مصر والدول الإسلامية أن يدرسوا ويناقشوا هذا البعد وأن يعدوا أنفسهم ومؤسساتهم لتابعة ما وعد به أوباما في مثل هذه المجالات الحيوية لقضايا التقدم والتنمية في المجتمعات العربية الإسلامية.

ومثل ما هو مهم من أن نذكر أوباما والتزاماته في القضايا السياسية وبشكل خاص القضية الفلسطينية، فنحن في حاجة إلى أن نذكره بوعوده في التعاون في مجالات التنمية والفرص وأن تكون هيئاتنا ومؤسساتنا مستعدة بالبرامج والخطط التي تعبر عن جدبتنا واستعدادنا للعمل والتعاون في هذه المجالات التي حددها أوباما في خطابه.

ماذا جرى لأوباما؟

في مارس من هذا العام زار "بنيامين نتنياهو" واشنطن والتقى بالرئيس الأمريكي أوباما، وهو اللقاء الذي وصف بالفاتر وترك الرئيس الأمريكي ضيفه لمساعدته لكي يذهب للغداء مع عائلته. في هذا الوقت ظهر الحديث عن إننا إزاء شخصيتين مختلفتين في التفكير والأيدولوجية، وبطبيعة الحال انعكس هذا على الداخل في إسرائيل، وعلى المنطقة العربية، ففي إسرائيل ظهرت الانتقادات "لنتنياهو" أنه يهدد علاقات إسرائيل مع أقوى حليف لها، أما في الدول العربية فقد بدأ الارتياح وتوقع تراجع علاقة أمريكا بإسرائيل. غير أن المناور "نتنياهو" كان واثقا من استطاعته تحويل التيار واستعادة التأييد الأمريكي التقليدي لإسرائيل.

وقد خطط لزيارة واشنطن في أوائل مايو الماضي إلا أنها أُلغيت بسبب حادث قافلة الحرية، ولكنها تمت في ٤ يوليو الجاري، وقد تحققت توقعات "نتنياهو" حيث وصفت جريدة "النيويورك تايمز" اللقاء بين أوباما و"نتنياهو" بأنه ليس لقاء سلام ولكنه استسلام.

ويلخص هذا الوصف بدقة ما خرج به "نتنياهو" من هذا اللقاء، ففضلاً عن الاستقبال الحار الذي قوبل به والذي دفع بالرئيس الأمريكي إلى توديعه حتى باب السيارة، فإن الرئيس الأمريكي، وبشكل لم يسبقه إليه رئيس أمريكي، قد أكد دعم مفهوم التفوق النوعي العسكري والإستراتيجي لإسرائيل في منطقتها حيث وعد بأن الولايات المتحدة سوف تعارض ما أسماه استفزاز إسرائيل في المؤتمر القادم في عام ٢٠١٢ والذي

خصصه مؤتمر مراجعة عدم الانتشار، ٢٨-٣ مايو ٢٠١٠، لجعل منطقة الشرق الأوسط منطقة خالية من الأسلحة النووية. وذهب أوباما إلى اعتبار أن إسرائيل لديها حقوقاً أمنية استثنائية وربما يفسر هذا حالة الزهو والانتصار الذي بدأ به "نتنياهو" في وسائل الإعلام الإسرائيلية، الأمر الذي سوف يستخدمه بشكل فعال لدعم موقفه الداخلي وموقفه وتماكك تألفه اليميني، ويبدو ما كان قد ظهر من انتقادات "نتنياهو" في الداخل من أنه يهدد علاقة إسرائيل بأقوى حلفائها. أما عن ما قدمه "نتنياهو" حول الاتهام الأمريكي بتنشيط عملية السلام وتحديدًا حول القضية الجوهرية لتجميد الاستيطان، فلم يصدر عنه أى إشارة إلى أنه سوف يواصل فترة الشهور العشرة التي التزم بها في سبتمبر القادم لوقف بناء المستوطنات، غير أنه بعد يومين من عودته من واشنطن أعلن أنه لن يمدد فترة العشرة شهور لبناء المستوطنات.

ويتلاءم مع هذا ما يتوقعه محللون أن الخطاب الأمريكي سيواصل في الفترة المقبلة التركيز في الغالب على عدم فرض شروط مسبقة للدخول في المفاوضات المباشرة بها بمعنى تجاهل النشاط الاستيطاني الذي يقوض أى مسعى لإقامة دولة فلسطينية متماسكة وقابلة للحياة.

وقد أثار لقاء "نتنياهو" مع أوباما وما خرج به تساؤل المحللين عن ماذا حدث لأوباما منذ خطابه الشهير في القاهرة والذي قوبل بالحماس والترحيب في العالم العربي عن موقف أمريكي جديد ومنصف تجاه القضية الفلسطينية؟ والواقع أن ما يثير هذه التساؤل ليس فقط لقاء أوباما الأخير مع "نتنياهو"، وإنما سبقه عدد من المواقف الأمريكية السابقة منها عدم إدانة سلوك إسرائيل تجاه قافلة الحرية وضحاياها من المدنيين، ومنعها استصدار قرار إدانة من مجلس الأمن.

غير أن المهم في هذا التطور هو التساؤل عن دوافع أوباما وإدارته من هذا التوجه في إدارة العلاقات مع إسرائيل، ومن الواضح أن هذه الدوافع تكمن فيما تنتظره الإدارة وحزبها الجمهوري من الانتخابات التجديدية للكونجرس في نوفمبر القادم وحيث ثمة مخاوف حقيقية بين الديمقراطيين من أن يخسروا أغليبتهم في كل من مجلس النواب والشيوخ، حيث ستكون أكبر ضربة لإدارة أوباما ومؤشراً على الانتخابات الرئاسية عام

٢٠١٤. ولعل هذا ما يفسر ما يعتقد عدد من المحللين من أن لا تتوقع مواقف جادة من أوباما وإدارته إلا بعد انتخابات الكونجرس. وحيث ستكون قد اتضحت أيضًا حقيقة المواقف الإسرائيلية من المفاوضات مع الفلسطينيين.

غير أن العضلة الأبدية أنه بعد انتخابات الكونجرس سوف يبدأ الإعداد للانتخابات الرئاسية عام ٢٠١٢ والتي لا شك أن أوباما يود أن يفوز فيها بولاية ثانية.

أوباما والتعدى لإسرائيل.. درس من التاريخ

جاءت زيارة نائب الرئيس الأمريكى "جون بايدن" الأخيرة لإسرائيل والسلطة الفلسطينية لكى يحاول إحياء عملية المفاوضات وهى الزيارة التى استقبلته فيها الحكومة الإسرائيلية بالإعلان عن بناء ١٦٠٠ وحدة سكنية فى القدس الشرقية، ١٢٠٠ وحدة فى الضفة الغربية، وأن تكشف الصحف الإسرائيلية عن خطط لبناء ٥٠٠ وحدة سكنية جديدة والمستوطنات، جاء هذا التزامن الغريب الذى وصف بأنه طعنة لأوباما، لكى يكشف عن مدى تحدى "نتنياهو" وحكومة بلاده للإدارة الأمريكية ورئيسها والذى أعلن فى خطابه فى القاهرة فى ٤ يونيو ٢٠٠٩ "أنه لأكثر من ٦٠ عامًا يتحمل الفلسطينيون آلام الانتزاع من أراضيهم والإهانات اليومية الكبيرة والصغيرة تحت الاحتلال" فى هذا السياق وعد أوباما "بأنه لن يكون شك بأن وضع الشعب الفلسطينى لا يمكن التسامح معه وأن أمريكا لن تدير ظهرها للأوضاع الفلسطينية فى الكرامة والدولة المستقلة".

وواضح أنه مضى قرابة عام من وعود أوباما، والفلسطينيون اليوم هم أبعد ما يكونون عن رؤية أوباما وعن الكرامة والدولة المستقلة. وهو الأمر الذى دفع أوباما إلى القول إنه أساء تقدير الصعاب التى يتضمنها الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وأنه تقبل وزيرة خارجيته مفهوم "نتنياهو" فى الوقف المحدود والموقت لبناء المستوطنات وأن تطالب الرئيس الفلسطينى محمود عباس أن يتقبله بحجة "أن هذا هو ما استطعنا أن نحصل عليه من "نتنياهو".

إن هذا الوضع هو الذى دفع بأحد الصحفيين الأمريكيين هو Henry Norr إلى أن يذكر أوباما بخبرة ودرس من التاريخ الأمريكى وكيف تصرف رئيس أمريكى سابق هو "دوايت أيزنهاور" فى وجه التحدى الإسرائيلى، فعندما تأمرت إسرائيل مع كل من إنجلترا وفرنسا للهجوم على مصر عام ١٩٥٦ اعترض "أيزنهاور" على هذا السلوك وطالب بانسحاب عاجل للقوات الغازية وهو ما دفع بكل من إنجلترا وفرنسا إلى الانصياع ورغم استجابة رئيس الوزراء الإسرائيلى "بن جوريون" بعد ذلك سحب قواته من سيناء إلى أنه تمسك بالبقاء فى قطاع غزة الذى كان تحت إدارة مصر، وقد تمسك "أيزنهاور" بانسحاب إسرائيل من غزة وهو ما قاومه "بن جوريون" وما دفع "أيزنهاور" أن يهدد بوقف المساعدات لإسرائيل (رغم أنها كانت ضئيلة فى هذا الوقت) ووقف شريان حياة مهم فى إسرائيل وهو وقف إعفاء الضرائب على التبرعات اليهودية لإسرائيل، وذهب أكثر من هذا إلى مخاطبة الشعب الأمريكى مباشرة من خلال التلفزيون وقال: "إننا الآن نواجه بلحظة مصيرية كتيبة لفشل إسرائيل لسحب قواتها خلف خطوط الهدنة كما حددتها قرارات الأمم المتحدة حول هذا الموضوع".

وقد اتخذ "أيزنهاور" هذا الموقف دون أن يبالى بالأصوات اليهودية وهو مقبل على انتخابات لولاية ثانية، كما أنه اتخذ هذا الموقف وهو يمر بأزمة عالمية نتيجة للتدخل العسكرى السوفيتى فى المجر.

هذا هو الدرس الذى يقدمه التاريخ للرئيس الأمريكى وهو يواجه التحدى الإسرائيلى ويثبت أنه إذا توافرت الإرادة السياسية للرئيس الأمريكى ومراعاته للمصالح القومية العليا للبلاد فإنه يستطيع فى النهاية أن يتغلب على التحدى والصلف الإسرائيلى.

غير أن ثمة من يقول إن العلاقات الإستراتيجية بين الولايات المتحدة وإسرائيل قد تغيرت وتعمقت اليوم عما كانت عليه أيام "أيزنهاور" وقد يكون هذا صحيحاً نظرياً، إلا أننا سوف نجد نموذجاً ودرساً آخر قريباً ويعد أن كانت العلاقات الأمريكية الإسرائيلية قد بلغت مرحلة متقدمة، وهو موقف الرئيس الأمريكى "جورج بوش" الأب ووزير خارجيته "بيكر" حين أعلن عن وقف القروض الأمريكية (١٠ بليون

دولار) إذا ما خصصت لبناء مستوطنات، وفعل هذا عندما قاوم رئيس الوزراء الإسرائيلي "شامير" حضور مؤتمر مدريد للسلام في الشرق الأوسط عام ١٩٩١ الأمر الذي دفع "شامير" للتراجع وحضور المؤتمر.

نأمل أن يتذكر الرئيس أوباما هذه الدروس والمواقف لرؤساء أمريكيين وهو يواجه بالتحدي الإسرائيلي الذي لا يقوِّض فحسب فرصة السلام في الشرق الأوسط بل ويناقض المصالح القومية العليا للولايات المتحدة والثقة التي وضعها فيه شعوب العالم العربي والإسلامي.

هل تخيب توقعات العرب من أوياما

منذ عدة أسابيع كتبت على هذه الصفحة مقالاً بعنوان "كيف يمكن للولايات المتحدة أن تضغط على إسرائيل؟" وكان المقصود تحديداً هي إدارة أوياما: وقد طرح هذا السؤال نفسه في مواجهة تحدى حكومة "نتنياهو" لمطالب أوياما وخاصة في تجميد المستوطنات حيث أصر "نتنياهو" على الاستمرار في بناء وتوسيع المستوطنات في الضفة الغربية والقدس وإزاء هذا التحدى طرح عدد من الخبراء عدداً من الأدوات التي يمكن لإدارة أوياما أن تستخدمها للضغط على حكومة "نتنياهو" للاستجابة لمتطلبات إحياء المفاوضات وعملية السلام، كان من هذه الأدوات التي طرحت توقف الولايات المتحدة عن تأييد إسرائيل في الأمم المتحدة باستخدام حق "الفيتو" بشكل يزيد من عزلة إسرائيل الدبلوماسية، وكذلك الحد من التعاون العسكري والإستراتيجي معها، وعدم إشراكها في خططها في الحوار حول قضايا إستراتيجية مثل إيران، وأهم من هذا أن تعلن إدارة أوياما ويوضح لإسرائيل أن مصالح الولايات المتحدة لم تعد تتوافق مع مصالح إسرائيل.

غير أن الأسابيع التي تلت أظهرت أن ما طرحه هؤلاء الخبراء كان أقرب إلى الأحلام، وأن الإدارة الأمريكية غير قادرة وغير مستعدة لأسباب تقليدية، مرت بها كل إدارة أمريكية، للجوء إلى هذه الوسائل لإرغام إسرائيل لتغيير مواقفها، فبدلاً من الاقتناع عن مساندة إسرائيل في الأمم المتحدة، جاء تقرير "جولدستون" واعتراض إدارة أوياما عن مناقشته أمام مجلس الأمن، جاء لكي يؤكد سياسة الولايات المتحدة التقليدية في تقديم الدعم الدبلوماسي لإسرائيل في الأمم المتحدة وحمايتها من إدانة المجتمع الدولي، أما سلوك إدارة أوياما السلمي الثاني فكان في المناورات العسكرية التي أجرتها مع إسرائيل

ويشارك فيها ألف جندي أمريكي وألف جندي إسرائيلي (لاحظ امتناع تركيا عن الاشتراك في هذه المناورات احتجاجاً على السلوك الإسرائيلي). ويذهب أوباما إلى ما هو أبعد من هذا إلى تأكيد التحالف الإستراتيجي بين الولايات المتحدة وإسرائيل فيعلن أن ما بين البلدين هو أكبر من التحالف الإستراتيجي وهكذا يجهز هذا السلوك الأمريكي لكي يبرز أما اقترحه عدد من الخبراء أو توقعوه من أدوات يمكن للإدارة أن تستخدمها ردّاً على مواقف التحدي الإسرائيلي.

وقد تبرر الإدارة سلوكها هذا بأنها تهدف إلى انقاذ ما تتعرض له من اتهامات من داخل الولايات المتحدة ومن إسرائيل بأنها تتخلى عن إسرائيل وتعرض أمنها للخطر، كما أنها تهدف إلى تقديم حوافز لإسرائيل لكي تتجاوب مع متطلبات العملية السلمية، غير أن خبرة الدور الأمريكي تجاه القضية الفلسطينية والتوصل إلى حل عادل لها يثبت خطأ هذه الحجة، فالواقع أنه كلما ازداد الدعم الدبلوماسي والعسكري والاقتصادي لإسرائيل، كلما ازداد شعورها بالقوة والغطرسة، وتمتصها في كل مراحل البحث عن حل مقبول وعادل للصراع.

ونجىء زيارة "هيلاري كلinton" الأخيرة لإسرائيل، واجتماعها مع الرئيس الفلسطيني في أبو ظبي، لكي تنهى بالكثير عن اتجاه إدارة أوباما حول ما التزمت به من رفض لسياسة الاستيطان ومطالبتها بوقفه. في هذه الزيارة اتضح أن إدارة أوباما قد تبنت مفهوم "نتنياهو" حول الاستيطان وهو المفهوم الذي يعبر عن استمرار البناء الاستيطاني في القدس المحتلة والمباني العامة في المستوطنات وتنفيذ خطة بناء نحو بناء آلاف وحدة سكنية في مستوطنات الضفة. وقد نقلت "هيلاري كلinton" هذا الموقف لإسرائيل إلى الرئيس الفلسطيني وطالبته بقبوله واستئناف المفاوضات على أساسه وقالت باستسلام "هذا ما استطعنا أن نحصل عليه من "نتنياهو". أما أسلوب "كلinton" في الحوار مع "نتنياهو" فكان أقرب إلى العتاب، ومناشدته عدم احراج أمريكا. فهل يجنب هذا التطور التوقعات التي ارتبطت بمجيء أوباما حول موقف جديد وصارم تجاه الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وهل يحقق هذا ما عقب به البعض حول النشوة التي ارتبطت بمجيء أوباما من أنهم يثقون في نواياه ولكنهم يشكون في قدراته؟

جائزة نوبل: معضلة أوياما

عندما أعلنت اللجنة الترويجية لجائزة نوبل للسلام عن فوز الرئيس الأمريكى باراك أوياما بالجائزة لعام ٢٠٠٩ كان هذا بالنسبة للكثيرين مثارًا للدهشة والتساؤل، فجائزة نوبل للسلام تمنح عادة للشخصيات التى ساهمت بالفعل فى تحقيق السلام الدولى، وكان هذا بالنسبة للرؤساء الأمريكيين الذين حصلوا على هذه الجائزة وخاصة "نيوردور روزفلت" الذى حصل على الجائزة عام ١٩٠٦ لدوره فى إنهاء الحرب بين روسيا واليابان، وكذلك "وودرو ويلسون" لنقاطه الأربع عشرة لإنهاء الحرب العالمية الأولى، وكانت حجج الذين تحفظوا على حصول أوياما على الجائزة أنه لم يحقق شيئًا عمليًا بعد يستحق عليه الجائزة، وكان رد لجنة نوبل للسلام إنها منحتة الجائزة؛ لأنه فتح أفقًا للسلام الدولى، وتبنى مفاهيم التعاون الدولى والحوار والدبلوماسية. كما ركزت اللجنة على تبنى أوياما للأسلوب المتعدد الأطراف، وعرضه للتفاوض مع إيران، وقراره منع التعذيب، وجهوده لإحياء مفاوضات نزع السلاح ومعالجة الانبعاث الحرارى، "فالرئيس أوياما قائد سياسى يفهم أنه حتى أقوى الأمم تقف معرضة Vulnerable عندما تقف بمفردها".

وفى رده على الجدل الدولى حول منح الجائزة لأوياما قال "توريون ياجلاند" رئيس لجنة نوبل الترويجية: "إن التاريخ يخبرنا الكثير عن الفرص الضائعة الآن واليوم لدينا الفرصة لدعم أفكار الرئيس، هذه الجائزة هى بكل تأكيد دعوة لنا جميعًا للتحرك".

واليوم وبعد تسلم أوياما الجائزة فى ١٠ ديسمبر، ترددت هذه التحفظات من جديد واستمرت حججًا جديدة إذ جاء تسلم الجائزة بعد أيام من إعلان أوياما زيادة عدد من

القوات الأمريكية في أفغانستان بـ ٣ آلاف جندي، هذا فضلاً عن تدني الأوضاع الأمنية في العراق واستمرار التزامه بحل الصراع الفلسطيني الإسرائيلي بدون أفق سياسي ولذلك كان على أوباما عند تسلمه الجائزة أن يحل هذا التناقض وأن يوفق بين دوره كقائد أعلى ودوره ورسالته في الترويج لعام أكثر سلاماً في زمن الحرب.

في محاولة لحل هذه المعضلة بدأ أوباما محاضراته الإعراب عن "التواضع" فقال: "إنه مقارنة ببعض عمالقة التاريخ الذين نالوا هذه الجائزة فإن إنجازاته طفيفة وأوحى بأنه قد اختير لنيل هذه الجائزة ليس كثيراً لما فعله ولكن لما هو متوقع منه أن يفعله واعترف أن معظم ما أسماه "الحلاف" الذي أحاط بالجائزة أتى من حقيقة "أنه القائد الأعلى للقوات العسكرية الأمة وسط حرين" وهو لم يقدم اعتذاراً عن ذلك، وهو في هذا يعود مرة أخرى لأفغانستان وهنا يصوغ من جديد مفهوم الحرب العادلة وإنها مبررة أخلاقياً وضرورة إستراتيجية للدفاع عن الولايات المتحدة من مزيد من الهجمات الإرهابية وفي صفحات مؤثرة أثار أوباما ذكريات "مهاتير غاندي" و"مارتين لوتر كينج" ولكنه قال: إنه لا يستطيع أن يسترشد بمناهجهم فقط "ذلك علينا أن نخطئ: فالشر موجود في العالم ولم يكن لحركة سلمية أن تعد جيوش هتلر، والمفاوضات لا تستطيع أن تقنع قادة القاعدة لأن يضعوا سلاحهم، وفي هذا فإن الولايات المتحدة تواجه خصم شرير لا يلتزم بأى قواعد" ورغم هذا فإنه يشير إلى المعايير الأخلاقية التي تدير بها الحرب بمعنى أن لا تتعرض للأبرياء والمدنيين.

وفي الوقت الذي احتفظ بحق أمريكا أن تتصرف بمفردها في العالم حيث الأخطار "الأكثر انتشار والمهام أكثر تعقيداً" إلا أنه قال: إن أمريكا وحدها لا تستطيع تأمين السلام" وهكذا يثير أوباما عدداً من الأسئلة التي سوف يظل المؤرخون يتجادلون حولها خاصة حول متى تكون الحرب عادلة، ومتى تكون ضرورة وإشارته إلى المعايير الأخلاقية لإدارة الحرب وتذكيره باتفاقية "جينيف" لحقوق الإنسان بما يذكر بها ارتكبتة القوات الأمريكية في العراق من تعذيب ومعسكرات اعتقال شوهت وجه أمريكا وقيمها.

== قراءة في خطاب أوباما في الأمم المتحدة ==

للمرة الأولى منذ توليه يخاطب باراك أوباما العالم من خلال الجمعية العامة للأمم المتحدة. ومن الطبيعي أن تكون هذه مناسبة لكى يلور فيها الرئيس الأمريكى ويعيد طرح وتأكيد المبادئ والمفاهيم التى تبناها حتى منذ حملته الانتخابية، ثم عبر عنها فى العديد من المناسبات داخل الولايات المتحدة وخارجها. ونستطيع أن نجمل هذه المبادئ والمفاهيم فى هدف عام وهو إعادة ترتيب علاقات أمريكا مع العالم بعد أن اضطربت واختلت خلال الإدارة السابقة وبفعل سياساتها، أما هذه المفاهيم التى وجد أوباما خطابه فى الأمم المتحدة لكى يعيد تأكيدها فنستطيع أن نجعلها فى عبارات محددة وهى: العمل والتعاون مع الآخرين والامتناع إليهم أما أدواته فهى الدبلوماسية والحوار مع الآخرين وإقناعهم والحصول على تعاونهم وليس من خلال الضغوط والإملاء.

أما المفهوم الأوسع الذى يوجه سياسات أوباما وإدراكاته فهو أن العالم يواجه تهديدات وتحديات ابتداء من التطرف ومنع الانتشار، والاحتباس الحرارى، والبيئة والأمراض، والمخدرات وهى تهديدات من الاتساع والتدخل بحيث لا يمكن معالجتها إلا من خلال تعاون وجهد دولي، ولهذا فهو يدعو العالم إلى التعاون مع الولايات المتحدة ولم يعد يرى سبباً لأن يشتكى أحد أن الولايات المتحدة تعمل بشكل منفرد على جانب هذه المبادئ والمفاهيم العامة التى أعاد أوباما تأكيدها باعتبار أنها تعبر عن "نهجه الجديد" فى السياسة الخارجية، هم هذا المقال أن يركز على معالجته قضيتين تعنيان المنطقة العربية والشرق الأوسط ألا وهما: الصراع الفلسطينى الإسرائيلى، وقضية الديمقراطية فى

خطابه، أماد أوياما تأكيد رؤيته لأسس التعامل مع الصراع الفلسطيني الإسرائيلي مؤكداً على عدة حقائق:

- اعتبار المستوطنات الإسرائيلية عملاً غير شرعي. (وكانت وزيرة الخارجية "هيلاري كلinton" قالت قبل الخطاب: "إن الرئيس أوياما يريد أن يرى وقفا للمستوطنات، ليس بعض المستوطنات أو المواقع Outposts، لا استثناءات باسم "النمو الطبيعي").

- حديثه عن الدولة الفلسطينية المتواصلة والقابلة للحياة.
- التعامل مع قضايا الحل النهائي مثل الحدود واللاجئين، والقدس.
- إنهاء الاحتلال.

وواضح أن تأكيد أوياما على هذه المبادئ الرئيسية والتي تمثل أساس أى إمكانية لتفاوضات ذات مغزى، إنها لن تقابل بالرضا من جانب إسرائيل وحكومتها إذ إنها تتعارض مع توجهاتها حتى الآن وخاصة إزاء قضية المستوطنات وعدم الاستعداد للتعامل مع القضايا الأساسية للحل النهائي، وربما هذا ما جعل أوياما يقول: إنه يدرك العقبات، وإنه "ليس ساذجاً" ورغم هذا قال: إن متابعتة لجهود السلام والتسوية "لن تهتز".

غير أن الثغرة في خطاب أوياما هي دعوته لمفاوضات "بدون شروط مسبقة"، وهو ما اعتبر تراجعاً، وفي تناقض مع المطلب الفلسطيني عن ضرورة وقف بناء المستوطنات كشرط لبدء المفاوضات، كذلك دعوة أوياما الدول العربية لاتخاذ إجراءات ملموسة لدعم العملية السلمية وهو ما يعنى خطوة نحو التطبيع مع إسرائيل وقبل أن تحقق أى تقدم ملموس.

ومع تأكيد أوياما والتزامه أمام العالم بهذه المبادئ، فإن السؤال الرئيسى الذى يثار هو ما الذى سيفعله أوياما إذا ما استمر "تتياهو" وحكومته في عدم التجاوب وتحدى الأساسيات التى طالب بها أوياما؟ أن الإجابة المباشرة إذا أراد أوياما أن يكون متياسكاً وأن لا يضطر إلى التراجع، هو لجوئه إلى ما يمتلكه الولايات من أدوات دبلوماسية،

واقتصادية وعسكرية وتكنولوجية، للضغط على إسرائيل وحكومتها وهو في هذا لن يكون فريداً في التاريخ الأمريكي، فقد سبق لرئيسين أمريكيين أن استخدموا هذه الضغوط تجاه إسرائيل: كان الأول هو "أيزنهاور" خلال حرب السويس ورفضه للعُدوان الإسرائيلي البريطاني الغربي على مصر وإرغامهم على الانسحاب، والثاني هو "جورج بوش" الأب عندما أوقف القروض الأمريكية لحكومة "شامير" حتى لا يستخدمها في تمويل المستوطنات.

غير أن السؤال المباشر المقابل هو مدى قدرات أوباما على ممارسة هذا الضغط أمام ما يخوضه من معارك داخل الولايات المتحدة مع الجمهوريين واليمين حول قضية الرعاية الصحية، وأمام بقايا وضغوط الأزمة المالية والاقتصادية، بل واشتباكه مع مؤسسات أمريكية مثل المخابرات حول التحقيق مع المتهمين في أحداث ١١ سبتمبر فضلاً عن القضايا الخارجية وخاصة أفغانستان التي أصبحت تعرف "بحرب أوباما".

أما قضية الديمقراطية فقد كان من الواضح أن مقارنة أوباما لها منذ البداية تختلف عن مقارنة "جورج بوش" والتي كانت تقترب من أسلوب فرض الديمقراطية، أما أوباما فهو كما عبر في خطابه في القاهرة يرى أن الدعوة والترويج للديمقراطية يجب أن تراعى الخصائص الذاتية للمجتمعات، وهو يعنى التصور الذى كرره في خطابه أمام الأمم المتحدة حيث قال: إنه "لا يمكن أن تفرض الديمقراطية على أية دولة من الخارج، وعلى كل مجتمع أن يبحث عن مساره الخاص ولا يمكن لأى مسار أن يكون بلا عيوب، وستسعى كل دولة لمسار مغروس في ثقافتها وتقاليدها السابقة، وأنا أسلم بحقيقة أن أمريكا كانت انتقائية في ترويجها للديمقراطية".

وحتى لا يتهم بأنه يتخلى عن تأييد الديمقراطية وحقوق الإنسان قال: "إن الولايات المتحدة لن تتوانى في جهودنا لموازنة حقوق الناس في كل مكان بتقرير مصيرها الخاص".

باراك أوباما : حصاد العام

-١-

عندما تولى باراك أوباما السلطة كرئيس للولايات المتحدة، اعتبر انتخابه ثورة في النظام السياسي الأمريكي الذي أتاح الفرصة لانتخاب رئيس أمريكي من أصول أفريقية بل وإسلامية، غير أن ما هو مهم هو الحساس والترحيب الذي قوبل به من الشعب الأمريكي، ومن مناطق وشعوب العالم. كان الترحيب من الشعب الأمريكي نابغاً عما تابعه ورآه من فشل سياسات "بوش" الخارجية الفاشلة وتوريطه أمريكا في حرب العراق وثبوت الافتراضات الخاطئة التي شنت على أساسها والأعباء المادية والبشرية التي تكبدتها أمريكا، أما العالم ومناطقه فقد عانت من مفاهيم وإستراتيجيات إدارة "بوش" من العمل المنفرد والضربات الاستباقية، وإهمال المنظمات والاتفاقيات الدولية والترويج الخاطئ للديمقراطية، وأسلوب الغطرسة والإملاء الذي اتبعته حتى مع حلفائها. في مقابل هذا كان أوباما خلال حملته الانتخابية يقدم رؤية للتغيير وتصحيح هذه السياسات قائمة على التعاون الدولي والحوار والدبلوماسية لذلك لم يكن غريباً أن يستقبل أوباما مع بداية إدارته بالحساس والتوقعات العالية. غير أنه على مدى العام الذي قضاه أوباما في السلطة كان العالم يراقب ما سوف يحققه وما توقعه منه، غير أن هذه المتابعة لم تكن مشجعة، إن لم تكن مخيبة للآمال في نظر الكثيرين من المحللين والمراقبين، ففي أكبر تحديين تواجههما أمريكا وهما الحرب في العراق وأفغانستان، التي اعتبرها أوباما نفسه "المعركة الحقيقية" وتزايد سيطرة طالبان على معظم المناطق الأفغانية. وفي هذا الشأن بدت معضلة

أوباما بشكل أوضح عندما نال جائزة نوبل للسلام وتوافق هذا مع قراره بتكثيف الوجود العسكري الأمريكي في أفغانستان بـ ٣٠ ألف جندي. أما أكثر المناطق التي بدأ الحماس فيها لأوباما يتآكل ويطلق عليه رجل كلام فقد كانت منطقة الشرق الأوسط والذي علقت عليه الأموال حين بدأ في أول أيام ولايته مصمماً على تنشيط عملية السلام وعلى أساس مبدئين هما الدولة الفلسطينية، والتجميد الكامل للمستوطنات الإسرائيلية غير أن العام قد مر وبدأ أن أوباما وإدارته تراجع أمام تعنت بل وتحدي "نتنياهو" بل إن وزيرة خارجيته قد تبنت مفاهيمه حول الاستيطان وبلهجة مستسلمة قالت: "هذا أقصى ما استطعنا الحصول عليه من "نتنياهو". غير أنه إزاء هذا النقد الذي تعرض له أوباما وتدنت شعبيته إلى مستوى لم يصله رئيس أمريكي آخر في عامه الأول، فإن أوباما لم يعدم من يدافع عنه وعن ما حققه خلال العام، وكان من أبرز هؤلاء هو عالم السياسة والمحلل الأمريكي "جوزيف ناي" الأستاذ بجامعة "ييل" وهو الأستاذ الذي تبنت إدارة أوباما المفهوم الذي قدمه ودافع عنه من سنوات داعياً أمريكا إلى تبني مفهوم "القوة الناعمة" Soft power بدلاً من اعتمادها الكامل على القوة الصلبة Hard power.

ويذكر "ناي" بأن أوباما قد ورث أجندة مثقلة: الأزمة الاقتصادية، وحربين صعبين، وتآكل نظام منع الانتشار، برامج كوريا الشمالية وإيران النووية، وتدهور عملية سلام الشرق الأوسط. وكانت معضلة أوباما هي كيف يدير هذا الميراث الصعب لخلق رؤية جديدة حول كيف يتعامل الأمريكيون في العالم. فمن خلال سلسلة من الاتصالات الرمزية في "براج"، والقاهرة، وأكرا، والأمم المتحدة وأماكن أخرى ساعد أوباما في استعادة قوة أمريكا الناعمة، وكما دلت استقصاء أخير فإن الآراء حول الولايات المتحدة هي إيجابية كما كانت عليه في بداية الحقبة قبل بداية إدارة "بوش". ومن الخطأ استبعاد الدور الذي يلعبه القادة الذين يحدثون تحولات في تغيير سياق القضايا الصعبة، فالقوة تتضمن وضع الأجندات وخلق البدائل وهذا هو السبب في أن إدارة أوباما تتحدث عن "القوة الذكية" Smart power والتي تجمع بين موارد القوة الصلبة مع القوة الناعمة في سياقات مختلفة.

إدارة أوباما وقضية الديمقراطية

كان الترويج للديمقراطية من بين السياسات والمفاهيم التي تبنتها إدارة بوش الابن وفُسرَت ذلك أنه فضلاً عن أن الديمقراطية من القيم الأمريكية الأصيلة، فإن الترويج لها هو في صالح الأمن القومي الأمريكي ذلك أن المجتمعات التي تغيب عنها الديمقراطية هي تلك التي تدعم الإرهاب وقوى التطرف ويشكل يرتد في نهاية الأمر إلى الأمن الأمريكي.

وقد واجه مشروع "بوش" ردود فعل عنيفة في الشرق الأوسط ومن نظم تعتبر صديقة للولايات المتحدة حيث اعتبرت هذا المشروع تفويضاً لحكمها وللإستقرار فيها، بل إن منظمات تدعو للديمقراطية اعتبرته تدخلاً في شئون بلادها الداخلية.

وقد جاءت إدارة أوباما تحمل دعوى التغيير وتصحيح سياسات بوش الخارجية، وبالنسبة لقضية الديمقراطية بدت إدارة أوباما وكأنها ترفض مفهوم إدارة "بوش" وأساليبها في الترويج للديمقراطية، بل إن وزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" ذهبت خلال زيارتها للصين إلى إعلان أن إدارتها لن تدع قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان تتدخل في العلاقات الأشمل بين الولايات المتحدة والصين.

وفي خطابه في القاهرة بدا أوباما متفهماً لمقولة: إن لكل مجتمع تقاليده ومراحل تطوره. وبسبب ذلك تعرض أوباما للتقيد من كثير من الدوائر الأمريكية التي اعتبرته إهمالاً للقيم الأمريكية وتضحية بالديمقراطية وحقوق الإنسان. ويبدو أن هذا التقيد كان وراء اتجاه

إدارة أوباما لإعادة تحديد مفهومها لقضية الديمقراطية وموقفها منها. في المحاضرة التي ألقاها في أوسلو في ١٠ ديسمبر بمناسبة تسلمه جائزة نوبل للسلام شدد أوباما على مفاهيم الديمقراطية وحقوق الإنسان وقال ".... إنه في بعض البلدان فإن الفشل في التمسك بحقوق الإنسان يعتذر عنه بأن هذه مبادئ غربية، وأنها غريبة عن الثقافات المحلية أو مراحل تطور الأمة... واعتقد أن السلام سيظل غير مستقر حين ينكر على الشعوب حقها في أن تتحدث بحرية أو أن يارسوا ديانتهم كما يحبون وأن يختاروا قادتهم أو أن يجتمعوا بلا خوف...." مؤكداً "أن أمريكا ستظل دائماً صوتاً لهذه الأمنى والتي هى أمانى عالمية....".

أما وزيره خارجيته "هيلارى كلينتون" فقد طورت بشكل أكثر مفهوم الإدارة للدفاع عن ودعم أمانى الشعوب في الديمقراطية وحقوق الإنسان، ففى خطاب لها مؤخراً في جامعة "جورج تاون"، وصفت أسلوب الإدارة بأنه "برجماتى وذكى" Pragmatic and agile يهدف إلى أن يؤكد ليس فقط الديمقراطية ولكن أيضاً التنمية وبشكل عام أن يثير قضايا حساسة مع دول رئيسية مثل روسيا والصين خلف أبواب مغلقة. وأضافت أنه في بعض الأحيان فنحن نحصل على تأثير قوى يادانة علنية لتصرفات بعض الحكومات مثل الانقلاب في هندوراس أو العنف في غينيا، وفي أوقات أخرى، فإنه سيكون من الأكثر احتمالاً أن تساعد الشعوب المقهورة بالدخول في مفاوضات صعبة خلف الأبواب المغلقة مثل الضغط على الصين وروسيا، وفي كل مجالات نحن نهدف إلى أن نحقق اختلافاً وليس تسجيل نقاط". وفي شرحها لأسلوب الإدارة ركزت "كلينتون" على التنمية "بالطبع فإن الشعوب يجب أن تتحرر من القهر أو الاستبداد، من التعذيب والتمييز ومن الخوف من الزعماء الذين يسجنون أو يدفعونهم إلى اليأس، ولكنهم أيضاً يجب أن يكونوا أحراراً من قهر الحاجة، الحاجة إلى الطعام والصحة والتعليم والمساواة".

وهكذا يريد أوباما ووزيره خارجيته أن يؤكدوا التزام إدارتهم بدعم الديمقراطية وحقوق الإنسان، ومن خلال رؤية أوسع لا تتضمن فقط الحقوق السياسية ولكن كذلك الحقوق الاجتماعية والاقتصادية، حيث تركز "كلينتون" على التنمية.

وفي ذكر جهودها لدعم الديمقراطية لم تنكر "كلينتون" أنها في النهاية تنتهك مع دول:

مثل روسيا والصين، ومن داخل "الحجرات المغلقة" إنها تراعى أيضًا حاجة الولايات المتحدة إلى التعاون مع الصين حول قضايا مثل تغيير المناخ، ومنع الانتشار، وكوريا الشمالية وإيران. ونستطيع أن نستخلص أن إدارة أوباما في تناولها لقضايا الديمقراطية لن تذهب إلى ما ذهبت إليه إدارة "بوش" من "فرض الديمقراطية" أو تغيير النظم "regime change" فذلك، وفيما عبر مسئولون في الإدارة "مهمة الشعوب".

أصوات أمريكية

عندما جاء الرئيس الأمريكى "باراك أوباما" على عكس التوقعات بدا ومنذ أيامه الأولى مصمماً وعازماً على التوصل إلى تسوية للصراع الفلسطينى الإسرائيلى وعلى أسس سليمة من دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، ووقف بناء المستوطنات الإسرائيلية التى وصفها بأنها غير قانونية وغير مقبولة، وقد قوبلت هذه البداية المشجعة من رئيس الولايات المتحدة بالترحيب والحماس من الأغلبية فى الشرق الأوسط وخارجها، وبالحذر والشكوك من الأقلية، ليس فى نوايا الرئيس الأمريكى إنما فى قدراته، وعلى مدى العاملين من رئاسته نشطت بحق الدبلوماسية الأمريكية بقيادة "هيلارى كلinton" - و"جورج ميتشل" بهدف إحياء المفاوضات الإسرائيلية الفلسطينية، غير أن هذه الجهود اصطدمت بها وصف بأنه أشرس ائتلاف يمينى متطرف جاء إلى الحكم فى إسرائيل بزعامة "بنيامين نتنياهو". غير أنه حتى الأقلية التى تشككت فى قدرات أوباما على تحقيق ما وعد به، لم تكن تتصور أن الأمر سوف ينتهى به إلى هذا الموقف الضعيف إن لم يكن المهين - تجاه الرفض والتشدد الإسرائيلى. فمن البداية التى طالب فيها أوباما بالوقف التام والكامل لبناء المستوطنات الإسرائيلية انتهى إلى مجرد طلب وقف البناء لمدة ٩٠ يوماً فى مقابل هذا قدم ما اعتبره المراقبون أكبر رشوة قدمتها إدارة أمريكية لقوة أجنبية، وقد تضمنت تقديم ما قيمته ٣ بليون دولار من الطائرات الحربية بالإضافة إلى الملايين من المساعدات السنوية، وعلى المستوى السياسى الدبلوماسى قدمت "فيتو" مفتوح على قرارات مجلس الأمن حول الإعلان عن دولة فلسطينية، ووعد بوقف أى قرار فى المؤتمر حول جعل الشرق الأوسط خالياً من الأسلحة النووية قادم، وهو ما يعنى استمرار التسامح مع

الموقف الغامض للبرنامج النووي الإسرائيلي والامتناع عن الانضمام لمعاهدة منع الانتشار أو وضع منشآت النووية تحت إشراف الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وكذلك التسامح مع إبعاد القدس عن أى وقف للمستوطنات، هذا فضلاً أن يكون وقف بناء المستوطنات هو آخر مرة يطالب به أوباما لإسرائيل لوقف بناء المستوطنات.

إزاء هذه الصفقة الضخمة غير المسبوقة، وفي مواجهة أصوات مثل "دافيد آرون ميلر" حاولت الدفاع عن الصفقة واعتبارها محاولة لإبقاء وإحياء عملية السلام، فإن أصواتاً أمريكية محترمة ارتفعت لكى تنبه إلى خطورة هذه الصفقة ومعانيها، وتفند ادعاءات "نتنياهو" حول قضية محورية مثل القدس.

فقد كتب المحلل السياسى والعسكرى "مارك بيرى" Mark Berry أن وعد إدارة أوباما الأخير لإسرائيل هو أمر ذليل، وغير شجاع، فبلندا ورئيسنا يكافئ زعيماً أجنبياً يفخر بشكل علنى بأن أمريكا "هى شئ يمكن تحريكه بسهولة" لأنه يدرك أن أصدقاء إسرائيل فى الكونجرس سوف يتحدثون، الرئيس الذى يعارضونه والذى قال لحكومته إنه سوف يتغلب على باراك أوباما. ونحن ندفع لإسرائيل لفعل شئ فى مصالحها، فإن طائرات F35 ليست أسلحة دفاعية، فالطائرة هى أكثر النظم الجوية تقدماً فى العالم ذات قدرة على رحلات تضع طهران فى نطاق تل أبيب، وسواء كانت الرسالة مقصودة أم لا فإنها سوف تسمع من إيران. وهكذا فنحن لسنا معنيين للسماح لإسرائيل للدفاع عن نفسها ولكننا معنيين بأن نجعلها تتهاجم الآخرين.

واعتبر المحلل الأمريكى، أن الإدارة لم تجعل إسرائيل قوية وإنما جعلت أمريكا أكثر تعرضاً للأخطار ونحن بشكل هادف نصعد من الاتجاه الإقليمى لامتلاك أسلحة نووية والتي سوف تقتل بعد ذلك وحتمياً جنوداً أمريكيين. ويستخلص الكاتب: إننا فقدنا طريقنا فإنها ليست شرعية إسرائيل التى نحتاج إلى الدفاع ولكنها شرعيتنا نحن.

كذلك كتب "جيفرى آرنسون" الحخير فى قضايا الشرق الأوسط: إنه مقابل تنازلاً تكتيكياً مؤقتاً من "نتنياهو"، يبدو أن أوباما مستعد لتقديم نطاق واسع من التأكيدات الإقليمية والتي لها تأثير مباشر على شكل التسوية النهائية.

وفي ورقة أصدرها مجلس العلاقات الخارجية الأمريكي قالت: إن الصفقة المقترحة هي قناع لتحول غير مرحب به في وساطة الولايات المتحدة في الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وسوف تخدم السوابق المتعبة التي سوف ترسيها هذه الصفقة والتعتميم على توقعات تحقيق اختراق مفاوضات السلام أكثر من دعمها.

أما "هنري سيجان" مدير برنامج مشروع الولايات المتحدة والشرق الأوسط بمجلس العلاقات الخارجية الأمريكي والذي ركز على تصحيح المفاهيم التي أطلقها "بنيامين نتنياهو" مؤخرًا بالقول بأن القدس "ليست مستوطنة فالقدس هي عاصمة دولة إسرائيل" وقوله: أن إسرائيل لن توافق أبدًا على الحد من البناء في القدس وهي لا ترى أي علاقة بين عملية السلام وبين خطط البناء في القدس. ويعقب "سيجان" بأن كلا من هذه التصريحات غير صادقة، فالرئيس أوباما اعترض على البناء في القدس الشرقية، والتي ضمتها إسرائيل بشكل منفرد عام ١٩٨٠ وحققًا فإنه ليست هناك عاصمة أجنبية واحدة في القدس الغربية وهكذا فإن هناك رفضًا دوليًا لضم إسرائيل المنفرد للقدس الشرقية وهو الضم الذي لم تعترف به إدارة أمريكية سابقة واحدة.

ويضيف "سيجان" أن مكتب رئيس الوزراء "بنيامين نتنياهو" الذي أصدر البيان، يعرف جيدًا أنه ليس "المستوطنات" في حد ذاتها غير المشروعة ولكن نقل الشعب المحتل في الأراضي المحتلة هو الذي ينتهك "اتفاقية جنيف الرابعة"، حيث إسرائيل من الدول الموقعة على هذه الاتفاقية. وليس فقط "محكمة العدل الدولية" التي تؤكد عدم شرعية بناء إسرائيل خارج حدود ما قبل ١٩٦٧، ولكن المستشار القانوني في وزارة الخارجية الإسرائيلية، "تيودور ميرون"، الذي أبلغ حكومته في عام ١٩٦٧، بعد وقت قصير من "حرب" الأيام الستة، أن "الاستيطان المدني في الأراضي الخاضعة للإدارة مخالفة صريحة لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة" وتعتبر القدس الشرقية بلا جدال من حدود ما قبل ١٩٦٧، وهذا السبب في نقل السكان في إسرائيل هناك يعتبر غير شرعي. ولقد وقعت إسرائيل على خارطة الطريق للسلام في الشرق الأوسط، التي تنص على أن "تقوم الحكومة الإسرائيلية فورًا بتفكيك المستوطنات العشوائية التي أقيمت منذ آذار/ مارس ٢٠٠١" أما تقرير "ميتشيل" فينص على تجميد جميع النشاطات الاستيطانية (بما في ذلك

النمو الطبيعي للمستوطنات)، ولكن لا خريطة الطريق ولا تقرير "ميتشل" يميز بين البناء في القدس الشرقية وفي المستوطنات.

ورأى "سيجمان" أن تصريحات "نتنياهو" الخاصة بأنه لا يوجد صلة بين البناء في القدس وعملية السلام من أكثر التصريحات المضللة، قال رئيس وزراء إسرائيل السابق، "إيهود أولمرت" وهو رئيس حزب كاديبا، أن رئيس الوزراء الإسرائيلي الذي يرفض تقاسم القدس مع الفلسطينيين ويؤكد في نفس الوقت على حرصه في السعي إلى اتفاق سلام، هو كاذب.

ويقال: إنه ليس من المفاجأة لباراك أوباما أن "نتنياهو" يبدو وكأنه يدرك أن رئيس الوزراء الإسرائيلي، وليس البيت الأبيض، هو الذي يحدد سياسة الولايات المتحدة الأمريكية تجاه عملية السلام في الشرق الأوسط. وإلا فكيف نفهم لماذا أخبر نائب الرئيس "جو بايدن" "نتنياهو" يوم ٨ نوفمبر في "نيو أورليانز" أمام تجمع من مسؤولي الاتحاد اليهودي أن الخلافات بين إسرائيل والولايات المتحدة حول موضوع البناء في القدس والضفة الغربية ليست أكثر من "طبيعة تكتيكية". فهل استمرار الاحتلال العسكري الإسرائيلي وتنكره لحقوق ملايين الفلسطينيين منذ ما يقرب من نصف قرن لا يعتبر أكثر من قضية تكتيكية طفيفة بالنسبة للولايات المتحدة؟

ويجب على أوباما أن يأخذ كلامه الخاص بعملية السلام في الشرق الأوسط آثارها الأخلاقية والإستراتيجية العميقة على أمريكا أكثر جدية مما عليه حتى الآن كان يتوقع من "نتنياهو" أن يفعل نفس الشيء. إذا كانت هي أصوات عدد من الخبراء الأمريكيين حول الصفقة التي عرضتها إدارة أوباما على "نتنياهو"، فإن المفارقة الكبرى التي سوف تسجلها العلاقات الأمريكية الإسرائيلية، هي إنه رغم السخاء غير المسبوق الذي قدمته الصفقة الأمريكية لإسرائيل لإقناعها بمجرد وقف الاستيطان لثلاثة شهور قد انتهت بالرفض الإسرائيلي، وهو ما دفع الإدارة الأمريكية إلى أن تعلن فشل جهودها لإقناع إسرائيل بوقف الاستيطان وهكذا عادت الجهود التي بذلتها إدارة أوباما على مدى عامين إلى نقطة الصفر.

== العلاقات المصرية الأمريكية..... مؤشرات إيجابية ==

شهدت العلاقات المصرية الأمريكية خلال سنوات إدارة "بوش الابن" ضغوطًا وتوترات ولم يكن ذلك إلا نتيجة لسياسات إدارة "بوش" وبشكل خاص في منطقة الشرق الأوسط وبعض المفاهيم التي تبنتها مثل مفهوم الترويج للديمقراطية، وبفعل هذه السياسات والممارسات تراجعت الأسس التي تطورت عليها العلاقات المصرية الأمريكية في عهود ثباتها ونموها، كانت هذه الأسس هي التعاون من أجل صنع السلام في الشرق الأوسط، وهو التعاون الذي أثمر اتفاقيات "كامب ديفيد"، وعددًا من التطورات مثل اتفاقيات "أوسلو" ومحاولات أخرى وإن كانت لم تحقق اختراقًا مثل مقياس "كليتون"، وتفاهات طابا يناير ٢٠٠١، إلا أنها أرست أسسًا صالحة للتقدم على طريق السلام، أما الأساس الثاني الذي تقدمت عليه العلاقات فكان المساعدات الأمريكية لمصر والتي أسهمت، رغم ما يرد عليها من التحفظات في نظر البعض، إلا أنها ساهمت في بناء البنية التحتية للاقتصاد المصري، وأخيرًا كان من الأسس التي تقدمت عليها العلاقات التعاون حول الأمن في الخليج والذي بلغ ذروته في مشاركة مصر بناء التحالف الدولي لصد الغزو العراقي في الكويت. هذه الأسس الثلاث شهدت تراجعًا خلال إدارة "بوش" بإهمالها لعملية صنع السلام الفلسطيني الإسرائيلي وحتى وقت متأخر من إدارتها، ثم حربها على العراق التي جاءت ضد النصيحة المصرية ونالت من الاستقرار في المنطقة، ثم كان التعاطي الخاطئ لبناء الديمقراطية في الشرق الأوسط وتصورها أنها تستطيع فرضه من الخارج ومن خلال المحاضرات والإملاء. وتحمى إدارة أوباما بمفاهيمها حول التغيير والتجديد وتصحيح سياسات إدارة "بوش" وتوجهاتها وبدأ هذا فيما يتعلق بقضية

السلام في الشرق الأوسط في الأيام الأولى من الإدارة في حين عبرت عن التزامها بتحقيق تقدم على أساس حل الدولتين، وتعيين مبعوث خاص للشرق الأوسط بدأ نشاطه وزياراته في أعقاب تعيينه مباشرة هذا فضلاً عما التزم به "أوباما" حتى خلال حملته الانتخابية من إنهاء التورط الأمريكي في العراق، وتبنيه لأسلوب الحوار والدبلوماسية مع دول مثل إيران وسوريا وتخليه عن نهج المواجهة العسكرية التي كان يمكن أن تقوض من الاستقرار والسلام في المنطقة، كما بات واضحاً أن إدارة "أوباما" تدرك أن مشكلات الشرق الأوسط مترابطة، وليس من خلال التركيز كما يريد "نتنياهو"، على إيران فقط، وواضح أن إدارة "أوباما" لا تتبنى نهج إدارة "بوش" حول الترويج للديمقراطية من خلال الغرض والإملاء وإنما ترى أن الديمقراطية تتحقق وتنمو من داخل المجتمعات ومن خلال الحوار والإقناع، ومن "الايك" معقل النفوذ الصهيوني في واشنطن خاطب نائب الرئيس الأمريكي "بايدن" أعضاءه بالقول بأن "النتائج التي نتسدها، بما فيها السلام وإسرائيل آمنة يمكن أن تتحقق بشكل أفضل بانتهاج اتجاه جديد في سياستنا الخارجية... وأنه في الشرق الأوسط فإننا نطلق من مقدمة أن الوضع الراهن Status quo للحقبة الماضية لم نخدم مصالح الولايات المتحدة أو إسرائيل بشكل جيد، فهي لم تدعم السلام والأمن في المنطقة أياً كانت حسن النوايا.

وفي بيانها أمام مجلس الأمن يوم ١١ مايو ٢٠٠٩، حول الشرق الأوسط، أعادت "سوزان رايس" مندوبة أمريكا في الأمم المتحدة التأكيد على التزام أمريكا والرئيس الأمريكي شخصياً بمبدأ حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية مستقلة قابلة للحياة، وبعد أن طالبت إسرائيل بوقف بناء المستوطنات وتفكيك المستوطنات التي شيدت منذ عام ٢٠٠١، قالت "سوزان رايس": "إن حكومتها تقدر قيادة مصر في المنطقة وتأييدها للسلام.

في ضوء هذه التوجهات لم يكن غريباً أن يستخلص الباحثين والمهتمين بالعلاقات الأمريكية المصرية أن هذه العلاقات سوف تشهد مستوى جديداً من النمو القائم على المصلحة المشتركة والاحترام المتبادل، وفي الأيام الأخيرة تعزز هذا التصور بفعل مؤشرات أمريكية كان من بينها دعوة الإدارة الأمريكية لإسرائيل للمرة الأولى إلى

الانضمام إلى معاهدة منع الانتشار NPT وتأكيدا لعالية المعاهدة، وهو ما لم تفعله إدارة أمريكية من قبل وبما تتضمنه من الإقرار بامتلاك إسرائيل لأسلحة نووية، أما التطور الثانى فهو ما توصلت إليه الحكومة المصرية والإدارة الأمريكية خلال مشاوراتها بنجاح حول حجم برنامج المساعدات العسكرية والاقتصادية لمصر الذى تتضمنه الإدارة فى ميزانية ٢٠١٠ والذى يتوقع تقديمه إلى الكونجرس خلال أسبوع، وكان "روبرت جيتس" وزير الدفاع الأمريكى خلال زيارته الأخيرة للقاهرة قد أوضح أن المساعدات الأمريكية لمصر لا ترتبط بأى شروط وهو ما اعتبرته مصر دليلاً على رغبة البلدين تعزيز العلاقات الثنائية بينهما والعمل على إزالة أى شوائب ناتجة عن التخفيض أحادى الجانب للمساعدات الاقتصادية لمصر بأكثر من النصف خلال عام ٢٠٠٩، ثم جاء أخيراً ما أعلنه البيت الأبيض أن الرئيس الأمريكى سوف يواجه خطاباً إلى العالم الإسلامى من القاهرة وفسر المتحدث هذا الاختيار بأن مصر تمثل "قلب الوطن العربى".

غير أنه مع هذه المؤشرات والمناخ الإيجابى الذى تحرك إليه العلاقات المصرية الأمريكية، فإن هذا لا ينفى وجود تيارات وقوى أمريكية تعمل على التشويش على هذا المناخ وبشكل خاص داخل الكونجرس الأمريكى الذى عقد مؤخراً جلسة استماع تحت عنوان "حقوق الإنسان فى مصر" الأمر الذى يدعو إلى تعزيز الحوار مع الكونجرس الأمريكى وخاصة من خلال مؤسسات المجتمع المدنى المصرى ومنظماته فى الوقت الذى تواصل فيه مصر التزامها بقضايا حقوق الإنسان وثقافته من ناحية أخرى، ولحماية تطوير هذا المناخ الإيجابى الذى تتقدم إليه العلاقات فإنه من المهم أن نكرر الدعوة إلى تأسيس حوار إستراتيجى بين البلدين تُناقش فيه بشكل منتظم ومؤسسى قضايا العلاقات بين البلدين وبشكل يضمن تفهماً متبادلاً لوجهات نظر ومصالح وأولويات البلدين، وأن يجرى هذا الحوار على المستوى الرسمى وأن يكون له مواقيته وجدول أعماله وكذلك على مستوى المنظمات والمؤسسات الأهلية وغير الحكومية على أن تضم شخصيات مؤهلة للحوار وعلى معرفة بالعقلية والفكر الأمريكى.

== كيف تكسب الولايات المتحدة الحرب على الإرهاب؟ ==

جاءت أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة متوافقة مع مجيء إدارة جمهورية معينة يحيط بها مجموعة من المحافظين الجدد الذين كانوا يحملون معهم رؤاهم ومفاهيمهم ومشروعاتهم التي عملوا من أجلها وقدمت لهم أحداث سبتمبر المبررات لوضع مفاهيم وإستراتيجياتهم موضع التنفيذ، ويفعل هذا، وباستجابة من الرئيس الأمريكى وأركان إدارته الآخرين، أحدثوا ثورة في السياسة الخارجية الأمريكية وأصبحت محاربة الإرهاب من الأولويات الأولى للسياسة الخارجية، وأصبح هو معيار تقييم علاقات الولايات المتحدة بدول العالم وتحديد من هو الصديق ومن هو العدو، ومن هو الطيب ومن هو الشرير، ويفعل هذا شنت الولايات المتحدة حربين في أفغانستان والعراق، وأطلقت مفاهيم إشاعة الديمقراطية وخاصة في العالمين العربى والإسلامى، وإعادة صياغة وتشكيل الشرق الأوسط. غير أنه بعد ٦ سنوات من هذه السياسات تبين فساد الأسس التى ارتكزت عليها، وتدهورت الأوضاع في العراق وأفغانستان، وظهرت أعداد من الإرهابيين أكثر مما قتلتهم الولايات المتحدة، هذا فضلاً عن تدنى الصورة الأخلاقية للولايات المتحدة في العالم وحدث شقوق في علاقاتها مع أصدقائها وحلفائها الأوروبيين وخاصة خلال عهد "شيراك" في فرنسا و"شرويدر" في ألمانيا.

إزاء هذه الصورة القاتمة كان لا بد أن يتصدى لها عدد من المؤرخين والخبراء الأمريكيين لكى يهاجوا هذه السياسات وما انتهت إليه، وأهم من هذا لكى يقدموا سياسات بديلة يرونها أكثر فاعلية في محاربة الإرهاب وهزيمته وإن كانوا لا يعتقدون في إمكان تصفيته نهائياً.

وكان آخر هؤلاء الخبراء الباحث الأمريكي "فيليب جوردون" Philip Gordon في كتابه الذى أصدره بعنوان Winning the Right War: The Path to security for America and the World.

ويبدأ "براون" بالمقارنة بين الحرب على الإرهاب والحرب الباردة، فيقول: إنه مثلاً انتهت الحرب الباردة فقط عندما سلم جانب واحد بشكل جوهري بإفلاس أيديولوجيته وبالمثل فإن كسب المعركة ضد الإرهاب سوف تتحقق عندما تفقد أيديولوجيته جاذبيتها فالحرب الباردة قد انتهت لا باحتلال القوات الأمريكية للكرملين ولكن عندما هجر من يشغلون الكرملين الحرب وأن الشعوب المحكومة قد توقفت عن الإيمان بالأيديولوجية التى كان من المفترض أنهم يحاربون من أجلها. ويعتقد براون أن أهداف "بن لادن" هو استئثار الولايات المتحدة وجرحها إلى حروب دامية Bleeding Wars على الأراضي الإسلامية وهو يعتبر أن الولايات المتحدة ليس لديها القدرة على شن حرب طويلة دامية وإنها فى النهاية سوف تسلم وترك الشرق الأوسط لمصيره.

ويعقب "براون" أن رؤية "بن لادن" حول نهاية الحرب على الإرهاب ليس من المحتمل أن تتحقق ولكنه يقول إنه إذا فشل خصوم "بن لادن" فى تقييم رؤيته حول كيف تنتهى الحرب على الإرهاب فإنهم يمكن أن يتنهبوا بتحقيق ما يهدف إليه بأن يستدرجوا على نفس المعارك التى يعتقد "بن لادن" إنها سوف تحطم الولايات المتحدة وتلهم التأيد الإسلامى، وهذا هو الخطأ الذى قاد الولايات المتحدة إلى الموقف الذى لا تحسد عليه اليوم فى العراق. ويؤمن "براون" إنه فى المدى الطويل فإن الولايات المتحدة وحلفاءها هم الأكثر احتمالاً لكسب هذه الحرب أكثر من القاعدة ولكن كسب الحرب على الإرهاب لن يعنى نهاية الإرهاب ونهاية الاستبداد أو نهاية الشر، فالإرهاب كان عبر التاريخ هو التكتيك الذى يستخذه الضعيف لتحقيق تغيير سياسى ومثله مثل الجريمة والأمراض المميتة وغيرها فإنه من الممكن تخفيضها واحتوائها ولكنها لا يمكن أن تصفى بشكل نهائى.

ويعادل "براون" عدداً من الشخصيات الأمريكية والأساليب التى يدعون إليها مثل تخصيص مئات البلايين من الدولارات سنوياً للإتفاق الداخلى على إجراءات الأمن

الداخلي ومن هؤلاء "ديفيد فروم" David Frum و"ريتشارد بيرل" في كتابها An End to Evil والذي يذهبون فيه إلى أن المعركة مع الإرهاب ليست للوصول إلى أرض وسط وإنما هي في النهاية للنصر أو "الهولوكوست" Victory of Holocaust ويعتبر "براون" أن مثل هذا التفكير من المحتمل أن يقود الولايات المتحدة إلى سلسلة من الحروب وسوء الاستخدام وردود الفعل المبالغ فيها التي من الأكثر احتمالاً، أن تدوم الحرب على الإرهاب أكثر من أن تصل بها على نهاية ناجحة، فالولايات المتحدة وحلفائها سوف يكسبون الحرب فقط إذا ما حاربوا بالطريقة الصحيحة بنفس القدر من الصبر والقوة والتصميم التي ساعدت على كسب الحرب الباردة واتباع سياسات مصممة لتقديم آمال جديدة وأحلام للأعداء المحتملين، فالحرب على الإرهاب سوف تنتهي بانحيار أيديولوجية العنف التي سببتها. وعندما تُرى قضية "بن لادن" بمؤيديا المحتملين كنوع من الفشل وعندما يتحولون ضدها ويتبنون وسائل وأهداف أخرى، فالشيوعية بدت يوماً باعتبارها جذابة وحية لملايين حول العالم ولكن عبر الوقت أصبحت تُرى كنوع من الفشل، ومثلاً تحقق خلفاء "لينين" و"ستالين" في الكرملين في منتصف الثمانينات إنه إذا لم يغيروا الطريق بشكل جذري فليس من الخيال تصور أن خلفاء "بن لادن" و"الظواهري" عندما يتأملون في فشل حركتهم يصلون إلى نفس النتيجة. فالأيديولوجية لم تدمر بالقوة العسكرية الأمريكية وإنما عندما قرر أنصارها أن الطريق الذي اختاروه لن يقودهم أبداً إلى حيث أرادوا ومثل الشيوعية اليوم، فإن التطرف الإسلامي في المستقبل سيكون له مخلصين قليلين هنا وهناك ولكن كأيديولوجية منظمة قادرة على أن تجذب دول العالم أو إلهام عدد كبير من الناس فإنها ستكون قد تفككت بشكل كامل وأُشِنت ونبتت.

ويتوقع "براون" أنه مع نهاية الحرب على الإرهاب فإن أولويات الولايات المتحدة سوف تتوازن فمنع الإرهاب سوف يظل هدفاً مهماً ولكنه لن يكون الدافع الرئيسي للسياسة الخارجية الأمريكية فسوف يأخذ مكانه كمجرد أحد عدة اهتمامات جنباً إلى جنب مع الصحة العامة والتعليم والاقتصاد ولن تعد الميزانيات والخطب والانتخابات والسياسات تدور حول الحرب على الإرهاب وباستبعاد قضايا أخرى تعتمد عليها رفاهية الأمة.

ويستخلص "براون" أنه إذا قبل الأمريكيون أن النصر في الحرب على الإرهاب سوف يأتي فقط عندما تفقد الأيديولوجية التي يحاربونها التأييد وعندما يرى أنصارها المحتملين بدائل قابلة للحياة عندئذ فإن الولايات المتحدة يجب أن تتبنى طريقًا مختلفًا جدًا. فهي يجب ألا تبالغ في رد الفعل إزاء التهديدات لكن بدلاً من هذا سوف تثبت الثقة في قيمها ومجتمعها وفي التصميم على الاحتفاظ بكليةها وهي يجب أن تنصرف بحسم على إعادة تأسيس سلطتها الأخلاقية وجاذبية مجتمعها التي أضررت بشكل سيئ في السنوات الأخيرة. فهي يجب أن تكثف جهودها لتنمية التعليم والتغيير السياسي والاقتصادي في الشرق الأوسط والذي سوف يساعد المنطقة في الأمد الطويل - على التغلب على اليأس والمهانة التي تغذي التهديد الإرهابي. وهي يجب أن تكف عن الادعاء أن الصراع بين إسرائيل وجيرانها ليس له علاقة بمشكلة الإرهاب وهي يجب أن تطلق حملة دبلوماسية لتحقيق نهاية للصراع الذي هو مصدر رئيسي للغضب والاستياء الذي يقدم دوافع لكثير من الإرهابيين، وسوف يكون على الولايات المتحدة أن تأخذ بجدية وجهات نظر حلفائها المحتملين وأن تعترف بمصالحهم المشروعة وأن تنشد كسب تأييدهم وتعاونهم في مواجهة التهديد المشترك.

أمريكا وإيران: الحرب الباردة الجديدة

منذ تولي الرئيس "فلاديمير بوتن" الحكم مع أوائل عام ٢٠٠٠، وما تطورت إليه سياساته من إنهاء الوضع المتردى الذى شهدته روسيا بعد انهيار الاتحاد السوفيتى وخلال عهد "بوريس يلتسن"، وتراجع روسيا على كل الجبهات السياسية والاقتصادية ومؤسساتها العسكرية التى كانت عماد قوتها، وبانتهاء هذه الحقبة وجميـء رئيس شاب هو "فلاديمير بوتن" عادت روسيا من جديد تؤكد مكانتها الدولية وأدوارها فى القضايا الإقليمية والدولية ودخلت فى هذا فى مواجهات سياسية ودبلوماسية مع الولايات المتحدة والغرب كان آخرها معارضة روسيا للمشروع الأمريكى لبناء نظام للدفاع الصاروخى فى شرق أوروبا. ولم تقتصر صحوة روسيا على تأكيد نفسها خارجياً فقط بل ساعد على ذلك استعادة الاقتصاد الروسى قوته وكان ذلك بفعل ما تمتلكه من مصادر البترول والغاز والارتفاع الكبير فى أسعارها الدولية بحيث مكن روسيا من سداد ديونها الدولية وتحقيق احتياطى كبير من العملة الأجنبية، وقد حدث كل هذا فى إطار سياسة صارمة لإدارة الاقتصاد الروسى ومؤسساته ومواجهته بما يسمى بأباطرة المال Oligarchs الذين سادوا وسيطروا وأفسدوا الاقتصاد الروسى خلال عهد "يلتسن".

وقد ارتبط بتطور الوضع الروسى، وخاصة فى العلاقة مع الولايات المتحدة ومجالات ومناطق الاختلاف بينهما، ظهور الاعتقاد بأن الحرب الباردة تعود بين البلدين، فهل يفسر هذا حقاً حقيقة العلاقات واتجاهات بين الولايات المتحدة وروسيا؟ إن الكثير من خبراء العلاقات الروسية الأمريكية يشككون فى هذا الافتراض، ويعتقدون أنه رغم مناطق

الخلاف بين البلدين إلا أنهما يجمعهما مصالح مشتركة حيث تحتاج الولايات المتحدة لروسيا في قضايا الإرهاب، ومنع انتشار أسلحة الدمار الشامل، والبرنامج النووي لكوريا الشمالية، مثلما تحتاج روسيا الولايات المتحدة في الاستثمارات والتكنولوجيا وخاصة تكنولوجيا الطاقة، والانضمام على منظمة التجارة العالمية، هذا فضلاً عن تحلّي روسيا الاتحادية عن الأيديولوجية الشيوعية والتي كانت المكون الأساسي للحرب الباردة من القوتين.

فإذا كانت الحرب الباردة بين الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتي قد انتهت وليس من المحتمل أن تتجدد، فإن ثمة حرب باردة جديدة تدور بين الولايات المتحدة وقوة إقليمية أخرى صاعدة هي إيران، وترجع جذور هذه الحرب الباردة إلى انهيار نظام الشاه في إيران عام ١٩٧٩ وقيام الجمهورية الإسلامية الإيرانية التي دخلت من اليوم الأول في مواجهة تضمنت غارات عسكرية أمريكية لتحرير الرهائن الأمريكيين، ووصف قائد الثورة الإيرانية الإمام الخميني الولايات المتحدة باعتبارها "الشیطان الأكبر"، ومن هذا التاريخ المبكر، والولايات المتحدة تعتبر إيران قوة مناهضة للسياسات الأمريكية في المنطقة وربما في العالم اعتباراً من دعم الحركات الإرهابية، والعمل على تقويض النظم الصديقة والحليفة للولايات المتحدة، والعداوة لإسرائيل، كل هذا في إطار أيديولوجيتها الإسلامية والتبشير بها في العالم الإسلامي، الأمر الذي أكسب الصدام أهم مكوناته وهو المكون العقيدى والأيديولوجي. غير أن المواجهة الأمريكية الإيرانية بلغت ذروتها، ودخلت إلى مستوى الحرب الباردة التي يمكن أن تتحول في أي وقت إلى صدام مسلح عندما أعلنت إيران على تصميمها على برنامج نووي يتضمن؟ تخصيب اليورانيوم وهو وإن كانت تعتبر أنه برنامج سلمى لتلبية احتياجاتها من الطاقة، إلا أن الولايات المتحدة تصر على أنه برنامج تستهدف به إيران امتلاك قدرة نووية للأغراض العسكرية وهو ما تؤكد الولايات المتحدة أنها لن تسمح به، في سبيل ذلك اتبعت الولايات المتحدة كل أساليب الضغط السياسي والاقتصادي واستصدار العقوبات من مجلس الأمن على إيران، وإن كانت في نفس الوقت قد سارت بحث مشكلة البرنامج النووي الإيراني من خلال المجموعة الأوروبية، ورفضت الدخول في حوار مباشر مع إيران حول هذه القضية.

وتدخل الحرب الباردة بين الولايات المتحدة وإيران مرحلة جديدة من جهود الضغوط الأمريكية على إيران وذلك بما أعلنته الولايات المتحدة مؤخرًا عن صفقة للأسلحة للدول الخليجية تبلغ ٢٠ مليار دولار، وهي مرحلة جديدة من مراحل الحرب الباردة وأساليبها بين البلدين، ونعتقد أن الولايات المتحدة تستهدف من هذا جر إيران إلى عملية سباق للتسلح تستنزف اقتصادها المنهك فعليًا وبشكل يخلق ضغوطًا على الداخل الإيراني، ويذكر هذا الأسلوب الأمريكي بما اتبعته إدارة "ريجان" في المواجهة التي تبنتها منذ مجيئها مع الاتحاد السوفيتي حين دخلت معه في مواجهة سياسية واقتصادية وعسكرية، وحيث صعدت الولايات المتحدة من بنائها العسكري وصممت برنامج بها يسمى بمبادرة الدفاع الإستراتيجي SDI والتي استهدفت جر الاتحاد السوفيتي إلى سباق للتسلح وبمستوى لا يقدر عليه اقتصاده، أو يجبره على الخروج من هذا السباق والتسليم بالتفوق العسكري الأمريكي، وهو ما اعتقد العديد من المراقبين أنه كان وراء ما دفع "جورباتشوف" إلى سياسته الجديدة: "البروستوريكا" والتي أدت في النهاية إلى انهيار الاتحاد السوفيتي وتفككه.

على أي حال فإذا كان هذا هو من أهداف الولايات المتحدة من صفقة الأسلحة الجديدة لدول الخليج، فإن العديد من المراقبين لا يثقون في فاعلية هذه السياسة فما يتعلق باحتواء إيران ويفضلون عليها لو كانت الولايات المتحدة قد خصصت قيمة هذه الصفقة لخدمة أهداف تعليمية واقتصادية وبناء للبنية التحتية لدول الخليج وخلق مجتمعات وأسواق مزدهرة وبشكل يقنع هذه المجتمعات بأن النظام الإيراني ليس هو النظام الذي يستحق تقليده والاقتراء به.

== المستوطنات في العلاقات الأمريكية. الإسرائيلية ==

باستثناء الموقف الصارم الذي اتخذته إدارة "بوش الأب" بتعليق ١٠ بليون دولار قروضاً لإسرائيل حتى لا تستعملها في بناء المستوطنات فإن معظم الإدارات الأمريكية كان موقفها يتراوح ما بين وصف المستوطنات بأنها غير شرعية وأنها عقبة في طريق السلام.

غير أن إدارة "أوباما" منذ أيامها الأولى جعلت قضية المستوطنات قضية مركزية في سعيها للسلام في الشرق الأوسط ورفضت بوضوح بناء مستوطنات أو توسيعها غير أن مجيء إدارة "أوباما" توافق مع مجيء "بنيامين نتنياهو" على رأس حكومة يمينية متطرفة بدا رافضاً لدعوة "أوباما" حول تجميد بناء المستوطنات أو توسيعها بحجة "النمو الطبيعي" وكان آخر تصريحات له هو قوله: "إن الانسحاب من غزة، بما فيها الجلاء عن مستوطناتها، خطأ لن يتكرر، لذلك ليس غريباً أن يتساءل المراقبون - وآخرهم الباحث "جورج فريدمان" - عن معنى هذا التعارض في المواقف من قضية مركزية مثل المستوطنات على العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية، وفي رأى هؤلاء أن "أوباما" قد وضع قضية المستوطنات بطريقة تجعل من الصعوبة عليه أن يتراجع، فقد كررها عدة مرات بما فيها خطابه إلى العالم الإسلامي، فهي قضية يتبع فيها ببساطة المواقف الرسمية لإدارات أمريكا السابقة وهي قضية قدمت فيها حكومات إسرائيلية التزامات، فما فعله "أوباما" هو تأكيده والتحدث بصراحة عن سياسة أمريكية سابقة وأنه كان حولها اتفاقيات إسرائيلية سابقة وطالبت إسرائيل بالوفاء بها، وباعتبار مبادراته في العالم الإسلامي فإن

"أوباما" وقد رفع شخصيته إلى هذا المستوى فسوف يواجهه مشكلات إذا ما تراجع كذلك يدرك "أوباما" أن "نتنياهو" ليس في موقف سياسي يجعله يستجيب إلى مطالبه حتى لو كان يميل إلى هذا فهو يقود تحالفاً تأييد اليمين فيه حاسم لبقائه؛ فبالنسبة لليمين الإسرائيلي فإن قضية ما يسمونها "جوديا وسهاريا" لا يستطيع الانحناء عنها، وعلى عكس "آريل شارون" رجل اليمين القوى سياسياً، فإن "نتنياهو" هو رجل اليمين الضعيف سياسياً، فقد أعطى "نتنياهو" كل ما يستطيع حول هذه القضية حين قال: إنه لن تكون هناك بناء مستوطنات جديدة "فتنتياهو" ليس لديه المقدرة السياسية لإعطاء أوباما ما يطلبه.

وهكذا فإن "نتنياهو" محصور في مكان ما لم يرد إعادة بناء حكومته أو إقناع شخصيات مثل "ليرمان" وزير خارجية اليمين بتغيير نظرتهم الأصولية للعالم. ويتابع هذا التقرير أن أوباما قد قرر خلق أزمة مع إسرائيل فقد اختار موضوعاً للديمقراطيين والجمهوريين نفس الموقف الرسمي، كما أنه قد التقط موضوعاً لا يؤثر في الأمن القومي الإسرائيلي بأى معنى عاجل (فهو لم يطالب بتغيير الموقف إزاء غزة مثلاً) وهو قد التقط قضية سيحصل فيها على تأييد جوهرى داخل الولايات المتحدة وهو قد فعل هذا لكي يحصل على مواجهه رمزية مع إسرائيل فكلها قاوم "نتنياهو" كلما حصل أوباما على ما يريد، وتواصل هذه القراءة لأسلوب أوباما في تناول هذه القضية بالقول إن أوباما يرى الوضع العربى الإسرائيلى على أنه قابل للحل، وهو يؤمن بحل الدولتين ومن أجل إقامة الدولتين فإن أوباما يجب أنه يؤسس مبدأ أن الضفة الغربية هى أرض فلسطينية بالحق وليست أرضاً إسرائيلية أى يجب على الإسرائيليين تقديم تنازلات، وقضية المستوطنات أساسية في تأسيس هذا المبدأ.

فإذا ما استطاع "نتنياهو" أن يتنازل حول المستوطنات فإنه سوف يقصم ظهر اليمين ويفتح باب المفاوضات حول حل الدولتين.

وبالنسبة "لنتنياهو" فهذه أسوأ أرضية يمكنه أن يحارب عليها، فإذا ما كان أوباما قد طالب بأن لا ترد إسرائيل على الصواريخ الموجهة من غزة ولبنان فإن "نتنياهو" في هذه الحالة سيكون لديه اليد العليا في الولايات المتحدة، فإسرائيل لديها تأييد في الولايات

المتحدة والكونجرس وأى عمل قد يبدو أنه يترك أمن إسرائيل في خطر سوف يطلق دعماً عاجلاً لهذا التأيد ولكن ليس هناك الكثير من التأيد في الولايات المتحدة لبناء المستوطنات على الضفة الغربية فهذا الموضوع لا يستطيع مؤيدو إسرائيل يتجمعون حوله، وهكذا فإن أوباما قد التقط موضوعاً لديه فيه مجالاً سياسياً للمناورة وحيث يجد "نتنياهو" نفسه محصوراً فيه.

فإذا ما سلم "نتنياهو" فهذا يعنى أنه أسس مبدأ أن الولايات المتحدة تستطيع أن تطلب من حكومة يتحكم فيها الليكود وإسرائيل ويحصل عليها وسوف يكون هناك المزيد من المطالب.

فإذا لم يستسلم "نتنياهو" فإن أوباما يستطيع أن يخلق انقساماً في إسرائيل حول قضية يستطيع أن يحصل فيها على تأيد شعبي في الولايات المتحدة، وهكذا فإن السؤال هو ما الذى يفعله "نتنياهو"، إن أفضل تحرك منه هو أن يقول: إن هذا ليس إلا مجرد عدم اتفاق بين أصدقاء ويفترض أن بقية العلاقات الأمريكية - الإسرائيلية ستظل سليمة ابتداء من المساعدات إلى نقل التكنولوجيا والمشاركة في المخابرات، وهذا هو ما يجب على أوباما أن يصنع قراره.

فإذا ما تقدم أوباما بالعلاقات وكان شيئاً لم يحدث، فإن هذا يعنى أنه عاد من حيث بدأ.

وقد جادل "نتنياهو" في الماضي أن علاقة إسرائيل بأمريكا ليست بالأهمية لإسرائيل كما كانت من قبل، فقد انخفضت نسبة المساعدات في الإنتاج الداخلى لإسرائيل كما أن إسرائيل لا تواجه دولا قوية وهى لا تواجه موقفاً مثل عام ١٩٧٣، حين كان بقاء غسرائيل يعتمد على مساعدة تندفع من الولايات المتحدة، كما أن نقل التكنولوجيا الآن يجرى على الجانبين وتعتمد الولايات المتحدة على التكنولوجيا الإسرائيلية إلى حد ما، وبكلمات أخرى في الجيل الماضى، وانتقلت إسرائيل من علاقة اعتمادية مع الولايات المتحدة إلى علاقة تقوم على الاعتماد المتبادل، وهذا إلى حد كبير وجهة نظر "نتنياهو" ولكن نقطة الضعف فيها أنه إذا كانت إسرائيل لا تواجه اليوم قضايا إستراتيجية لا

تستطيع التعامل معها، فإن هذا قد يحدث في المستقبل، وفي هذا فإذا كان "نتنياهو" يبحث على عمل ضد إيران فهو يعلم أن مثل هذا العمل مستحيل بدون الانخراط الأمريكي.

واضح أن مثل هذه الرؤية تنطلق من الاعتقاد بأن موقف "أوباما" سيظل متأسفًا ومصنمًا على الوقف الكامل للاستيطان في كل من الضفة الغربية والقدس، غير أن تقارير أخيرة صدرت أساسًا عن إسرائيل خاصة بعد لقاء "نتنياهو" للمبعوث الأمريكي ميتشل في لندن تفيد أن "واشنطن" لا تمنع في استئناف المفاوضات دون أن تجهد إسرائيل المستوطنات في الضفة الغربية ومدينة القدس وتستخلص هذه التقارير أن هذا يعني أن "نتنياهو" قد كسب الجولة الأولى ضد أوباما.

ولعل هذا يفسر تصريح وزير الخارجية السيد أحمد أبو الغيط بأن القدس يجب أن تدخل ضمن تجميد إسرائيل نشاطها الاستيطاني قبل أن تبدأ مفاوضات السلام.

على أية حال فإن الصيغة النهائية لموقف أوباما سوف تتضح في المشروع الذي سوف يتقدم به للتسوية، الأمر الذي يتطلب جهدًا عربيًا قبل الإعلان عن هذا المشروع للتأثير فيه في اتجاه تماسك الموقف الأمريكي الذي أعلنه منذ البداية ومن أهم أساسياته الوقف الكامل للاستيطان في الضفة الغربية ومدينة القدس الشرقية.

== قمة واشنطن والحوار الإستراتيجي المصري-الأمريكي ==

منذ سنوات عديدة وكاتب هذه السطور يدعو إلى الحاجة لتأسيس حوار إستراتيجي - مصري أمريكي - وكان منطق ومنطلقه في هذا أن قوة عالمية كبرى مثل الولايات المتحدة لها إستراتيجياتها وتواجهها العالمي والإقليمي وقوة إقليمية مثل مصر لها التزاماتها الإقليمية وأولوياتها، مثل هاتين الوقتين تحتاجان إلى حوار يجري بشكل مؤسسي ومنظم يناقشان فيه رؤاهم ونظراتهم إلى ما يجمعها من قضايا مشتركة وما يمكن أن يختلفا حوله من قضايا ثنائية وإقليمية، وكذلك كان من منطلقات هذه الدعوة أن مصر هي الأكثر احتياجاً لتأسيس مثل هذا الحوار؛ لأنها تحتاج أن تفهم الولايات المتحدة دوافعها وتقييمها ورؤيتها لقضايا المنطقة بحكم موقعها فيها.

وعلى الرغم من هذا المنطق إلا أن الولايات المتحدة وعندما انطلقت هذه الدعوة في منتصف التسعينات لم تكن متحمسة لها، ويذكر كاتب هذه السطور أنه عندما كان مديراً لإدارة التخطيط السياسي بوزارة الخارجية المصرية وخلال لقاء مع السفير الأمريكي في القاهرة آنذاك وكان يحاول أن يقنعه بأهمية مثل هذا الحوار كان رده أنه من الأفضل أن تقيم مصر حواراً إستراتيجياً مع إسرائيل!! ورغم هذا وإصرار من الدبلوماسية المصرية بدأ عام ١٩٩٨ جولة من الحوار الإستراتيجي مع الولايات المتحدة على مستوى وزراء الخارجية، وتبعتها جولة على مستوى الخبراء إلا أنها توقفت بعد ذلك.

وجاءت السنوات العاصفة لإدارة "بوش الابن" ويكل ما أحدثته من عدم استقرار في

المنطقة وهو ما كان يدعو إلى مثل هذا الحوار إلا أن إدارة "بوش" لم تكن تقيم وزناً للدبلوماسية والحوار وتفضل عليها سياسات القوة والإملاء، ولذلك لم يكن هناك مجال لتأسيس هذا الحوار.

ومن حسن الحظ أن نحيء إدارة "أوباما" بنهجها الجديد في سياستها الخارجية التي تستند على الدبلوماسية والحوار والانفتاح ليس فقط على الأصدقاء بل أيضًا مع الخصوم، وكان طبيعيًا أن ينسحب هذا مع دولة محورية مثل مصر، أدركت إدارة "أوباما" أهمية الحوار معها، واعتبارها "قلب العالم العربى" الأمر الذى كان وراء اختيار القاهرة لكرسى يوجه فيها "أوباما" خطابه للعالم العربى والإسلامى لتأسيس علاقة جديدة تستند إلى الحوار والمصالح والاحترام المتبادل.

فى مثل هذا المناخ الجديد لم يكن غريبًا أن تستجيب الولايات المتحدة لدعوة تأسيس حوار مؤسسى ومنظم مع مصر، وأن تبدأ جولته الأولى على مستوى الخبراء وحيث رأس الجانب الأمريكى فيه "ويليام بيرنز" مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية لشئون الشرق الأوسط والجانب المصرى السفارة "وفاء بسيم" مساعدة وزير الخارجية المصرى، غير أن هذا لم يمنع من أن يلتقى مساعد وزير الخارجية الأمريكى مع الرئيس مبارك ومع وزير خارجية مصر، ومن المفروض أن يتواصل هذا الحوار على مستوى وزراء الخارجية وأن يُعد له جدول أعماله المسبق، والقضايا التى سيناقشها.

ونحيء زيارة الرئيس مبارك لواشنطن لكرسى تقدم دفعه جديدة للحوار الإستراتيجى المصرى - الأمريكى، فالرحلة الجديدة التى يتوقعها الجميع للعلاقات المصرية - الأمريكية وبها تفتحه من إمكانات التعاون والتنسيق حول عدد من القضايا الإقليمية والثنائية، مثل هذه المرحلة ستطلب مثل هذا الحوار وأساسه المؤسسى واستمراره، ومثلها أوضحنا فى مناسبات سابقة فإن مثل هذا الحوار يجب ألا يقتصر على الجانب الحكومى، وإنما يجب أن يمتد ويستكمل بحوار على مستوى مؤسسات المجتمع المدنى فى البلدين، ولعلنا نلاحظ أن كثيرًا من التشويش على العلاقات المصرية - الأمريكية يصدر من مؤسسات مثل

الكونجرس، والميديا، ومراكز البحث الأمر الذى يؤكد على أهمية الحوار مع هذه المؤسسات.

ومن حسن الحظ أن لدى مصر من الشخصيات والمؤسسات المدنية التى تمتلك من الخبرة والمعرفة ما يمكنها من إدارة حوار بناء يمتد على مدى العام ويُعد له إعدادًا جيدًا ومنسقًا.

تداعيات زيارة جورج ميتشيل الأخيرة

زار السيناتور "روبرت ميتشيل" المبعوث الخاص للشرق الأوسط إسرائيل والسلطة الفلسطينية وعدد من الدول العربية، وذلك في الأسبوع الثالث من شهر إبريل وهي الزيارة الثانية له منذ تعيينه مبعوثاً خاصاً بالشرق الأوسط، وإذا كان السيناتور "ميتشيل" قد اعتبر أن مهمته في الزيارة الأولى هي أن يستمع فإنه في الزيارة الثانية كان أكثر استعداداً للتعبير عن مواقف أمريكية، فيما يتعلق بقضية وجهود الحل السلمي، ويستوقف نظرنا فيما تحدث فيه السيناتور "ميتشيل" قوله: إن دولة فلسطينية مستقلة هي من صالح الأمن القومي الأمريكي، وأن مبادرة السلام العربية يجب أن تكون جزءاً من جهود السلام. وهكذا يكون السيناتور "ميتشيل" شأنه شأن عدد من كبار الرسميين في الإدارة الأمريكية الجديدة، بما فيها الرئيس "أوباما" ووزيرة الخارجية "هيلاري كلينتون" قد أعادوا تأكيد التزامهم برؤية الدولتين، ويحيى تصريح "أوباما" بوجه خاص في الأعقاب المباشرة للحكومة الإسرائيلية الجديدة التي أعلنت على لسان رئيس وزرائها ووزير خارجيتها عدم التزامها بالدولة الفلسطينية المستقلة، وكان تصريح السيناتور "ميتشيل" بوجه خاص في تأكيده على الالتزام الأمريكي بمفهوم الدولة الفلسطينية يحيى ردّاً على مواقف الحكومة الإسرائيلية الجديدة هذا فضلاً عن تأكيده للمبادرة العربية ودورها في جهود السلام.

يضاف إلى هذه المواقف الأمريكية في اتجاه تأكيد التزامها بأسس السلام ما ذكره الرئيس الأمريكي في القائمة مع الباعل الأردني من أن مرحلة الإصغاء "لن تدم إلى

الأبد" معرباً عن تطلعه إلى "خطوات ملموسة" من الجانبين، وقد أعقب هذا دعوته لكل من الرئيس "مبارك" و"عباس" و"نتياهو" لزيارة واشنطن في الأسابيع القادمة.

إزاء هذا التأكيد الأمريكي أصبح واضحاً أمام الحكومة الإسرائيلية الجديدة أنها إزاء إدارة تنهج نهجاً جديداً في التعامل المبكر مع قضية الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وأنها لم تنتظر سنوات كما فعلت إدارة "بوش" للتعامل مع القضية، وأن حكومة "نتياهو" لا تستطيع أن تتجاهل الاتجاهات الأمريكية الجديدة وتمسك عن الاصطدام بها وهو ما يعلم "نتياهو" من تجربة سابقة حين اصطدم مع حكومة "كليتون" وأدى هذا إلى سقوطه أمام "إيهود باراك" في انتخابات عام ١٩٩٧. ومن هنا نرى المناورات الإسرائيلية الجديدة في الإعلان عن مبادرة جديدة سيقتدم بها "نتياهو" إلى أوباما في زيارته المقبلة، ورغم أن تفاصيل هذه المبادرة لم يعلن عنها إلا أن أبرز ما فيها هو ربطه بين حل القضية الفلسطينية وقضية البرنامج النووي الإيراني، وهو الربط الذي بادرت "هيلاري كليتون" بالاعتراض عليه. وهكذا نتوقع مجابهة أمريكية إسرائيلية، ونصوّر أن نتيجته النهائية سوف تعتمد على استمرارية الموقف الأمريكي، ليس فقط من خلال بيانات الالتزام بالدولة الفلسطينية المستقلة، الأمر الذي أصبح شعاراً وأصبحنا في حاجة إلى ترجمته إلى الواقع ونصوّر أن الخطوة التالية مباشرة في هذا الاتجاه هو الحاجة إلى أن تبلور الإدارة الأمريكية لمفهوم محدد لرؤيتها لقضايا الحل النهائي للصراع والتسوية الشاملة، وكما عبر "هنري كيسنجر" مؤخراً في إطار أوسع أن التحدي الذي يواجه "أوباما" هو ترجمة مبادراته إلى إستراتيجيات متسلسلة، وهو ما يجب أن يكون مهمة عاجلة ذلك أن خبرتنا وخبرة الإدارات الأمريكية ذات دلالة بالنسبة لعنصر الوقت فإدارة "كليتون" ظلت مترددة حتى شهورها الأخيرة لمحاولة الجمع بين الإسرائيليين والفلسطينيين في مؤتمر "كامب ديفيد" الثاني الذي انعقد على عجل ولم يتهياً له الوقت الكافي لبلورة مفهوم شامل لقضايا الصراع، وهو نفس ما حدث مع إدارة "بوش" التي أهملت العملية السلمية لأكثر من سبع سنوات، ثم حاولت في النهاية عقد مؤتمر "أنا بوليس" الذي دها

إلى مفاوضات مباشرة بين الفلسطينيين والإسرائيليين ولكن الإدارة لم يكن لديها الوقت الكافي للمتابعة الجدية لهذه المفاوضات التي لم تسفر عن اتفاق. وفيما يتعلق بـعنصر الوقت وكما عبر "ريجنو رجنسكى" مؤخرًا: إنه في الشرق الأوسط فإن الوقت قد أصبح متأخرًا بالفعل - وإن كان ليس متأخرًا كثيرًا - أمام الولايات المتحدة لكي تثبت أخيرًا جراءة القيادة المطلوبة.

هل تلحق الصين بالولايات المتحدة أم تتجاوزها؟

المتبع للأدبيات العالمية في السياسة والعلاقات الدولية وعلاقات القوى وبشكل خاص من ناحية توقع طبيعة النظام الدولي الذى يجرى تشكيله سوف يجد أن كثيرا من الخبراء الإستراتيجيين يركزون على الصين وعلى دورها الصاعد فى النظام الدولي وبناء على مستوى النمو غير المسبوق والثابت حتى الآن الذى حققته على مدى الثلاثين عاما الماضية الأمر الذى جعل الكثير منهم يتوقع أنها سوف تلحق بالولايات المتحدة الأمريكية بل سوف تتجاوزها مع منتصف القرن الواحد والعشرين. ويستوقف النظر أن يكون الخبراء والباحثون وفى بعض الأحيان كبار الرسميين الصينيين يتحفظون بل ويعارضون هذا التصور ويعتبرون أنه طالما أن الولايات المتحدة لم ترتكب أخطاء، فإنه من غير المحتمل أن تلحق بها الصين فى المستقبل القريب وإن كانوا يعتبرون أنه بناء على التاريخ والسياسات الجارية للولايات المتحدة فإنه من الممكن أن ترتكب أخطاء وفى مجالات حاسمة مثل مقاومة الإرهاب والعلاقة والسياسة تجاه الصين وإن أى أخطاء من جانب الولايات المتحدة يمكن أن تسهل تحرك الصين إلى المقدمة، والذى يستوقف النظر فى وجهة النظر الصينية هذه أن القادة الصينيين أنفسهم يتفقون مع وجهة نظر المحللين والساسة الأمريكيين والذين يعارضون توقع أن تلحق الصين بالولايات المتحدة أو تتجاوزها وينون ذلك على عدد من الاعتبارات منها أن عدد سكان الصين هو عدد كبير جدًا وأن مواردها الطبيعية فقيرة والبنية التحتية ضعيفة وهيكلها الإنتاجى ليس متوازنًا بشكل جيد والفجوات بين المناطق الحضرية والريفية واسعة جدًا، وهناك استقطاب بين الفقراء والأغنياء داخل المدن وافتقارًا إلى منتجات عالية التقنية ومستوى تعليمى عام

منخفض. وبشكل عام ورغم صعود الصين فإن الفجوة بينها وبين الولايات المتحدة ستظل واسعة وحتى إذا ما استطاعت الصين أن تلتحق بها فإن هذا اليوم سيكون في المستقبل البعيد.

ولا ينكر الخبراء الصينيين هذا التصور لإمكانات الصين بل ويزيدون عليه القول بأن مستوى الدخل الفردي في الصين أقل من مستوى مائة دولة عالمياً وحتى أقل من بعض الدول الإفريقية وأنه من أجل أن تلتحق الصين مستوى الدخل في الولايات المتحدة فإن على الصين أن تحتفظ بمعدل نموها الحالي من ثلاثين إلى أربعين عاماً وأن تسقط الولايات المتحدة إلى درجة الصفر، فهل تستطيع الصين ذلك علماً بأنه كان ثمة توقع أن اليابان سوف تتجاوز الولايات المتحدة وتصبح أكبر اقتصاد في العالم ولكن هذا التوقع أثبت كلاً أنه على غير أساس ونفس الشيء يمكن أن يحدث مع الصين.

ومن وجهة نظر هذا التصور الصيني فإن أفضل سيناريو هو أن تحقق الصين ببطء ولكن بثبات على معدل النمو الحالي بينها وبين الولايات المتحدة وأن ثمة طريقين لتحقيق ذلك: - الأول أن تحافظ الصين على معدل عال من النمو وهو معدل قد ينخفض عن المعدل الجارى ولكنه رغم هذا يظل أعلى من معدل النمو في الولايات المتحدة. أما الإمكانية الثانية، ونتيجة لخطأ خطير في السياسة، أن يتدهور الاقتصاد الأمريكى. ويواصل هذا الفكر الصينى تساؤله هل تواصل الولايات المتحدة ارتكاب مثل هذه الأخطاء في السياسة في المستقبل؟ ويجب أن النظام الانتخابى وتوازن القوى الحكومى إنما يمثل ضماناً لاحتواء مثل هذه الأخطاء، وإنما عندما تقع فإن تصحيحها يعقبها بشكل سريع.

وإن كانت الأزمة المالية الأخيرة نموذجاً للانحراف عن هذه القاعدة بالإضافة إلى التساؤل حول ما إذا كانت الحرب في أفغانستان والعراق خطأين آخرين، إن العقود القادمة سوف تكشف بشكل أعمق عن نتائج هذه السياسات؟ ويستخلص هذا الفكر الصينى أنه إذا ما حافظت الولايات المتحدة على اقتصادها ولم ترتكب أخطاء سياسية خطيرة فسوف يكون مستحيل على الصين أن تلتحق بها في المستقبل القريب ولكن إذا تدهور الاقتصاد الأمريكى لأسباب موضوعية، وإذا ما ارتكبت الولايات المتحدة أخطاء

إستراتيجية أو تكتيكية فإن هذا سوف يكون كسبا غير متوقع للصين، ورغم أن الصين قد تظل في المرتبة الثانية فإن الفجوة سوف تضيق بشكل كبير.

ولكن ما الأخطاء التى يمكن أن ترتكبها الولايات المتحدة ومن ثم تدهور نتيجة لها؟ الخطأ الأول هو فى الاتفاق الزائد وهو الخطأ الذى بلوره عالم السياسة الأمريكى "جون كينيدى" فى تحليله للأسباب الرئيسية لانحيار القوى العظمى واعتباره أن القوى العظمى ترتبط بشكل وثيق بالموارد المتاحة والاستمرارية الاقتصادية والانتشار العسكرى وما يرافقه من تدهور نسى يتمثل فى التهديدات الرئيسية التى تواجه القوة التى تفوق طموحاتها ومتطلباتها الأمنية مواردها، وقاعدة الموارد التى يمكن أن تقدمها لذلك. أما المجال الثانى الذى يمكن أن تخطئ فيه الولايات المتحدة فهو فى حربها على الإرهاب الذى يستمر منذ ١١ سبتمبر، وفى هذا الشأن فإن الولايات المتحدة الأمريكية يمكن أن تخطئ على عدة جهات؛ الأولى حول مصدر الإرهاب، والثانية حول الأدوات المطلوبة لكسب الحرب، والثالث حول الاندفاع لتطبيق الديمقراطية، أما الخطأ الرابع فهو أن يسيطر عليها هاجس الخوف من الصين والعمل على احتوائها بشكل يبدد ويسوء استخدام مواردها أن تتحقق نبوءة "بول كينيدى"، أن الدولة العظمى تتراجع أو تسقط عندما تتجاوز امتدادها وتوسع مواردها الاقتصادية والمالية.

وهكذا يوضح هذا الجدل الذى يدور حول طبيعة النظام الدولى الذى يجرى تشكيله الآن وفى القلب منه العلاقة المتوقعة بين الولايات المتحدة والصين، يوضح مدى تعقد البنية الدولية وأهمية تتبعها بشكل يمكن من التعامل المؤثر والفعال معها.

ثلاث سيدات محترمات

يرتبط النظام السياسي الأمريكى والغربى عمومًا فى الأذهان باحترام حرية الفكر والتعبير والنقاش ويعتبر هذا من القيم التى تفتخر بها الولايات المتحدة والغرب بل ويدعون المجتمعات والنظم الأخرى إلى تبنيها واحترامها.

وقد ترسخت هذه الصورة عن الولايات المتحدة والغرب بحيث أصبحت مقبولة ومعترفًا بها حتى ممن يختلفون مع السياسات الأمريكية والغربية ويحرمون على التمييز بين غضبهم على الولايات المتحدة والغرب بسبب هذه السياسات وبين إعجابهم بالقيم الأمريكية والغربية فى احترام حرية التعبير والنقاش وقبول الاختلاف فى الرأى.

غير أنه بالإضافة إلى سوابق سابقة تشكك فى هذه الصورة الذهنية، وأن ثمة شخصيات قد عانت وربما اختفت من الحياة السياسية بسبب تعبيرها عن رأياها المستقل وانتقادها للسياسات الأمريكية تجاه منطقة الشرق الأوسط والصراع الفلسطينى الإسرائيلى من أمثال السيناتور الأمريكى "شارلز بيرس" وعضو الكونجرس "بول فنللى" فضلًا عن الاضطهاد والتضييق الذى لاقاه الأستاذان المرموقان "ستيفن والت" و"جون مارشهامر" بسبب تعبيرهما عن آرائهم المستقلة التى انتقدت التأييد الأمريكى المطلق لإسرائيل وتعارض هذا مع المصالح الوطنية الأمريكية، بالإضافة إلى هذه السوابق فإن وقائع ثلاث وقعت أخيرًا تعيد التفكير فيها إذا كانت حقًا حرية الرأى والتفكير والرأى المستقل تُحترم فى كل الحالات أم أن هناك مناطق أو منطقة عمرة لا ينطبق عليها احترام حرية التعبير والفكر والرأى المستقل، وهذه المنطقة تحديدًا هى إسرائيل والقضايا المتصلة بصراع الشرق الأوسط.

كان أول هذه الحالات واقعة الصحفية المخضرمة "هيلين توماس" التي عملت ٥٧ عامًا كمراسلة صحفية ومديرة مكتب UPI في البيت الأبيض، وغطت كل رئيس أمريكي ابتداء من "إيزنهاور" حتى "أوباما"، وهو ما وضعها في الصف الأول في مؤتمرات البيت الأبيض الصحفية حيث دخلت في جدال مع الرؤساء الأمريكيين وخاصة "بوش الابن" الذي سألته عن أسباب الحرب على العراق بعد أن فشلت كل المبررات التي قدمها، ووصفته بأنه أسوأ رئيس بالتاريخ الأمريكي وعن نائبه "ديك تشيني" الذي قالت: إنها سوف تقتل نفسها إذا ما رشح نفسه للرئاسة.

لم يشفع لها هذا التاريخ عندما قالت، وهي تحيب عن سؤال صحفي عن إسرائيل، أن عليهم أن يذهبوا إلى البلاد التي جاءوا منها، فتعرضت للإدانة والانتقادات العنيفة وهو ما جعلها تستقل من UPI ومن نادى الصحافة القومي، ومن رابطة مراسل البيت الأبيض.

أما الحالة الثانية "أوكتافيا نصر" محررة شئون الشرق الأوسط لعشرين عامًا في محطة CNN والتي طردت من وظيفتها؛ لأنها أثنت على رجل الدين الشيعي اللبناني محمد حسن فضل الله الذي توفي ٤ يوليو هذا العام، والذي تعتبره الدوائر الإسرائيلية محرصًا على الإرهاب وحليفًا لحزب الله.

أما الواقعة الثالثة فكانت مع السفارة "فرايس جاي" التي أمضت ٤ سنوات سفيرة لبريطانيا في لبنان، وقد تعرضت السفارة للانتقاد وللتنصل من آرائها حينما كتبت مدونة على موقعها الإلكتروني تعقيبيًا على وفاة الشيخ محمد حسن فضل الله تحت عنوان "وفاة رجل دم" وقالت إنها حزنت لوفاة فضل الله وأن العالم في حاجة إلى مزيد من الرجال من أمثاله الذين يريدون التواصل بين الأديان "وأضافت السفارة في مدونتها أنها بُهرت حين التقت بالسيد فضل الله، وكتبت حين تزوره تكون متأكد من حدوث مناقشة حقيقية ومجادلة محترمة وتعلم أنك ستترك مجلسه وأنت تشعر أنك إنسان أفضل" وتابع "إذا كنت حزنت لساع نأ وفاته فإنني أعلم أن حياة آرين ستأثر بشدة بالفعل، فليرد في سلام".

وقد كان هذا كافيًا لكي يحرك الأبواق الإسرائيلية ولكي يتهمه المتحدث الرسمي باسم وزارة الخارجية الإسرائيلية بأنه كان ملهمًا للتضجيرات الانتحارية والاعتقالات

والعنف الوحشى " وقد انعكس هذا على موقف ورد فعل وزارة الخارجية البريطانية التى حذفت كلام السفارة من موقع السفارة الإلكتروني وتنصلت منه معتبرة أنه يعبر عن رأيها الشخصى.

والواقع أن ثناء السفارة البريطانية على الشيخ فضل الله له ما يبرره فى حياته وخاصة بعد انتهاء الحرب الأهلية اللبنانية حيث مالت أفكاره إلى الاعتدال وأصبح ينظر إليه كداعية للتسامح، ومدافعاً عن حقوق المرأة، بل وإنه ورغم إدانته للحرب الأمريكية على العراق، دعا العراقيين إلى الصبر بعد أن خلصهم الأمريكيين من صدام حسين، كما أنه أدان فى الحال وبدون تردد أحداث ١١ سبتمبر، وتروى مجلة "الإيكونومست" أنها حين فتحت نقاشاً معه بدأه بشكر البلدان الغربية على استضافة العديد من المسلمين ومنحهم حرية العبادة وكان من يزورون مكتبه المتواضع فى الضاحية يندهشون أن يجدوا مسلمين مسنين بل ومسيحيين يطلبون منه التوجيه والتصيحة.

وهكذا، وبعد تجربة "هيلين توماس" و"أوكتايفيا نصر" فإنه بتجربة السفارة البريطانية أصبح لدينا ثلاث سيدات محترمات كان لديهم الشجاعة للتعبير عن آرائهم رغم معرفتهم أن حرية الرأى والتعبير فى مجتمعاتهم لا تنطبق على القضايا التى تعرضوا لها.

== هل انتهى عصر القوة العسكرية؟ : أمريكا وإسرائيل نموذجاً ==

"أندرو باسيفيتش" Andrew Bacevich هو أستاذ العلوم السياسية والعلاقات الدولية في جامعة بوسطن وكان قد أصدر خلال السنوات الأخيرة من إدارة بوش كتابه: "حدود القوة نهاية الاستثنائية الأمريكية": The Limits of Power the End of America Exceptionalism.

وقد أقام الكتاب على أساس من الحروب الأمريكية في أفغانستان والعراق وما أظهرته من حدود وقيود على القوة العسكرية الأمريكية واستخداماتها. ومؤخرًا أراد أن يطور هذا المفهوم وأن يطبقه ليس فقط على الخبرة الأمريكية ولكن أيضًا على الخبرة الإسرائيلية وعملياتها العسكرية في المنطقة وخاصة منذ الثمانينات. وهو في البداية يبنه أن أحدًا لا يشك أن إسرائيل إقليميًّا وأمريكا عالميًّا يتمتعان بسيطرة عسكرية لا يستطيع أحد أن يشك فيها، ففي نطاق محيط إسرائيل القريب فإن دباباتها وقذائفها وبواخرها البحرية تعمل بفاعلية وهو نفس الشيء بالنسبة للدبابات وقذائف البواخر البحرية الأمريكية أينما ذهبت.

ولكن ماذا بعد؟ فالأحداث أوضحت بشكل متزايد أن السيطرة العسكرية لا تترجم إلى ميزة سياسية محددة وهي بدلًا من أن تدعم مستقبل السلام فإنها تنتج تعقيدات أكبر وعلى الرغم من الضربات الصعبة التي يتلقاها "الإرهابيين" فإنهم لا يخافون وظلوا غير نادمين ويعاودون من جديد.

بدا هذا بوضوح بالنسبة لإسرائيل في عملية "سلام الجليل" وتدخلها في لبنان عام

١٩٨٢ وهو نفس ما واجهته الولايات المتحدة بعد حقبة من الزمن خلال عملية "إعادة الأمل" وبدلاً من تحقيق السلام واستعادة الأمل في كلٍّ من الصومال ولبنان فإن كلا العمليتين انتهت بالإحباط والإرباك والفشل، بل أن مثل هذه العمليات كانت مبشرة بالأسوء، فمع الثمانينات كانت أيام مجد جيش الدفاع الإسرائيلي قد ولت فالانتفاضة الأولى (١٩٨٧-١٩٩٣) والانتفاضة الثانية (٢٠٠٠-٢٠٠٥) وحرب لبنان ٢٠٠٦ وعملية "الحديد المنصهر" والتوغلات الإسرائيلية في غزة ٢٠٠٨-٢٠٠٩ جميعها قد أثبتت أن الحروب ضد القوات غير النظامية ترتب نتائج مليئة بالمشكلات. أما على المستوى الأمريكي فقد نجحت العسكرية الأمريكية في أن تكرر تجربة جيش الدفاع الإسرائيلي، فبعد ١١/٩ اندفعت جهود واشنطن لتحويل أو "تحرير" الشرق الأوسط الكبير، وفي أفغانستان والعراق بدأت حرب بوش العالمية ضد الإرهاب بشكل فعال بها فيه الكفاية حيث عملت القوات الأمريكية بسرعة وفاعلية متدفقة والتي كانت العلامة المميزة للعمليات الإسرائيلية، بفعل "الصلبة والرعب" سقطت "كابول" وتلاها بعد أقل من عام ونصف "بغداد" غير أن ادعاءات النجاح قد أثبتت أنها غير ناضجة بشكل فادح فالحملات التي أعلن أنها سوف تنتهى في أسابيع استمرت لسنوات، في الوقت الذى ظلت فيه القوات الأمريكية تناضل ضد الانتفاضات التي واجهتها، ويستخلص باسيفيتش أنه إذا كانت ثمة خلاصة شاملة من الحروب الأمريكية ومثلاتها الإسرائيلية فهي: أن النصر الحاسم أمر بعيد النال ووهى. ويؤيد استخلاصه أنه مع عام ٢٠٠٧ فإن هيئة الأركان الأمريكية نفسها استسلمت حول إمكانية النصر، وإن كانت لم تسلم حول الحرب، فأولاً في العراق ثم في أفغانستان تحولت الأولويات حتى وضع كبار القادة توقعاتهم بالفوز على الرف ويحثوا بدلاً من هذا عن عدم الحسارة، وفي واشنطن وكذا في المراكز القيادية الأمريكية فإن تغادى الهزيمة المباشرة برزت باعتبارها المقياس الذهبى للنجاح. وهكذا تداعمت هذه الرؤية ابتداء من قائد الحرب الأفغانية "ديفيد بترويس"، الجندى الأكثر احتفاء به في هذا العصر الأمريكى، إلى "باراك أوباما" القائد العام والحاظر على جائزة نوبل للسلام، فقد أصبح واضحاً أنه في الصراعات التى تجهد الولايات المتحدة الأمريكية نفسها متورطة فيها فإن الحلول العسكرية ليست لها وجود وهكذا، فإن توقع أن تحمل الحروب الكبيرة المشكلات الكبيرة. قد ولى إلى الأبد وأصبح بالتأكيد أن أى

إسرائيل أو أمريكى فى عقله السليم لن يعتقد أن اللجوء الدائم إلى القوة العسكرية سوف يعالج أيًا من المشكلات التى تغذى المعاداة لإسرائيل وأمريكا عبر العالم الإسلامى.

فى ضوء هذا ليس غريبًا أن نرى ظهور نظريات ودعوات فى الولايات المتحدة تدعو إلى ما تسميه "بالقوة الناعمة" أو "القوة الذكية" والتى لا تعتمد فقط على القوة العسكرية وإنما تستخدم عناصر أخرى من القوة الاقتصادية والثقافية والتكنولوجية وقوة النموذج والتعاون مع الآخرين، وأن يدخل هذا فى مفاهيم الإدارة الحالية نفسها. أما فى إسرائيل فإن مفاهيم القوة العسكرية وقوة الردع ما زالت مهيمنة على النخبة العسكرية والسياسية ولعل هذا هو ما يمثل معضلة الوضع الإسرائيلى، بل إنه فى تصورنا أنه مع رسوخ مفهوم القوة العسكرية والردع فإن هذه النخب سوف تظل تتحين الفرصة لكى تصحح ما أصاب مفهوم الردع التقليدى الذى عاشت عليه فى المنطقة بعد أن اهتز خلال حرب لبنان عام ٢٠٠٦ وفشلها فى إخضاع الفلسطينيين رغم كل ما استخدمته من قوة عسكرية.

هل أدان المسلمون أحداث ١١ سبتمبر

بعد شهرين من أحداث ١١ سبتمبر في الولايات المتحدة كنت في زيارة للعاصمة الأمريكية ضمن وفد من المجلس المصري للشئون الخارجية، وكان ضمن برنامج الزيارة لقاء في مركز الدراسات الاستراتيجية التابع لجامعة "جورج تاون"، وخلال اللقاء الذي ضم "زيجنيو بروجسكى"، مستشار الأمن القومي الأمريكى السابق والخبير الإستراتيجى "أنطونى كوردسمان" خلال النقاش تطرق الحديث إلى رد فعل أحداث ١١ سبتمبر في العالم العربى والإسلامى، وكان أن تساءلت باحثة أمريكية على صلة منتظمة ومعرفة بالشرق الأوسط ومصر، تساءلت بعنف: أين مصر؟ أين الأزهر؟ والواقع أن هذا التساؤل قد سبقه، ولحقه، تساؤلات من كتاب وشخصيات أمريكية مثل "فرانكلين جراهام"، و"توماس فريدمان"، و"دانييل بايز" عن ما أسموه صمت رجال الدين المسلمين وعدم اعتذارهم للشعب الأمريكى، وعدم تأكيدهم أن هؤلاء الإرهابيين لا يعملون باسم الإسلام، وقد تصدى الأستاذ "جون إسبوسيتو" John Esbeseto، أستاذ الدراسات الدينية بجامعة جورج تاون في كتابه الذى صدر حديثاً *The future of Islam* لهذه التساؤلات والإدعاءات، وأورد مقتطفات من بيانات صدرت عن شخصيات إسلامية بارزة تدين الهجمات من بينهم الشيخ "عبد العزيز" مفتى السعودية، و"ذكى بدوى" عميد الكلية الإسلامية في لندن والمفتى "شامازى" من باكستان ومنظمة المؤتمر الإسلامى والشيخ "محمد منيد طنطاوى" الذى كان وقتئذ مفتى مصر و"مصطفى مشهور" مرشد الإخوان المسلمين، ومفتى بنجلاديش، والشيخ "أحمد ياسين" زعيم

حركة حماس، و"رشيد جهنوش" رئيس حركة النهضة في تونس، وأكثر من أربعين باحثًا إسلاميًا آخرين كانوا بنفس القوة في الإدانة.

وقد تابع الأستاذ "إسبوسيتو" استمرار القادة المسلمين ومنظماتهم في إدانتهم لكل هجوم إرهابي مثل هجوم لندن ٢٠٠٥، وجلاسجو ٢٠٠٧، وبومباي ٢٠٠٨، ومدريد، حيث أصدر قادة مسلمين ومنظماتهم عالميًا بيانات تدين الإرهابيين وأعمالهم، فبعد هجمات لندن أصدر أكثر من خمسة آلاف من قادة المسلمين البريطانيين فتوى ضد هذا الهجوم ومعبرين عن تعازيم لعائلات الضحايا ومتمنين للجرحي الشفاء العاجل، ومقررين أن الإسلام لا يؤيد العنف وتدمير حياة الأبرياء واعتبروا أن العمليات الانتحارية محرمة بقوة، واعتبر شيخ الأزهر هجمات لندن أعمالاً إجرامية لا تمثل الإسلام ولا تفهم حقاً رسالته.

ولا يقصر "إسبوسيتو" إدانة العمليات الإرهابية على رجال الدين المسلمين وإنما تعداهم إلى مسلمي أمريكا الشمالية وأوروبا الذين صعدتهم هذه العمليات وخوفهم من أن تؤدي ما أنتجت من حالة "إسلاما فوبيا" بين مجتمعاتهم وجيرانهم ومقار عملهم إلى أن تنمو وتزداد جرائم الكراهية والتحيز والمزيد من تآكل الحريات المدنية، وقد تحققت مخاوفهم، فقد ظل المسلمون في هذه المجتمعات الأمريكية والأوروبية يعيشون مجبرين في تيارات من الشكوك والعداء المتزايدة. غير أن الأستاذ "إسبوسيتو" يرى في هذه الخبرة جانبًا إيجابيًا حيث أجبرت المسلمين الأمريكيين والغربيين على أن يعيدوا تقييم هويتهم، وإعادة فحص فهمهم للإسلام، وكان من بين النتائج الإيجابية تصاعد الجدل الداخلي بين المسلمين حول مكان المسلمين في مجتمعاتهم غير المسلمة، وإلى المزيد من الانغماس الإسلامي في الشؤون والقضايا العامة والانتخابات.

ويعود "إسبوسيتو" إلى التساؤلات التي ثارت بعد أحداث ١١ سبتمبر في أمريكا فيصفها بعدم الدقة أن لم يكن الجهل، ويرد هذا إلى وسائل الإعلام وتحاولها لما صدر ويصدر عن رجال الدين المسلمين ومنظماتهم من إدانة للأعمال الإرهابية وعدم انتهائهما للإسلام، وحتى إذا ما ذكرت فإنها تدفن في الصفحات الأخيرة ويتم التعتيم عليها. والواقع أن تفسير "إسبوسيتو" للجهل أو تجاهل مواقف الإسلام من الإرهاب

والإرهابيين إنها يفرض على المنظمات الإسلامية، بل والأجهزة الإعلامية الحكومية، أن تضمن وصول هذه المواقف الإسلامية لأكبر قطاع ممكن من الرأى العام في المجتمعات غير المسلمة، ومن المهم أن ندرك أن ثمة منظمات ذات تأثير وتغلغل قوى تعمل على سوء اختيار ونشر كل ما يمكن أن يشوه الإسلام كعقيلة ومجتمعات، وتذيعه ليس فقط بين قطاعات الرأى العام، وإنما كذلك بين القوى والمراكز المؤثرة من صحافة ومراكز بحث ومؤسسات تشريعية.

ويبقى من جانب مؤسساتنا الفكرية والثقافية أن تكون على تواصل مع أمثال الأستاذ "إسبوسيتو" وأن تشعرهم أننا نتابع عملهم الأمين والموضوعى.

وتجدر الإشارة أن كتاب "إسبوسيتو" قد صدر بمقدمة من الأستاذة "كارن أرموسترونج" بكتابات المدافعة عن الإسلام وفي هذه المقدمة نهت أمريكا والغرب أنهم بعد كتاب "إسبوسيتو" وما تضمنه من توضيح للعديد من سوء الفهم والتشويش الذى يحيط بالإسلام والمسلمين، لم يعد لهم عذر فى الادعاء بالجهل بالإسلام وحقائقه، وأهم هذه الحقائق، هو التفرقة بين الأقلية المتعصبة التى تسمى فهم الإسلام، وبين التيار الرئيسى Main stream فى المجتمعات الإسلامية التى ترفض الإرهاب وتدينه.

هل نتعلم أمريكا الدرس؟

كانت أحداث تونس ١٤ يناير ٢٠١١ والتي انتهت بإقصاء ورحيل الرئيس زين العابدين بن علي، ثم الاحتجاجات المصرية التي بدأت في ٢٥ يناير ٢٠١١ كانت اختبارًا واقعيًا لنهج إدارة "أوباما" من الديمقراطية وحقوق الإنسان، وهو النهج الذي بدأته الإدارة بتصحيح مفهوم إدارة "بوش الابن" حول الترويج للديمقراطية وهو النهج الذي اعتمد على فرض الديمقراطية ومراجعة التقليد الأمريكي في دعم النظم والحكومات غير الديمقراطية من أجل ضمان الاستقرار وضمان دعم هذه النظم للسياسات الأمريكية، وهو التقليد الذي اعتبرته إدارة "بوش الابن" أنه "على مدى ستين عامًا، وكما جاء على لسان وزير خارجيتها في القاهرة، لم يحقق الاستقرار ولا الديمقراطية، ومن هنا جاء خطاب إدارة "بوش" حول الديمقراطية مباشرة وعلنيًا بل وذهب إلى حد أن أحد دوافع الحرب على العراق هو الإطاحة بنظام صدام حسين الديكتاتوري وإقامة ديمقراطية تكون نموذجًا للمنطقة.

أما إدارة "أوباما" فقد كان واضحًا منذ أيامها الأولى أنها ستباعد بينها وبين هذا المفهوم، وفي القاهرة أعلن "أوباما" أن الولايات المتحدة لن تفرض نظامًا معينًا وأنها تدرك أن لكل مجتمع خصوصياته ومراحل نموه، وإن كان قد اعتبر أن من حق كل شعب أن يختار حكومه. وقد كان من المتوقع أن تشعر النظم العربية ومن بينها مصر بالاطمئنان، وأن أحد مصادر التوتر بينها وبين إدارة "بوش الابن" قد تراجعت وأن الاستقرار سوف يعود لعلاقتها مع الولايات المتحدة. وقد تأكد هذا الشعور بالنسبة للنظام في مصر عندما أوقفت الإدارة الأمريكية المساعدات لمنظمات المجتمع المدني التي تعمل خارج نطاق

المنظمات التي لا تحظى بالموافقة الرسمية. وداخلياً في الولايات المتحدة آثار نهج الإدارة هذا نقد القوى المحافظة واعتبرت أن إدارة "أوباما" تقصى بالقيم الأمريكية حول الديمقراطية وحقوق الإنسان، وواصلت القوى المحافظة هذا النقد فيما يتعلق بمصر بتقديم مشروعات قوانين تربط بين المساعدات الأمريكية وبين التزام النظام في مصر بمعايير الديمقراطية.

في هذا السياق جاءت الاحتجاجات المصرية في ٢٥ يناير ٢٠١١، ويوحى رصد تطور مواقف الإدارة من هذه الاحتجاجات أنها بدأت بما يتفق مع نهج الإدارة في عدم إغضاب النظام في مصر حيث اعتبرت "هيلاري كلinton" في تصريحاتها المبكرة أن "النظام في مصر مستقر، وأن الرئيس المصري حليف للولايات المتحدة" غير أنه مع تصاعد الاحتجاجات قال المتحدث باسم البيت الأبيض: "إن الحكومة المصرية لديها فرصة مهمة للإصغاء إلى تطلعات شعبها واحترام حقوق الديمقراطية والقيام بإصلاحات سياسة واقتصادية واجتماعية لتحسين الحياة الشعب والمساعدة على ازدهار مصر". وبالتوافق مع هذه التصريحات ظهرت أيضاً تلميحات أن الإدارة الأمريكية سوف تعيد النظر في المساعدات الأمريكية لمصر، وإن كانت "هيلاري كلinton" قد تحفظت على هذه التلميحات.

وجاء التطور الأكبر على لسان السيناتور "جون كيري" رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ والمعروف بتوافقه مع باراك أوباما، فقد دعا كيري الرئيس مبارك للإعلان أنه لن يرشح نفسه لمدة رئاسة جديدة أو ترشيح ابنه، كما تعرض "كيري" للمساعدات الأمريكية لمصر واعتبر أن المساعدات العسكرية هي جوهر هذه المساعدات وأنه يجب إعادة النظر فيها وتوجيهها إلى احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمصريين.

ومع استمرار الاحتجاجات وكثافتها صدرت عدة تعقيبات من الرئيس الأمريكي عن ضرورة التغيير في مصر وأجرى اتصالات تليفونية مع الرئيس المصري كان فحواها أن "ساعة التغيير في مصر قد حلت". وقد اقترن هذا بإيفاد الإدارة "لفرانك ويزنر" السفير الأمريكي السابق في مصر والمعروف بمعرفته الوثيقة بالواقع المصري وشخصياته

ومؤسساته لكي يبلغ هذه الرسالة إلى الحكم في مصر والتي تضمنت أن إدارة أوباما تعتبر أن فترة الرئيس مبارك في نهايتها والإعداد لتقل منظم للسلطة وديمقراطية حقيقة من خلال الانتخابات المقبلة.

ومع استمرار وتضاعد الاحتجاجات ثم ما تحللها من أعمال عنف ومحاولات لقمعها، تطورت بشكل أكثر المواقف الأمريكية، فعقب أحداث العنف التي وقعت في ميدان التحرير أصدرت الخارجية الأمريكية بيانًا قالت فيه: إن وزيرة الخارجية الأمريكية اتصلت بنائب الرئيس عمر سليمان لتقول له: إن أحداث العنف أوقعت ٤ قتل وتمثل تطورًا مروعًا بعد أيام من التظاهرات السلمية المتواصلة، وطالبت الحكومة المصرية بحاسبة المسؤولين عن أعمال العنف. وقد توافق الموقف الجمهوري مع موقف الإدارة فقد دعا السيناتور الجمهوري النافذ "جون ماكين" بعد لقاء له مع أوباما الرئيس مبارك إلى التنحي وقال: إنه يصب في مصلحة مصر وشعبها وجيشها. وفي مقال له بجريدة "نيويورك تايمز" دعا السيناتور "كيري" الإدارة أن تتجاوز بنظرها عهد الرئيس حسنى مبارك وأن تصوغ سياسية جديدة تجاه مصر، وقال: إنه من الضروري أن نقف إلى جانب الشعب المصرى الذى شاطرنا القيم والآمال ويسعى إلى تحقيق الأهداف الشاملة المتمثلة فى الحرية والازدهار والسلام. بل إن مجلس الشيوخ الأمريكى بأعضائه المائة أصدروا بالإجماع بيانًا يدعو إلى تنحي الرئيس مبارك ونقل السلطة سلميًا فى مصر عبر انتخابات نزيهة. ويلاحظ أنه عندما أعلن المبعوث الأمريكى "فرانك ويزنر" وجوب أن يبقى الرئيس مبارك لتطبيق عملية التغير، نأت الإدارة الأمريكية بنفسها عن هذا الصراع وأعلنت "هيلارى كلinton" أن التغير فى مصر يجب أن يتم فى أسرع وقت.

وفى كل الأحوال فلا بد أن الإدارة الأمريكية وهى تتابع الأحداث فى مصر ورغم تأييدها لعملية التغير إنما تشغل بالبحث عن طبيعة النظام القادم فى مصر وتأثيراته على العلاقات المصرية الأمريكية والمصالح الأمريكية فى المنطقة وكذلك فيما يتعلق بمعاملة السلام المصرية الإسرائيلية.

ويوحى هذه التطور فى نهج إدارة "أوباما" حول الديمقراطية فى مصر أنها فى البداية الأولى أرادت أن تثبت أنها تقدر أن الرئيس المصرى كان حليفًا للولايات المتحدة وأنه قد

تعاون مع الإدارة الأمريكية في سياستها في الشرق الأوسط وخاصة حول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وحول إيران، غير أن هذا التقدير لم يصمد أمام تصاعد الاحتجاجات في مصر واتساعها وإدراك أن ما كان النظام في مصر يلوح به من أن التغيير في مصر سوف يأتي بالإخوان المسلمين ويهدد علاقات التحالف بين مصر وأمريكا فضلاً عن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، حيث أثبتت الاحتجاجات أن الإخوان المسلمين لم يكونوا هم المحركون لها وأنها أوسع بكثير، وأن حالة عدم الرضا والغضب من النظام أصبحت حالة مجتمعية. أن هذا التقييم للاحتجاجات المصرية هو الذي قاد إلى استخلاص أن النظام قد أصبح عبئاً على الولايات المتحدة ليس فقط في مصر، ولكن في المنطقة بأسرها، وحتى الآن فإن الإدارة الأمريكية، فيما عبر "جون كيري"، قد حسمت أمرها وأنهت الحيرة بين المواقف الأمريكية التقليدية من تأييد الحكام وبين تأييد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

فهل يعني هذا التطور في موقف الإدارة الأمريكية أنها قد تعلمت الدرس وأنها أدركت أن الضمان الحقيقي للاستقرار في مصر بل والمنطقة هو في نظام ديمقراطي حقيقي، وأن ضمان المصالح الأمريكية يكمن في تأييد الشعوب واختياراتها؟

كيف تعاملت أمريكا مع الثورة المصرية

على الرغم من المطالبات الأمريكية والغربية للنظم العربية بأن تبنى إصلاحات تتصل بالديمقراطية وحقوق الإنسان، إلا أن هذه المطالبات - ومع تجاهل النظم لها أو تبنيها إصلاحات شكلية - لم تحل بين الولايات المتحدة والغرب أن ترتبط بعلاقات إستراتيجية وتعاون إقليمي وثيق مع هذه النظم بل وأن يعتبروها حلفاء إستراتيجيين في الدفاع عن مصالحهم في المنطقة، بدأ هذا بوجه خاص في علاقة الولايات مع مصر واعتبار النظام فيها دعامة رئيسية للإستراتيجية في المنطقة وقيادته لتيار الاعتدال في مواجهة مع قوى التطرف المناهضة للمصالح والسياسات الأمريكية.

في ضوء هذا لم يكن غريباً أن تُفاجأ الولايات المتحدة والغرب بالاحتجاجات التي ظهرت في تونس ومصر وليبيا وترددت في الأيام في التجاوب معها، إلا أن الأمر قد تحول مع تعمق هذه الاحتجاجات واستمراريتها بل وتحولها إلى ثورات شعبية متهاكمة ومصممة واكتسابها للطابع السلمى والمنظم في كل من مصر وتونس ثم امتدادها إلى اليمن والبحرين وسوريا وهو التطور الذى دفع بالولايات المتحدة والغرب إلى التجاوب معها واستمرار التأيد لها وإدانة استخدام النظم للعنف في مواجهة الثوار في ليبيا واليمن وسوريا.

ويوحى رصد تطور مواقف الإدارة من هذه الاحتجاجات أنها بدأت بما يتفق مع نهج

الإدارة في عدم إغضاب النظام في مصر حيث اعتبرت "هيلارى كلinton" في تصريحاتها المبكرة أن "النظام في مصر مستقر، وأن الرئيس المصري حليف للولايات المتحدة" غير أنه مع تصاعد الاحتجاجات قال المتحدث باسم البيت الأبيض: "إن الحكومة المصرية لديها فرصة مهمة للإصغاء إلى تطلعات شعبها واحترام حقوق الديمقراطية والقيام بإصلاحات سياسية واقتصادية واجتماعية لتحسين حياة الشعب والمساعدة على ازدهار مصر".

وجاء التطور الأكبر على لسان السيناتور "جون كيرى" رئيس لجنة العلاقات الخارجية بمجلس الشيوخ والمعروف بتوافقه مع باراك أوباما، فقد دعا كيرى الرئيس مبارك للإعلان أنه لن يرشح نفسه لمدة رئاسة جديدة أو ترشيح ابنه، كما تعرض كيرى للمساعدات الأمريكية لمصر واعتبر أن المساعدات العسكرية هي جوهر هذه المساعدات وأنه يجب إعادة النظر فيها وتوجيهها إلى احتياجات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمصريين.

ومع استمرار الاحتجاجات وكثافتها وتحولها إلى ثورة شعبية صدرت عدة تعقيبات من الرئيس الأمريكى عن ضرورة التغيير في مصر وأجرى اتصالات تليفونية مع الرئيس المصري كان فحواها أن "ساعة التغيير في مصر قد حلت". وقد اقترن هذا بإيفاد الإدارة "لفرانك ويزنر". السفير الأمريكى السابق في مصر والمعروف بمعرفته الوثيقة بالواقع المصري وشخصياته ومؤسساته لكى يبلغ هذه الرسالة إلى الحكم في مصر والتي تضمنت أن إدارة أوباما تعتبر أن فترة الرئيس مبارك في نهايتها والإعداد لنقل منظم للسلطة وديمقراطية حقيقية من خلال الانتخابات المقبلة وعندما صرح "فرانك ويزنر" أن وجود مبارك مطلوب لإتمام الإصلاحات الدستورية نأت الإدارة الأمريكية بنفسها عن هذا التصريح واعتبرته يعبر فقط في رؤية "ويزنر" الشخصية.

ومع استمرار وتصاعد الاحتجاجات ثم ما تحللها من أعمال عنف ومحاولات لقمعها، تطورت بشكل أكثر المواقف الأمريكية، فعقب أحداث العنف التي وقعت في ميدان التحرير أصدرت الخارجية الأمريكية بياناً قالت فيه: إن وزيرة الخارجية الأمريكية

اتصلت بنائب الرئيس عمر سليمان لتقول له: إن أحداث العنف أوقعت ٤ قتل وتمثل تطوراً مروعاً بعد أيام من التظاهرات السلمية المتواصلة، وطالبت الحكومة المصرية بحاسبة المسؤولين عن أعمال العنف. وقد توافق الموقف الجمهورى مع موقف الإدارة فقد دعا السيناتور الجمهورى النافذ "جون ماكين" بعد لقاء له مع أوباما الرئيس مبارك إلى التنحي وقال: إنه يصب في مصلحة مصر وشعبها وجيشها.

وخلال زيارة وزيرة الخارجية الأمريكية هيلارى كلinton للقاهرة ١٧ مارس أعلنت الإدارة الأمريكية تقديم حزمة من المساعدات تتضمن دعم التحول الاقتصادى لمصر وتعزيز المناطق الاستثمارية المؤهلة من خلال زيادة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة بدون جمارك، كما أعلنت الإدارة أنها تعمل مع مجموعة من أعضاء الكونجرس الأمريكى لإنشاء الصندوق المصرى الأمريكى لدعم استثمارات القطاع الخاص وسوف يبلغ رأس مال الصندوق ٦٠ مليون دولار، كما ستوفر المؤسسة الأمريكية للاستثمار الخاص عبر البحار مليارى دولار كدعم مالى لتشجيع استثمارات القطاع الخاص في منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أوضح بيان من السفارة الأمريكية في القاهرة أن الولايات المتحدة أعلنت التزامها بتقديم ٩٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية قصيرة المدى لدعم المشروعات في مصر بهدف تعزيز النمو الاقتصادى وإيجاد فائض عمل، كما وافق بنك التصدير والاستيراد الأمريكى على توفير ٨٠ مليون دولار كيقظة تأمينية لدعم قطاعات الاعتماد الصادرة عن المؤسسات المالية المصرية بغرض إنعاش الاقتصاد المصرى.

ويوحى هذا التطور في نهج إدارة أوباما حول الديمقراطية في مصر أنها في البداية أرادت أن تثبت أنها تقدر أن الرئيس المصرى كان حليفاً للولايات المتحدة وأنه قد تعاون مع الإدارة الأمريكية في سياستها في الشرق الأوسط وخاصة حول الصراع الفلسطينى الإسرائيلى وحول إيران، غير أن هذا التقدير لم يصمد أمام تصاعد الاحتجاجات في مصر واتساعها وإدراك أن ما كان النظام في مصر يلوح به من أن التغيير في مصر سوف يأتى بالإخوان المسلمين ويهدد علاقات التحالف بين مصر وأمريكا فضلاً عن معاهدة السلام المصرية الإسرائيلية، حيث أثبتت الاحتجاجات أن الإخوان المسلمين لم يكونوا هم

المحركون لها وأنها أوسع كثيرًا، وأن حالة عدم الرضا والغضب من النظام أصبحت حالة مجتمعية. أن هذا التقييم للاحتجاجات المصرية هو الذى قاد إلى استخلاص أن النظام قد أصبح عبثًا على الولايات المتحدة ليس فقط في مصر ولكن في المنطقة بأسرها، وحتى الآن فإن الإدارة الأمريكية، فيما عبر "جون كيرى"، قد حسمت أمرها وأنهت المحيرة في المواقف الأمريكية التقليدية بين تأييد الحكام وتأييد الديمقراطية وحقوق الإنسان.

العلاقات المصرية الأمريكية بعد الثورة المصرية

منذ التحول الذى أحدثته مصر فى علاقاتها الدولية فى منتصف السبعينات ونقلت بذلك تعاونها واعتمادها على الاتحاد السوفيتى إلى التعاون والاعتماد على الولايات المتحدة الأمريكية ويفعل هذا التحول، لعبت الولايات المتحدة دورًا بارزًا فى الدبلوماسية التى عاجلت تداعيات حرب أكتوبر عام ١٩٧٣ م ابتداء من التوصل إلى اتفاقيات فض الاشتباك حتى عقد مؤتمر "كامب ديفيد" ١٩٧٨ م والذى أثمر عن اتفاقية السلام المصرية الإسرائيلية ١٩٧٩ م وغيرت بذلك الخريطة السياسية فى منطقة الشرق الأوسط.

منذ هذا التاريخ والعلاقات المصرية الأمريكية تتطور على ثلاث: دعائم الدعامة الأولى هى البحث المشترك عن تسوية سلمية للصراع العربى الإسرائيلى، والدعامة الثانية هى التعاون فى منطقة الخليج أما الدعامة الثالثة فهى العلاقات الثنائية وفى جوهرها المساعدات الأمريكية والتى بدأت واستمرت على مدى ثلاثين عامًا ففى أعقاب اتفاقية "كامب ديفيد" بلغت المساعدات الأمريكية لمصر بقيمة ٨٠٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية و ١٠٣ مليار دولار مساعدات عسكرية، ووفقًا للخفض الذى أجرى على المساعدات الاقتصادية منذ عام ١٩٩٨ م، بلغت الآن ٤٠٠ مليون دولار.

على الرغم من التعاون والتسيق المصرى المشترك حول هذه القضايا إلا أن الأمر لم يخلو من بعض الغيوم التى تخللت العلاقة مثل سحب مصر سفيرها من إسرائيل عام ١٩٨٢ م وحادث "أكلى لاورد" عام ١٩٨٦ م والتحفظات المصرية على فاعلية الدور

الأمريكي في تحريك عملية السلام والضغط على إسرائيل، ومؤخرًا وخاصة خلال إدارة "جورج بوش" الابن المطالبات الأمريكية للنظام في مصر بتبني إجراءات إصلاحية وديمقراطية والمتعلقة بحقوق الإنسان غير أنه رغم هذه الغيوم خلال إدارة "جورج بوش" الابن فإن مصر قد استجابت لعدد من التوقعات الأمريكية مثل السماح بمرود السفن الأمريكية في قناة السويس خلال الحرب على العراق وعقد اتفاقية "الكويز" مع إسرائيل وبيع الغاز المصري لإسرائيل.

ويمجىء إدارة أوباما والمفاهيم التى تبتتها واتجاهها إلى تصحيح عدد من سياسات الإدارة السابقة ومن بينها قضية الترويج للديمقراطية وعدم الضغط على النظم من أجل تنفيذ إصلاحات ديمقراطية جاءت لكى تنبج عن مرحلة استقرار وتقدم فى العلاقات المصرية الأمريكية وصدرت عن الإدارة الأمريكية عدد من الإشارات المطمئنة للنظام فى مصر مثل وقف المساعدات لمنظمات المجتمع المدنى المصرى التى لا تحظى بتأييد الحكومة المصرية.

وقد جاءت ثورة ٢٥ يناير لكى تمثل نقلة فى علاقات الولايات المتحدة الأمريكية مع النظام المصرى حيث إن الإدارة الأمريكية واعد أن تأكدت واستمرت واتسعت الثورة المصرية تبنت الإدارة موقفًا حاسمًا بمطالبة الرئيس المصرى السابق بالتنحى وترجيها بالثورة المصرية واعتبرتها أنها ستمثل نموذجًا للديمقراطية فى منطقتها العربية وقد واكبت الإدارة الأمريكية هذا بالتأييد والإعراب عن استعدادها فى مساعدة الاقتصاد المصرى فقد أعلنت وزيرة الخارجية الأمريكية "هيلارى كلينتون" خلال زيارتها للقاهرة ١٧ مارس أن الإدارة الأمريكية تنوى تقديم حزمة من المساعدات تتضمن دعم التحول الاقتصادى لمصر وتعزيز المناطق الاستثمارية المؤهلة من خلال زيادة الصادرات المصرية إلى الولايات المتحدة بدون جمارك، كما أعلنت الإدارة أنها تعمل مع مجموعة من أعضاء الكونجرس الأمريكى لإنشاء الصندوق المصرى الأمريكى لدعم استثمارات القطاع الخاص وسوف يبلغ رأسال الصندوق ٦٠ مليون دولار، كما ستوفر المؤسسة الأمريكية للاستثمار الخاص عبر البحار مليارى دولار كدعم مالى لتشجيع استثمارات القطاع الخاص فى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا، كما أوضح بيان من السفارة الأمريكية

في القاهرة أن الولايات المتحدة أعلنت التزامها بتقديم ٩٠ مليون دولار مساعدات اقتصادية قصيرة المدى لدعم المشروعات في مصر بهدف تعزيز النمو الاقتصادي وإيجاد فائض عمل، كما وافق بنك التصدير والاستيراد الأمريكي على توفير ٨٠ مليون دولار كيقظة تأمينية لدعم قطاعات الاعتماد الصادرة عن المؤسسات المالية المصرية بغرض انعاش الاقتصاد المصري.

وهكذا تدخل العلاقات المصرية الأمريكية مرحلة جديدة نتصور أنها ستكون أكثر صحية في العلاقات السابقة وسوف تنصرف خلالها مصر من منطق الاستجابة للرغبات الشعبية فيما يتعلق بقضايا المنطقة، وسوف تكون العلاقات أكثر ندية تقوم على أساس الاحترام المتبادل كما سوف تغيب عن العلاقات الدعوات الأمريكية السابقة للإصلاح والديمقراطية في مصر والتي تعتبر أحد عوامل تعزيز العلاقات كما حدث خلال إدارة "بوش" الابن. غير أن هذا لا يستبعد أن العلاقات المصرية الأمريكية سوف تكون أكثر تعقيداً باعتبار أن نظام ديمقراطي قائم على تعدد الأحزاب والتيارات المختلفة ستكون سياسته الخارجية استجابة للرغبات الشعبية وخاصة فيما يتعلق بقضايا المنطقة وحيث ستكون سياسة مصر الخارجية أكثر تأكيداً لنفسها وبناء لعلاقات متوازنة مع كل القوى العالمية. وبالنسبة للولايات المتحدة، وإيا كانت الإدارة التي ستحكمها، سوف تظل حريصة على علاقات جديدة وتعاونية مع مصر خاصة في مجال التعاون الأمني والاستخباراتي والتي كان العمود الفقري للعلاقات على مدى العقود الماضية.

العدول عن تجميد الدرع الصاروخية

في شرق أوروبا وتداعياتها

-١-

منذ حملته الانتخابية و"باراك أوباما" يتقصد السياسة الخارجية لإدارة "جورج بوش" الابن ومفاهيمها الإستراتيجية وأدائها في المناطق الإقليمية والصراعات التي تنخرط فيها الولايات المتحدة. وقد تضمن هذا النقد وعدًا بتصحيح إن لم يكن العدول عن هذه السياسات. وهكذا عندما تولى "أوباما" الرئاسة تحدث عن "نهج جديد" في السياسة الخارجية، جوهره هو العمل مع الآخرين والتعاون الدولي، والحوار والتفاوض حتى مع الخصوم. وحيث انتظر "جورج بوش" سنوات قبل أن يقترب من الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، بدأ "أوباما" مصممًا على العمل في هذه القضية وإحياء عملية السلام على أساس من مبادئ الدولة الفلسطينية وتجميد المستوطنات الإسرائيلية.

وقد كانت العلاقات المتوترة بين الولايات المتحدة وروسيا مما خلفه "جورج بوش" لأوباما، وكان من بين عوامل التوتر المشروع التي تبته إدارة "بوش" من بناء درع صاروخية في شرق أوروبا تشمل نظامًا للرادار في جمهورية التشيك، ونظام للصواريخ الاعتراضية في بولندا، الأمر الذي أثار غضب واحتجاج روسيا، وبينما بررت إدارة "بوش" هذا النظام بأنه مصمم لمواجهة التهديد والصواريخ الإيرانية، اعتبره الزعماء الروس أنه موجه إلى الأمن الروسي وأنه يستهدف في النهاية ضرب الأهداف الروسية.

ومنذ بداية إدارة "أوباما"، وضمن التوجه الذى جاءت به من إعادة تقييم والنظر في مشروعات وسياسات إدارة "بوش"، كان واضحاً أن مشروع الدرع الصاروخية يخضع لإعادة دراسة وتقييم، وهو ما انتهى بالفعل إلى الإعلان عن الرجوع عن هذا المشروع واستبداله بمشروع آخر أكثر جدوى اقتصادياً وفنياً.

وقد فسرت الإدارة الرجوع عن مشروع شرق أوروبا بأنه كان نتيجة إعادة تقييم للخطر والقدرات الإيرانية وأن الصواريخ الإيرانية لا تمثل تهديداً مباشراً لأراضي الولايات المتحدة. وعلى الرغم من أن الإدارة أنكرت أن يكون هذا الإلغاء لإرضاء روسيا أو استجابة لاعتراضاتها إلا أن الرجوع عن هذا المشروع قد قوبل بالترحيب من الزعماء الروس ووصفوا هذا العمل بالمستول والشجاع، وأنه "يدعو إلى إجراءات أخرى"، وقد أوضحت موسكو هذه "الإجراءات الأخرى"، يتتظرون خطوات إيجابية أخرى من الإدارة الأمريكية مثل رفع القيود التى كانت مفروضة منذ العهد السوفيتى على التجارة الخارجية والتكنولوجيا. أما رد الفعل الروسى الآخر فكان حول المشروع الروسى لإقامة صواريخ إسكندر في غرب روسيا في الجيب الواقع بين ليتوانيا وبولندا، فعلى الرغم مما أعلن عن أن روسيا مقابل القرار الأمريكى سوف تقلع عن هذا المشروع، الآن العسكريين الروس عادوا فأعلنوا أن قراراً لم يتخذ بعد في هذا الشأن، ويبدو أن هذا التطور جاء بعد تصريحات أمريكية حول احتمال نشر الدرع الصاروخية بنسختها الجديدة في منطقة جنوب القوقاز وقال مسئول عسكري بارز: "إن روسيا تعارض أى شبكة دفاعية لا تشارك في تأسيسها"، وكان مسئولون أمريكيون تحدثوا عن منطقة جنوب القوقاز على أساس أن نشر الدرع فيها سيكون أكثر فعالية في مواجهة خطر الصواريخ الإيرانية، مما اعتبره إشارة مباشرة إلى أن الخطوة الجديدة التى أعلن عنها "أوباما" تتضمن توجهاً لنشر منظومة دفاعية في أذربيجان وجورجيا.

على الرغم من هذا فإن المراقبون قد توقعوا تأثيراً إيجابياً على المحادثات الجارية بين موسكو وواشنطن لتجديد معاهدة الأسلحة الإستراتيجية التى ينتهى أجلها نهاية هذا العام.

والسؤال الذى أثاره القرار الأمريكى هو ما إذا كان نتيجة لصفقة تقدم روسيا

بمقتضاها تنازلات حول الملف الإيراني بتأييد فرض عقوبات قاسية على إيران ووقف بيع أسلحة متقدمة مثل طائرات IS300 إليها. غير أن الرئيس الروسي "ميدفيديف" نفى ذلك قائلا: إن روسيا لن تدفع أخطاء الإدارة السابقة.

أما التأثيرات الأخرى فكان لتأثير القرار الأمريكي على علاقات واشنطن بدول شرق أوروبا فقد اعتبر القرار أن شرق أوروبا لم تعد في أولويات الإدارة الأمريكية الجديدة، وأن العلاقات الحميمة التي نشأت خلال عهد "بوش" لن تعود كما كانت.

العدول عن تجميد الدرع الصاروخية

في شرق أوروبا وتداعياتها

-٢-

عرضنا في المقال السابق للقرار الإستراتيجي لإدارة أوباما بالعدول عن مشروع الدرع الصاروخية في شرق أوروبا، وكيف اعتبر امتدادًا لنهج جديد لإدارة أوباما في تصحيح وربما إلغاء سياسات إدارة "بوش" الخارجية، كما استعرضنا رد الفعل الروسي باعتبار أن روسيا كانت من أكثر المعارضين لهذا الدرع. في هذا المقال نعرض لردود فعل وأثار القرار في ثلاث مجالات: الأول السياسة الداخلية الأمريكية، والثاني، لدى حلف الناتو والمستقبل العلاقات مع روسيا، أما المجال الثالث فهو كيف استقبل القرار في إسرائيل ومدى خدمته لمصالحها. فداخليًا هاجم الجمهوريون قرار أوباما واعتبروه تقليلاً من خطر التهديدات الإيرانية وتعريضاً للأمن القومي الأمريكي وهو ما رد عليه أوباما بأن القرار كان نتيجة لتقديرات المؤسسات العسكرية والاستخبارية الأمريكية والخطط البديلة له لن تدافع عن أمريكا فقط بل عن حلفائها كذلك.

وقال وزير الدفاع "روبرت جيتس": إن المنظومة الجديدة تتيح لنا نشر قدرات مضادة للصواريخ بسرعة كبيرة في مواجهة تطور القدرات الصاروخية الإيرانية بسرعة تفوق تقديراتنا السابقة في حين أن الدرع الصاروخية لن توفر أى حماية قبل عشر سنوات قادمة"، غير أن أوسع ردود الفعل فقد جاءت من حلف الأطلنطي وعلى لسان

سكرتيرها العام الجديد "راموسى"، ومن خلال أول خطاب رئيسى له وهو الخطاب الذى ألقى بالتنسيق مع "واشنطن" - فى هذا الخطاب دعا سكرتير عام الحلف الجديد إلى تعاون جديد بين الحلف وروسيا حول التهديدات المشتركة وحول إمكانية ربط نظم الصواريخ الدفاعية الروسية والأمريكية والأطلنتية فى الوقت المناسب وإن كان المراقبون يلاحظون أن المعانى العملية لدعوة "راموسين" ليست واضحة فالحلف وروسيا تتعاون بالفعل فى نظم الصواريخ القصيرة المدى.

ونفى "راموسين" فى تعقيباته أن يكون مشروع الدرع الصاروخية قد ألغى "فالخطط الجديدة سوف تجعل القدرات جاهزة أقرب من المشروع السابق وسوف تزودنا بغطاء أوسع، وسوف يجعل من الممكن ضم كل الحلفاء وحماية كل الحلفاء، ولهذا ليس ثمة خوف من أن هذا سوف يضعف دفاع أى حليف. كذلك فضل "راموسين" مقترحات أخرى بها فيها تقييماً مشتركاً للتهديدات الموجهة لأعضاء الناتو وروسيا وتعاوناً أوثق فى إجراءات مكافحة الإرهاب، كذلك قال "راموسين": إنه يريد أن يعيد تنشيط مجلس روسيا - الناتو. وقد جاء التعقيب الروسى على خطاب سكرتير عام الحلف بأنه "إيجامى جداً وبناء جداً".

ويجىء تكرس سكرتير عام الحلف خطابه الأول للعلاقات مع روسيا لكى ينقل رسالة مفادها أن الحلف يأخذ روسيا بشكل جاد كشريك عالمى. فى سياق هذا العرض الجديد لحلف الأطلنطى لبناء علاقات جديدة مع روسيا، يجب أن تذكر أن هذا العرض جاء بعد تدهور العلاقات بين الجانبين على أثر العمل العسكرى الروسى فى جورجيا فى أغسطس ٢٠٠٨، وبعد التوتر الناتج عن مقاومة روسيا لتشجيع الحلف كلا من جورجيا وأوكرانيا للانضمام للحلف. وعلى الرغم من أن "راموسى" ن لم يتطرق فى خطابه إلى جورجيا وأوكرانيا إلا أنه قال لاحقاً إنه ليس هناك عودة إلى الحلف فيما يتعلق بقرار الحلف ضم جورجيا وأوكرانيا لاحقاً، ووعياً بمعنى هذا بالنسبة لروسيا قال: إنه من الأفضل أن يركز الجانبين على ما يجمعهما أكثر مما يفرقهما. أما رد الفعل الإسرائيلى على القرار الأمريكى فقد اعتبر بمثابة "كثرة" لإسرائيل لأن البديل الذى اختاره "أوياما" وهو

استخدام الصواريخ المتقلة في البحر الأبيض المتوسط وهو ما يوفر لإسرائيل حماية غير محسوبة، وقد تحدث أستاذ أمريكي عن الفارق بين مشروع "بوش" ومشروع "أوباما" هو أن شبكة الصواريخ في أوروبا كانت تستهدف الدفاع عن الأراضي الأمريكية من صواريخ إيرانية بعيدة المدى وبينما هدف الصواريخ المتقلة حماية حلفاء أمريكا في أوروبا والشرق الأوسط وخصوصًا تركيا وإسرائيل.

من سولت (١) إلى ستارت (٢)

وقع الرئيس الأمريكى باراك "أوباما"، والرئيس الروسى "فلاديمير ميديفيد" فى "براج" فى ٨ إبريل الجارى اتفاقية للحد من استخدام الأسلحة النووية والإستراتيجية والتي ستعرف بـ ستارت ٢ وتقضى بخفض أسلحتها النووية بمقدار الثلث على مدى سبع سنوات.

وبدءة يستوقف النظر اختيار مدينة "براج" مقرًا لتوقيع الاتفاقية، فمنذ عام أطلق باراك "أوباما" منها دعوته لعالم خالٍ من الأسلحة النووية، وكانت التشيك هى البلد التى دار حوله خلاف رئيسى بين "موسكو" و"واشنطن" حول المشروع الأمريكى لإقامة نظام مضاد للصواريخ حتى عدلت عنه إدارة أوباما واستبدلته بنظام آخر تقول: إنه سيكون أكثر كفاءة وأقل نفقات.

أما الاتفاقية الجديدة فإن فهمها لن يكتمل إلا فى السياق التاريخى للجهود التى بذلتها القوتان منذ العهد السوفيتى للحد من ترسانتهما النووية، وقد بدأت هذه الجهود بعد أزمة الصواريخ الكوبية ٢٢-٢٨ ديسمبر ١٩٦٢ وهى الأزمة التى نقلت إمكانية المواجهة النووية من التصور إلى مستوى الواقع.

وكان هذا الدرس هو الذى وجه القوتان إلى البدء فى خطوات احتواء هذا الخطر بالحد من ترسانتهما النووية والإستراتيجية، وهى الخطوات التى أدت إلى التوصل عام ١٩٦٣ إلى اتفاقية "الخطر الجزئى للتجارب النووية" ثم معاهدة منع الانتشار النووى NPT عام ١٩٦٨ ومن ثم التصديق عليها عام ١٩٧١. والواقع أن الولايات المتحدة حتى بعد

رحيل "كيندى" هى التى اقترحت فى عهد "جوسون" البدء فى مفاوضات للحد من الأسلحة الإستراتيجية. إلا أن القادة السوفيت قرروا عدم الدخول فى هذه المفاوضات إلا بعد أن يتوصل الاتحاد السوفيتى إلى حالة التعادل Parity فى التسلح الإستراتيجى وهو ما حققوه بالتوصل إلى إطلاق الصواريخ العابرة للقارات. وعلى هذا بدأت المفاوضات فى العاصمة الفنلندية فى ١٧ نوفمبر ١٩٦٩ وكان على هذه المحادثات أن تستمر لمدة عامين ونصف ولكنى تنهى إلى التوصل إلى اتفاقيتين يتم التوقيع عليهما فى موسكو فى ٢٦ مايو خلال مؤتمر القمة الأمريكى السوفيتى الأول، والذي سوف يدشن ما سيعرف بالوفاق الأمريكى السوفيتى، وهما اتفاقيتى:

أ- معاهدة حول تحديد نظم الصواريخ المضادة.

ب- الاتفاقية المؤقتة للحد من الأسلحة الهجومية، والتى ستعرف بـ SALT 1 وقد نصت الاتفاقية على أن مدة سريانها ستكون لمدة خمس سنوات، وأن من أهداف الطرفين متابعة إجراء مفاوضات نشطة يفرض التوصل إلى اتفاقية ثانية بأسرع وقت ممكن.

غير أن هذا الهدف ظل مراوفاً ولم يتحقق إلا فى عهد إدارة "كارتر" التى جاءت فى البداية بهدف إحياء عملية الوفاق التى كانت قد بدأت فى نهاية السبعينات، وتم التوصل إلى اتفاقية ثانية للحد من الأسلحة الإستراتيجية وتم توقيعها فى فيينا ١٩٧٩ فى اجتماع بين الرئيس الأمريكى "كارتر" والزعيم السوفيتى "برجينف".

غير أن الغزو السوفيتى لأفغانستان جاء لكى يحول التيار ويعصف بجهود إحياء عملية الوفاق ويعصف معها بمعاهدة SALT 2 حيث طلب الرئيس الأمريكى الذى وقعها ضمن إجراءاته الأخرى للرد على التدخل السوفيتى فى أفغانستان من الكونجرس الأمريكى عدم التصديق على المعاهدة.

وفى ظل روح المصالحة التى جرت بعد مجيء الزعيم السوفيتى "جورباتشوف" والتى أدت إلى عدد من اللقاءات بينه وبين الرئيس الأمريكى "رونالد ريغان" كان من أهم ما حققته فى قمة جيتيف ١٩-٢٠ نوفمبر ١٩٨٥ هو الاستعداد للتفاوض لخفض أسلحتهما الهجومية بنسبة ٥٠٪ وكذلك تأكيد مبدأ التعادل ومبدأ الأمن المتبادل Equal Security وهو ما كاد أن يتحقق فى قمة "ريكيافيك" فى ديسمبر ١٩٨٦.

وقبل تفكك الاتحاد السوفيتى بشهور وقع الرئيس الأمريكى "بوش الأب" والزعيم السوفيتى "جورياتشوف" فى ٣١ يوليو ١٩٩١ اتفاقية ستارت الأولى وحلت محل معاهدتى Salt الموقعتين فى ١٩٧٢، ١٩٧٩ كما أشرنا سالفًا. وقد نصت Start الأولى على خفض عدد الرؤوس النووية الأمريكية من ٩٩٨٦ إلى ٨٥٥٦ رأسًا وعدد الرؤوس النووية من ١٠٢٣ إلى ٦٤٤٩ رأسًا ولمدة ٧ سنوات.

أما فى العهد الروسى فقد وقع الرئيس الأمريكى "جورج بوش" الأب والرئيس "بوريس يلتسن" على معاهدة ستارت الثانية التى نصت على خفض الترسائتين النوويتين الإستراتيجية الأمريكية والروسية بنسبة الثلثين خلال السنوات السبع إلى دخول المعاهدة حيز التنفيذ، غير أن الاتفاقية لم تدخل حيز التنفيذ إذ اشترطت روسيا أن تبقى "واشنطن" على معاهدة الدرع لمصادرة الصواريخ المضادة الباليستية IBM إلا أن الولايات المتحدة فى عهد "بوش الابن" انسحبت من المعاهدة عام ٢٠٠٢. وهكذا تمحل الاتفاقية الجديدة محل اتفاقية ستارت الأولى الموقعة عام ١٩٩١ ولكى تصبح ستارت ٢ ومدتها ١٠ سنوات قابلة للتجديد خمس سنوات أخرى. وفى رد الفعل المباشر على التوصل إلى الاتفاقية الجديدة أعلن "أوباما" أنه "هذا الاتفاق ترسل الولايات المتحدة وروسيا، أكبر قوتين نوويتين فى العالم، إشارة واضحة على أننا نعتزم تولى دور قيادى فى عملية الحد من انتشار الأسلحة النووية فى العالم.."، غير أن "أوباما" تعدى هذا النطاق لكى يربط بين هذه الاتفاقية وبين وعده بإعطاء "انطلاقة جديدة" للعلاقات بين البلدين اللذين يقوم بينهما تعاون وثيق على صعيدى أفغانستان والملف النووى الإيرانى " أما رد الفعل الروسى فقد اعتبر أن "المعاهدة الجديدة ترفع مستوى التعاون الروسى الأمريكى فى تطوير علاقات إستراتيجية جديدة".

ويبقى أن نتظر كى نرى ما إذا كان التوصل إلى إتفاقية ستارت ٢- سوف يحقق ما تتوقعه الإدارة الأمريكية من أن تؤثر فى سلوك روسيا الدولى ونحو التعاون فى قضايا إستراتيجية، تمام مثلما توقع "هنرى كسينجر" عندما وقعت معاهدة سولت ١ عام ١٩٧٢ منع الاتحاد السوفيتى وحديثه عن علاقة الارتباط Linkage التى ستنشأ وتؤثر على السلوك الدولى للاتحاد السوفيتى وهو ما لم يتحقق بالشكل الذى توقعه "كسينجر" حيث

تعرضت علاقات القوتين بعد ذلك لعدد من التوترات ابتداء من حرب أكتوبر في الشرق الأوسط.

ويبقى أن نتظر تأثير اتفاقية ستارت -٢- على السلوك الروسى وإن كان ثمة مقدمات حول سلوك الروس أكثر تعاونًا فقد أعقب الاتفاقية اقتراب روسيا من قبول الجهود الأمريكية لاستصدار قرار من مجلس الأمن لفرض عقوبات إضافية على إيران، وكذلك مؤشرات التعاون والتنسيق بين البلدين في الإعداد لمؤتمر مراجعة معاهدة منع الانتشار، وكان من مظاهر هذا التنسيق الورقة الأمريكية الروسية التي قدمت للجانب العربى اتصالاً بالمطلب العربى لتنفيذ قرار مؤتمر المراجعة لعام ١٩٩٥ يجعل الشرق الأوسط منطقة خالية من السلاح النووى وأسلحة الدمار الشامل، فقد ربطت الورقة الروسية الأمريكية بين ذلك وبين التوصل إلى سلام شامل في الشرق الأوسط.

على النطاق الأطلنطى يبدو أن التوصل مع روسيا إلى اتفاقية ستارت -٢- بخفض الصواريخ النووية الإستراتيجية قد حفز حلف شمال الأطلنطى والولايات المتحدة إلى أن إحياء اتفاقية أساسية حول الأسلحة التقليدية في أوروبا. وسوف يشكل الجهد الجديد جزءاً من ثلاث من أجزاء يهدف إلى تنشيط علاقة الناتو روسيا، كما تتضمن الخطة أيضاً دعوة روسيا للانضمام إلى الدرع الصاروخى البلاستيقى التى تخطط الولايات المتحدة والناتو لنشره عبر أوروبا، كما يتطلع الناتو إلى خفض بعض من أسلحته النووية التكتيكية، وكما عبر "راموسين" سكرتير عام حلف الأطلنطى فإنه إذا ما استطعنا أن نحقق تقدماً فيما يتعلق بنزع السلاح النووى، فإنه سوف يؤدى أيضاً إلى نزع السلاح أو خفض اعتماد التحالف على الدرع النووى ويوجه عام تحسين العلاقة بين الناتو وروسيا.

عالم مستعاد

استُعيّر عنوان هذا المقال من عنوان كتاب "هنرى كسينجر" World restoted والذي استعاد فيه دبلوماسية ما بعد الحرب النابليونية وحيث صاغ دبلوماسيون عظام من أمثال "بسارك" و"ميترنيخ" وكاسترله نظاما The concert of Europe ضمن لأوروبا قرابة مائة عام من السلام.

أما عالمى المستعاد فهو عمل فى بلدان أوروبا الشرقية والاتحاد السوفيتى ١٩٦٣-١٩٧٤، وهى الخبرة التى بدأت فى برامج عاصمة تشيكوسلوفاكيا فى أوائل الستينات وكانت فى هذا الوقت من أكثر دول أوروبا الشرقية ولاء للاتحاد السوفيتى وتطبيقاً لأيدلوجيته ونظامه السياسى والاقتصادى. غير أنه رغم قبضة النظام فى تشيكوسلوفاكيا فى هذا الوقت إلا أن هذا لم يمنع من ظهور حركات احتجاجية ومعارضة قادها كتاب ومثقفون واستخدموا مجلاتهم ودورياتهم الثقافية منبراً لأفكارهم.

وفى تتبعى لهذه الحركة كنت أشعر أن شيئاً ما يتبلور وهو ما جرى فى أوائل عام ١٩٦٨ عندما رضح النظام لضغط هذه الحركة وتخلّى رئيس الجمهورية وسكرتير أول الحزب عن مناصبهم وتولى شخصية جديدة هى "الـكسندر دوتشيك" وجاء ببرنامج لخصه فى "اشتراكية ذات وجه إنسانى" غير أنه يبدو أن الاتحاد السوفيتى لم يرضَ عن هذا البرنامج وتطبيقاته التى بدأت واعتبرها تهديداً للنظام الاشتراكى الأمر الذى دفعه هو وعدد من البلدان الاشتراكية إلى غزو تشيكوسلوفاكيا فى أغسطس عام ١٩٦٨.

وأذكر أنه عندما عدت للقاهرة كتبت دراسة عن ما أصبح يسمى "بالأزمة التشيكوسلوفاكية" ناقضت الأوضاع في "تشيكوسلوفاكيا" منذ أن بدأت تتطور في أوائل الستينات ودوافع السوفيت من الغزو وانعكاساته الدولية.

وقد فهمت أن هذه الدراسة وصلت إلى الرئيس عبد الناصر الذي عبر عن رضاه عنها رغم ما كانت تتضمنه من نقد لسياسات السوفيت في التحكم في بلدان أوروبا الشرقية.

تذكرت هذا كله وأنا أقف مؤخرًا وبعد ٤٥ عامًا تحت تمثال الأمير التشيكي "فاتسلاف" الذي يتوسط ميلانه وحيث حرق طالب الفلسفة التشيكي نفسه احتجاجًا على الغزو السوفيتي.

بعد مرور هذه الحقبة وجدت الطبيعة السخية الفاتنة ما زالت كما كانت منذ قرون وكذلك الآثار والرموز التاريخية مثل القلعة "The Castle" التي بدأ بناؤها في القرن التاسع واستكملتها الأسرات التي توالى على البلاد و"كوبري تشارلز" "Charles bridge" الذي بُنى في القرن الثالث عشر وكان أول كوبري في أوروبا وعلى مقربة منه جامعة "تشارلز"، وبقيت "براج" كما كانت المدينة الذهبية The golden city باعتبار الآلاف من قبائها الذهبية، أما ما تغير فهو وجه الحياة في كل تفاصيله بفعل التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي تعرضت لها "تشيكوسلوفاكيا" في أواخر الثمانينات هي وبلدان شرق أوروبا على أثر سقوط النظم الاشتراكية فيها. الشيء الذي افتقدته خلال زيارتي "لبرج" هو الخلفيات الثقافية الرخيصة التي كانت متاحة في العهد الاشتراكي، والذي مكنتني آنذاك من أن أكون مكتبة من مئات الأعمال الموسيقية لموسيقين كبار مثل التشيكي "أنطون دفورجاك" و"فرديريك سميتا" والبولنديين "فرانزليست" و"شوبان" والمجرى "بيلا بارتوك" فضلًا عن الموسيقيين الروس العظام: "تشايكوفسكي" و"رسمانيون" و"رسمسكي كورسيكوف" وغيرهم.

وقد شملت زيارتي الأخيرة زيارة المجر، وكنت خلال سنوات عملي في الستينات أتردد عليها وألصق آثار ووقع النظام الحاكم عليها وخاصة بعد الغزو السوفيتي عام ١٩٥٦ والإطاحة بالزعيم المجرى "جومولكا" الذي أراد أن يدخل إصلاحات على النظام الاقتصادي والاجتماعي. ومثل "براج" يدت الطبيعة في "بودابست" كما كانت

وكذلك آثارها التاريخية من مئات الكاتدرائيات والكنائس والمتاحف وإن كانت يد التجديد قد امتدت إليها.

أما وجه الحياة وتفصيله فقد تغير أيضًا بفضل التحولات الاقتصادية والاجتماعية وسيادة النمط الغربى وهو ما هيا البلدان للدخول فى منظومة دول غرب أوروبا مثلما تطورت فى هياكلها ومؤسساتها منذ الخمسينات ووصلت قمته فى الاتحاد الأوروبى التى أصبحت "تشيكوسلوفاكيا" والمجر أعضاء فيه. وسوف يظل علماء السياسة والاقتصاد والاجتماع يتدارسون الطريقة السلسلة والمنظمة التى انتقلت بها بلدان مثل "تشيكوسلوفاكيا" والمجر من النظام السلطوى إلى النظام الديمقراطى فى نموذج الغربى الكامل، ومن الاقتصاد المركزى المخطط إلى اقتصاديات السوق بأدواته وآلياته، وإلى أن تستوعب البلدان تطبيق معايير وقوانين وقواعد العمل والحياة فى دول الاتحاد الأوروبى فى كل تفاصيلها، وهى القواعد التى تضمنتها ٨٠.٠٠٠ صفحة فى ٤٣ مجلدًا!

خيارات الصين الإستراتيجية

لم يعد المؤرخون والمحللون للنظام الدولى ولعلاقات القوى يتحدثون عن "ما بعد الحرب الباردة" وإنما عن "ما بعد بعد الحرب الباردة"، فإذا كان انحيار الاتحاد السوفيتى قد بشر بظهور "ما بعد الحرب الباردة" فإن أحداثا مثل الحرب الروسية على جورجيا فى أغسطس ٢٠٠٨ والتي أظهرت عجز الولايات المتحدة والغرب، والأزمة المالية العالمية التى كشفت انتهاء القيادة الأمريكية للنظام المالى العالمى، واقتشاء فيروس H1N1، كل هذا قد ينبىء عن عصر "ما بعد بعد الحرب الباردة".

فى مثل هذه الظروف فإن قوى عظمى مثل الولايات المتحدة وأوروبا واليابان والصين وروسيا والهند، لا بد أنها تعيد التفكير فى صياغة خياراتها الإستراتيجية وماهى المبادئ التى تركز عليها فى التعامل مع هذه المتغيرات المالية.

نركز فى هذا المقال على خيارات الصين الإستراتيجية كما تصورها محللون وخبراء صينيين على مدى العامين الماضيين وتظهر فى مجلاتهم ودورياتهم، وكذلك كما بدأ فى مؤتمرات الحزب الشيوعى الصينى وكان آخرها المؤتمر السابع عشر ولجته التنفيذية والذي استخلص أن العالم يعيش "فترة من التطور والتغير والتكيف العظيم"، ومؤتمرات السفراء الصينيين وخطب وبيانات القادة الصينيين فى الأمم المتحدة والمؤتمرات الدولية، والتى أكدت التطور الجديد والأفكار الجديدة والملاحم الجديدة لسياسة الصين الخارجية، وبشكل يتكيف مع التحولات الدولية.

وأول ما نبه إليه هذا الفكر الصينى أن الصين تحتاج على أن تواصل سياستها فى

الإصلاح والانفتاح لكي تحافظ على استقرارها الداخلى فى المجالات السياسية، الاقتصادية والاجتماعية، وفى نفس الوقت فإن الصين تحتاج إلى أن تواكب الزمن فى العلاقات الدولية فما دامت العولمة تربط الصين مع مصير العالم فإن الصين يجب أن تكون أكثر حساسية للتغيرات فى النظام العالمى وأن تستجيب - بإحساس بالعجلة - للتحويلات الجارية.

وباعتبار أن معظم هؤلاء الباحثين الصينيين يحددون وضع الصين بأنه رباعى الأبعاد four in one فهى دولة نامية developing وسوف تظل كذلك لفترة طويلة، وهى دولة بازغة emerging وهى قوة عالمية world class power، وهى قوة إقليمية ذات نفوذ عالمى أكيد، وأخيرا فإن الصين تعامل باعتبارها "شبه قوة أعظم" quasi superpower. وفى ظل هذه الأبعاد فإن الصين تحتاج إلى التنوع فى دبلوماسيتها لكي تعكس هذه الهويات المتعددة. ورغم أن الصين ما زالت فقط فى مرحلتها الوسطى فى عملية تصنيفها، فإن الصين لا تستطيع أن تنفادى مسئوليتها كقوة عالمية. وباعتبار أن الصين فى المجال الاقتصادى قوة صاعدة فإنها تحتاج أن تعولم اقتصادها وتحديث modernize قواها العسكرية، كما تحتاج ليس فقط الإسراع فى الإصلاح وإعادة هيكلة نظامها المالى الداخلى، ولكن أيضا أن تلعب دورا إيجابيا فى إعادة هيكلة النظام العالمى مع مجموعة G20 الوليدة.

وفى إعادة تكييف الصين لمفاهيم سياستها، فإن هذا الفكر الصينى يعتبر أن واشنطن ستبقى قوة أعظم وهى بهذا المعنى حاسمة بالنسبة لمصالح الصين الجوهريّة، ومع مجيء إدارة أوباما فإن ثمة حاجة لإطار جديد للعلاقات الثنائية لإدارة عملية التعامل مع الأزمة المالية العالمية، والتغير المناخى. فى هذا السياق فإنه من المأمول أن تستطيع القوتان دعم استجابتهما للآزمات ودعم ثقتهما الإستراتيجية المتبادلة وتوسيع نطاقه حتى يمكن نزح فتيل صراعات محتملة فى المستقبل.

وعند هذا التفكير فإن العلاقات مع قوى كبرى مثل روسيا وأوروبا واليابان والهند لها أيضا أهمية كبرى، فالصين ليس مقدرا أن تكون حتما القوة الكبرى الثانية فى العالم، فمثل هذه الذول لديها إمكانات يمكن أن تتجاوز الصين، وعلى هذا فإنه يمكن للصين أن تكيف إلى أكبر حد ممكن علاقاتها مع هذه الدول على أساس من هذا الواقع وأن تصفى

معها أى عداء ممكن. ولا يغفل الفكر الصينى فى رؤيته لخيارات الصين الإستراتيجية
التشديد على وجوب أن تجاهد الصين من أجل دعم علاقاتها مع الدول النامية الأخرى،
ذلك أن دولاً مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا تحاول أن تمسك بالدور القيادى فى
تمثيل العالم النامى.

وهكذا يتبّه الفكر الصينى إلى التحديات التى تواجه الصين فى صعودها: فالولايات
المتحدة - رغم القيود التى بدأت ترد على قوتها - تظل هى القوة الأعظم، ورغم مستويات
النمو الصينى ومع ما يتوقعه لها البعض أن تصبح القوة الثانية اقتصادياً فى العالم، إلا أن
ثمة قوة أخرى مثل أوروبا، والهند، وروسيا يمكن أن تنافسها وتتجاوزها، وفى إطار العالم
النامى، فإن بلداناً مثل الهند والبرازيل وجنوب أفريقيا تعمل على انتزاع قيادة هذا العالم.

في حالة ومستقبل العلاقات الأمريكية الصينية

في الولايات المتحدة كما في الصين أصبحت العلاقات الأمريكية الصينية توصف بأنها أكثر العلاقات الثنائية أهمية في العالم باعتبار أن كلا البلدين هما أوسع الأسواق في العالم، وأنه في السنوات الأخيرة فإن البلدين معًا ساهما بأكثر من ٥٠٪ من النمو الاقتصادي في العالم، وباعتبار ما أظهرته الأزمة الاقتصادية العالمية من أهمية التعاون الأمريكي الصيني في أوقات الأزمات، وما يبدو واضحًا من أن هناك العديد من القضايا العالمية مثل التغير المناخي والبيئة، وكوريا الشمالية تحتاج فيها الولايات المتحدة لتعاون الصين لذلك ليس غريبًا أن تكون حالة ومستقبل العلاقات بين القوتين موضع اهتمام وفحص ومناقشة دائمة وتحليل للقضايا التي تجمعها وتلك التي تفرقها.

وقد كان آخر المساهمات الصينية في الدراسة التي كتبها باحثان صينيان في دورية "Foreign affairs journal" عدد صيف ٢٠٠٩ تحت عنوان: Sino- us cooperation; historical, opportunities, challenges and responsibilities.

وبدا الباحثان بالتأكيد على الأهمية التي أصبحت عليها علاقات البلدين إلى الحد الذي دعا له البعض إلى تأسيس g2، ويعتبرون أن هذه المجموعة تمثل في الواقع قلب مجموعة العشرين g20 بما يعني أن التفاعل بين الصين والولايات المتحدة أصبح يحدد مستقبل النظام المالي العالمي، كذلك يذهب البعض أن الصين سوف تأخذ مكان الولايات المتحدة باعتبارها القوى الأعظم في القرن الواحد والعشرين. أما أصحاب الدراسة فهما يستخلصان أن التعاون الصيني الأمريكي يشكل فرصة تاريخية في الوقت الذي يحتوي على تحديات كاملة.

وفي نظر الكاتبتين فإن حساسية العلاقات الثنائية بين البلدين تكمن أولاً في حماية استمرار التصادمات حول عدة مصالح قومية أساسية والمصالح الأساسية الصينية يمكن أن تتلخص في سيادتها، وأمنها وتنميتها، فيما تعتبر الولايات المتحدة الأمن، والديمقراطية، والرخاء هي مصالحها الأساسية، وتتضمن مصالح السيادة الصينية مسألة تايوان وقضايا متعلقة بالثبوت، والتي تمثل الولايات المتحدة أكثر العوامل الخارجية أهمية في حلها.

وثانياً فإن كلا البلدين لا يتفقان كلية حول قضايا القيم. فالتدخل من الولايات المتحدة يعكر استقرار الصين الداخلى وتفاعلها الطبيعي مع العالم الخارجى.

ولا تقتصر أهمية علاقة التعاون الصينى الأمريكى على الاقتصاد العالمى ولكنها تؤثر بشكل متزايد على الجيوبوليتيكا العالمية، فإذا استطاعت الولايات المتحدة والصين أن يحققا علاقة استقرار دائم في المنطقة المتبادلة و"الكسب للجميع" من خلال الحوار وكذلك المنافسة ستكون حقيقة لا جدال فيها للعالم كله.

وفي رأى الدراسة أن هذا ممكن لعدة أسباب: أولها أنه رغم التراجع النسبى لقوة الولايات المتحدة، فإنها ما زالت تحتل قدرة قوة لكى تستفيد وإنها سوف تظل القوة الأولى في العالم لسنوات قادمة، أما السبب الثانى فهو أن الصين ليس لديها النية لكى تتحدى وضع الولايات المتحدة نظراً ليس فقط للقفزة بين قوة الصين مقارنة بالولايات المتحدة ولكن أيضاً لهدفها الإستراتيجى والذي يسعى للمساعدة في سيادة عالم متناغم harmonious وتأسيس تعاون متساوى ومتبادل مقارنة مع كل الأقطار الأخرى لتحقيق الرخاء مشترك.

وثالثاً فإن كلا من الشعبين الصينى والأمريكى لديها آمال قوية للتعاون وقادتها لديهم الحكمة الإستراتيجية والشجاعة للتعامل مع المشكلات المختلفة في علاقاتها.

وفي دراسة أخرى في نفس الدورية ناقش باحث آخر هو weng yushen عدداً من المفاهيم الأمريكية حول مستقبل العلاقة الصينية الأمريكية، من هذه المفاهيم ما يصدر عن الاقتصاد الأمريكى Niall ferguson والذي دعا إلى مفاهيم جديدة أسماه chimevica تقوم على أساس أن أمريكا والصين قد دخلن مرحلة علاقة تعايشية،

فالولايات المتحدة هي أكبر مستهلك والصين أكبر مدخر. أما المفهوم الثاني فهو الذى صدر عن "زيجنيو برجسكى" فى يناير ٢٠٠٩ والذى دعا إلى تشكيل G2 غير رسمية وأن علاقة أمريكا مع الصين يجب أن تكون مشاركة شاملة تتوازى مع علاقتها مع أوروبا واليابان.

ويستخلص الباحث من هذه المفاهيم عددًا من العوامل المشتركة التى تجمعها أولها أنه فى عالم متغير فإن هذه المفاهيم تعترف أو تقبل حقيقة صعود الصين السريع ونفوذ الصين العالمى الجوهري والفرص أكثر من التحديات التى تحققها مفاهيم الصين الدبلوماسية فى "بناء عالم متناسق" وتعاون متبادل win win cooperation.

أما العامل المشترك الثالث فى هذه المفاهيم فهو أنها جميعًا تعتقد أنه فى التعاون على مستوى عالٍ بين الصين والولايات المتحدة سوف تصدر تفيد الأخيرة وخاصة فى التعامل مع الأزمة العالمية.

غير أن الباحث أبدى تحفظات على هذه المفاهيم ويعتبر أنه سيكون من السذاجة الضرر التصرف على أساس chimerica, china- US Duet أو G2 بين الصين والولايات المتحدة أو البحث عن حكم مشترك للعالم، وذلك لعدة أسباب أولها أنها لا يتفق مع اعتبار الصين قوة نامية اشتراكية رئيسية، كما أن قوة الصين تقصر عن هذا الهدف، كما أن الولايات المتحدة التى تسمح لأن تلعب الصين الدور على أساس متساوٍ، ورابعًا إذا ما أطلق مفهوم الدور الصينى الأمريكى فإن كل الدول النامية سوف تعارضه وكذلك الاتحاد الأوروبى وروسيا وكندا واليابان وبهذا الشكل تصبح الصين فى عزلة كاملة.

وهكذا تعكس هذه الدراسات التقسيم والفهم الصحيح لقوة الصين كقوة نامية لا تسعى للهيمنة ولا تقدر عليها، كما لا تنكر أنه رغم الأزمات التى تمر بها الولايات المتحدة إلا أنها ستظل لسنوات قادمة القوة الأعظم الأولى فى العالم وتبدو دقة واقعية هذه الرؤية الصينية للعلاقات الأمريكية الصينية لمفاهيم أمريكية تنادى بشائبة أمريكية صينية أو تتحدث عن تطابق مطلق بين القوتين مثل chimerical ويدرك أن مثل هذه المفاهيم سوف يرفضها العالم وتنتهى بعزلة الصين.

في الحوار الإستراتيجي الصيني الأمريكي

على الرغم من أن إدارة "جورج بوش الابن" وبعد أن أدركت أهمية علاقات مستقرة وإيجابية بين الولايات المتحدة والصين هي التي أطلقت الحوار الإستراتيجي الاقتصادي والسياسي بين البلدين، فإن إدارة أوباما كانت مبكرة في استمرار هذا الحوار وتنميته، ففي الأسبوع الأخير من يوليو ٢٠٠٩ انعقدت جولة هذا الحوار الذي رأسه من الجانب الصيني نائب رئيس الوزراء الصيني للشئون الاقتصادية Wang Qishen ومن الجانب الأمريكي وزير الخزانة Geithner، ووزيرة الخارجية الأمريكية "هيلاري كلinton".

وللتأكيد على أهمية الحوار استقبل الرئيس الأمريكي أوباما الوفد الصيني. في هذا اللقاء قال "أوباما" إن الروابط بين الولايات المتحدة والصين هي روابط مهمة مثل أي روابط ثنائية في العالم واعتبر أن الولايات المتحدة والصين تشتركان في مصالح مشتركة، فإذا ما دفعنا بهذه المصالح من خلال التعاون فإن شعوبنا سوف تكون أفضل لأن قدرتنا على أن نكون شركاء هي مطالب أولى للتقدم حول معظم التحديات الضاغطة العالمية.

وعدد أوباما القضايا التي على كل من البلدين أن تناقشها في السياسة الاقتصادية، والتغير المناخي، والتكنولوجيا النظيفة، وعدم الانتشار النووي والتهديدات الأخرى والتعامل مع المشكلات الإنسانية مثل دارفور، حول هذه القضايا اعتبر "أوباما" أن أي أمة واحدة لا تستطيع أن تواجه تحديات القرن الواحد والعشرين بمفردها، وهذه هي الحقيقة الأساسية التي تفرض علينا التعاون.

وفي الوقت الذي أكد فيه "أوباما" على المصالح المشتركة، والأهداف المشتركة، إلا أنه

دعا "بكين" أن تحترم حقوق الأقليات العرقية والدينية، وقد فعل هذا بلغة ولهجة دبلوماسية، فإشارته للاختلاف حول حقوق الإنسان قال إن - مثلاً فعل في خطابه في القاهرة - فإن دين وثقافة كل الشعوب يجب أن تحترم وأن كل الشعوب يجب أن تكون حرة في أن تعبر عن نفسها وهذا يتضمن الأقليات العرقية والدينية في الصين. وفي رأى أوباما فإن هذه الاختلافات يجب أن تضيّق من خلال نطاق واسع من التبادلات بين حكوماتها والروابط المتزايدة بين الأفراد.

ولإدراكه لحساسية مثل هذه القضية بالنسبة للصينيين، فإن أوباما قد صاغ حديثه عنها بعناية وبكلمات تظهر الاحترام والتفهم للتقاليد والإنجازات الصينية معبراً أن الولايات المتحدة تحترم التقدم الذي حققته الصين بإخراج ملايين من الشعب الصيني من الفقر مثلاً تحترم حضارة الصين القديمة والإنجازات الرائعة "إلا أننا نعتقد أيضًا بقوة أن كل الشعوب يجب أن تكون حرة في التعبير عن نفسها" - ولم يُبدِ أوباما أى إشارة خاصة للصدمات الأخيرة في غرب الصين والتي مات فيها العشرات. وأردف ذلك بقوله: إن الولايات المتحدة تثيرها روابطها مع الصين ومجتمعها الذي وصفه بأنه عريق وديناميكي. وقد أثار أوباما الجدل الداخلي الدائر في الولايات المتحدة والصين حول طبيعة العلاقات بين البلدين فقال: دعونا نكون أمناء والبعض في الصين يعتقد أن أمريكا سوف تحاول احتواء طموحات الصين، والبعض في أمريكا يتصور أن هناك شيئاً تخافه من صعود الصين. وقد اختلف أوباما مع الرأيين قائلًا كما فعل مع روسيا - إنه يريد أن يرى الصين قوية ومزدهرة وعضواً ناجحاً في رابطة الأمم.

وفي الوقت الذي سوف تحوم فيه القضايا الإيرانية بشكل واسع في الحوار مثل كوريا الشمالية، فإن معظم النقاش سوف يدور حول الروابط الاقتصادية بين البلدين بما فيها قضايا العملة وثمة إشارات حول استعادة اقتصاد البلدين لصحتها حيث عبر نائب رئيس الوزراء الصيني أنه واثق أن الأزمة الاقتصادية العالمية بدأت تتحسن، وفي هذا الشأن ركز أوباما على الحاجة أن يدخر الأمريكيين بشكل أكثر. وأن ينفق المستهلكون الصينيون بشكل أكثر ووضع النمو على قاعدة أكثر استدامة، وفي لقائه مع الوفد الصيني اتخذ أوباما خطأ صارماً تجاه كوريا الشمالية وإيران قائلًا: إن كوريا الشمالية يجب أن تحت

على هجر برنامجها النووي وأن تمنع إيران من أن تمتلك قنبلة، فلا الولايات المتحدة ولا الصين لهما مصلحة في أن يمتلك الإرهابيين قنبلة، أو أن يتعجر سباق تسلح في شرق آسيا. أما الجانب الصيني فإنه شأن "أوباما" ألح إلى الخلافات بين الولايات المتحدة والصين قائلا: "إن الولايات المتحدة لن تكون أبداً الصين ولن تصبح الصين أبداً الولايات المتحدة" ولكنه لاحظ أن الغليان العالمي، مثل الأزمة الاقتصادية الحالية توحد البلدين، "فنحن فعلياً في نفس القارب الذي ضربته رياح عاتية وأمواج ضخمة".

وهكذا يكشف لنا هذا الحوار وقضايا الواقع الذي سيظل يميز علاقات البلدين، وهو واقع مثلما يتضمن الاختلافات، وأن لكل قيمها وخصائصها الخاصة، إلا أنها في نفس الوقت يجمعها مصالح مشتركة تفرض عليها الحوار والتعاون حول قضايا إستراتيجية وعالمية لا تستطيع أيًا منهما مواجهتها بمفردها.

الصين وأمريكا منافس أم شريك؟

ضمن زيارته الآسيوية في نهاية نوفمبر، زار الرئيس الأمريكي "باراك أوباما" الصين، ويقف وراء هذه الزيارة تاريخ طويل من العلاقات المعقدة التي شملت الخصومة والعداء ومحاولات الاحتواء من جانب أمريكا، كما شملت عملية الانفتاح التي بدأتها إدارة الرئيس الأمريكي "نيكسون" ومستشاره للأمن القومي "كينسينجر" عام ١٩٧٢، وحيث بدأ "نيكسون" مصممًا على ألا يضيع فرصة لتحسين العلاقات مع الصين معتبرًا أن هذا عمل حيوي من زاوية المدى البعيد لسياسته، وقد شجع "نيكسون" على هذا الاتجاه أنه مع هذا الوقت كان قد أصبح واضحًا أن العداء الأمريكي للصين الذي ساد منذ عام ١٩٥٣ لم يكن لديه ما يبرره أو أنه كان مفيدًا للأهداف الأمريكية العريضة بل إنه لم يكن طبيعيًا، فبغض النظر عن خلافاتهم حول تايوان فلم يكن هناك مسائل حياة أو موت بينهم أو أى مشكلات تتضمن صدامات في المصالح المادية، وكان العداء الأمريكي للصين الشيوعية نتاج غير مباشر لسياسة الاحتواء الأمريكية والعالمية، وليست نتيجة مباشرة لصدام أساسي في مصالحهم الوطنية. بالإضافة على هذه الاعتبارات التاريخية كان ثمة عملية أخرى تتعلق بيده إدراك الولايات المتحدة أن مقدرتها على منع الصين من أن تأخذ مكانها في الأمم المتحدة آخذة في الضعف وأن سياسة سلبية تمامًا تجاه الصين إنما تواجه الهزيمة، كما أنه بالإضافة إلى النزاع السوفيتي الصيني أصبح واضحًا أنه لم يعد من الممكن تلافيه كما بدأ أنه من الحماقة الاستمرار في سياسة العداء المستحكم تجاه بلد كان تعداده وقتئذ ٨٠٠ مليون نسمة وله مثل هذه الإمكانيات الاقتصادية والعسكرية.

ومنذ أن استكملت إدارة كارتر إقامة علاقات دبلوماسية كاملة مع "بكين" تدور في

الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الفكرى والسياسى جدلاً ونقاشاً حول ما إذا كانت الصين سوف تبرز كقوة أعظم وتلعب دوراً مشابهاً للدور الذى لعبه الاتحاد السوفيتى خلال الحرب الباردة أم أنها ستبج نموذج اليابان فى الاكتفاء بمكان العملاق الاقتصادى.

فى الإجابة عن هذا السؤال الرئيسى ظهرت مدرستان فى التفكير الأمريكى تتجادلان وتختلفان حول أسلوب التعامل مع الصين: هل تواصل الولايات المتحدة دعم الانفتاح معها وبناء "مشاركة" حول القضايا المختلفة، أم تتبع سياسة الاحتواء "containment" شبيهة بتلك التى اتبعتها مع الاتحاد السوفيتى عندما برز كقوة منافسة بعد الحرب الثانية؟

فى هذا الجدل الواسع اعتمدت المدرسة التى دعت إلى الحذر من الصين والعمل على احتوائها على تنبؤا بصعود الصين كقوة "عاجية" belligerent مما سيؤدى حتماً إلى عدم الاستقرار فى آسيا وبصورة تحدى المصالح الحيوية الأمريكية، كما توقعت هذه المدرسة أن الصين القوية ستسعى إلى تحقيق قائمة طويلة من الطموحات الإقليمية، الأمر الذى يلزم أن تواجهه الولايات بحسم ودعم حلفائها على الحدود وزيادة انتشار القوة الأمريكية فى آسيا.

أما المدرسة الثانية التى تبنت الدعوة إلى الارتباط والتعاون مع الصين ومواصلة الانفتاح عليها، فهى تبدأ من مقدمة أن الولايات المتحدة لا تواجه اليوم علاقة أكثر تحدياً وأكثر مما تواجه مع الصين، وأنه مع مطلع قرن جديد فإن علاقاتها مع الصين ستحدد مدى وجودها فى آسيا، أسرع مناطق العالم نمواً، وهو ما يبرر أن تكون الولايات المتحدة قادرة على أن ترتبط بشكل خلاق مع أكثر دول العالم سكاناً. كما تنطلق هذه المدرسة من افتراض أن الصين وإن كانت تنمو بشكل قوى إلا أن نياتها فى حالة سيولة بحيث إن استباق افتراض علاقة خصومة وعداء مع الصين سيحقق نبوءة لم تتحقق بعد. من هنا تدعو هذه المدرسة على توسيع نطاق العلاقات الاقتصادية والحوارات الرسمية حول قضايا الأمن وحقوق الإنسان والقضايا العالمية المشتركة.

وتنصوّر أن القادة الصينيين إزاء هذا الجدل يسعون لدعم وجهة نظر المدرسة الثانية حيث يؤكدون على "الصعود السلمى" والسعى إلى "عالم متجانس" بل وينبهون أن

بلادهم ما زالت تواجهها مشكلات وتحديات داخلية بما يعنى أن الصين تحتاج إلى بيئة إقليمية ودولية وتعاونًا دوليًا يساعدها على مواجهة هذه التحديات.

وواضح أن مجيء إدارة أوباما وسياستها التى تعتمد على الحوار تتجه إلى بناء علاقات مستقرة بين البلدين، ففى أول زيارة لها كوزيرة للخارجية زارت "هيلارى كلينتون" ضمن عدد من الدول الآسيوية الصين وقبل توجهها إلى بكين قالت إن الإدارة الأمريكية لن تتح للقضايا الخلافية مع الصين مثل حقوق الإنسان والتبث وتايوان أن تتداخل مع القضايا الأوسع مثل التغير المناخى والأزمة المالية والتهديدات الأمنية وأن علينا أن نجري حوارًا يقود إلى تفاهما وتعاونًا حول كل من هذه القضايا.

وعشية قمة العشرين قرر الرئيس الأمريكى "باراك أوباما" ونظيره الصينى هو "جيتاو" إقامة حوار إستراتيجى واقتصادى بين بلديهما واتفقا على العمل معًا لبناء علاقات إيجابية وشاملة للقرن الحادى والعشرين، وقال البيان الذى صدر عن الاجتماع أن الجانبين اتفقا على مواصلة الاتصالات الوثيقة بينها والتعاون والعمل معًا لتسوية الأزمات والتخفيف من أجواء التوتر التى تساهم فى نشر الاضطرابات وعدم الاستقرار على الساحتين الإقليمية والدولية، ومن بينها إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية والملف النووى الإيرانى، والقضايا الإنسانية فى السودان، والوضع فى جنوب آسيا، وشدد "أوباما" و"جيتاو" على أن استمرار التعاون الوثيق بين الولايات المتحدة والصين يمثل مسألة حاسمة فى هذا الوقت للحفاظ على صحة الاقتصاد العالمى وإقرار بأن بلديهما وانطلاقًا من موقعهما كأكبر اقتصادين فى العالم يحتاجان إلى العمل معًا، وإلى جانب الدول الأخرى لضمان عمل النظام المالى والنمو الثابت للاقتصاد العالمى، كما تضمن البيان الدعوة التى وجهها الرئيس الصينى "جيتاو" إلى نظيره "أوباما" لزيارة الصين فى النصف الثانى من السنة الحالية والتى قبلها أوباما.

غير أنه مع مؤشرات هذا التقارب فإنه لا ينفى احتمال خلافات بين القوتين فثمة قلق صينى من أن تتعرض الصين لضغوط من إدارة أوباما حول قضايا مالية، والتجارة، وحقوق الإنسان والبيئة والتغير المناخى، وإن كان هذا من وجهة نظر صينية لن يوقف تحرك العلاقات الأمريكية الصينية إلى الأمام خطوة خطوة.

الصين ومصر والقوة الناعمة

كان عالم السياسة الأمريكي "جوزيف ناي" Joseph Nye هو الذى صاغ مفهوم "القوة الناعمة" Soft Power، مقابل مفهوم القوة الصلبة Hard Power، وكان يقصد بمفهوم القوة الناعمة، القدرة على أن تجعل الغير يفعل ما يريد بفعل ما تملكه من قوة ناعمة تتمثل فى النموذج الثقافى والحضارى والقدرة التكنولوجية والعلمية ونظام الحياة الجاذب. وقد روج "جوزيف ناي" لهذا المفهوم تحت تأثير ما رآه من اعتماد الإدارة الأمريكية الحالية بوجه خاص على مفهوم "القوة الصلبة" باستخدامها المقرط للقوة العسكرية ونجاحها لما تمتلكه الولايات المتحدة من عناصر ومقومات قوة أخرى لا تقل تأثيراً وهي القوة الناعمة.

غير أنه فى زيارة أخيرة إلى الصين ضمن وفد للمجلس المصرى للشئون الخارجية برئاسة السفير عبد الرؤوف الريدى، وجدت أن الأدبيات الصينية تناقش مفهوم "القوة الناعمة" ولكن من منظور صينى، (راجع: On China soft power, pang zhongying, Internationa Review, Spring 2006) وتناقش كيف يمكن دعم القوة الناعمة الصينية واعتبارها أن التركيز على هذه القوة وتطويرها يجب أن يكون أحد الإستراتيجيات الرئيسية للصين فى عصر العولمة. غير أن ما يلفت النظر فى هذه المعالجة وفى سؤالها عن كيفية تنمية القوة الناعمة الصينية قولها: إن نقطة البداية فى هذا يجب أن تبدأ من حيث فشلت الولايات المتحدة فى استخدام قوتها الناعمة من حيث استخدامها فى بناء "الإمبراطورية الأمريكية" فى العالم، وعلى العكس من هذا فإن الصين يجب ألا تتبع الولايات المتحدة فى التعامل مع النظام العالمى، وبدلاً من هذا يجب أن تنظر إلى "التعدية

الديمقراطية والفعالة" باعتبارها الهدف الذى تنشده، وفى هذا فإن على الصين أن تعارض مفهوم "سياسات القوة" Power Politics القديم، وأن تؤسس "لسياسة دولية جديدة". وانطلاقاً من دفاعها فى السنوات الأخيرة عن "ديمقراطية العلاقات الدولية"، فإن الصين يجب أن تواصل هذا الطريق لكى يكون مصدر قوة الصين الناعمة وأن تتوازن مع ذلك اسراع الصين عملية إصلاحها الشامل والداخلى بما فى ذلك إصلاح نظامها السياسى وتنمية سياساتها الديمقراطية ولكى تصبح أكبر بلد ديمقراطى بسمات اشتراكية. ولأن السياسات الديمقراطية هى أفضل إدارة لتطوير القوة الناعمة فإن أكبر مصدر لقوة الصين الناعمة هى مصادرها البشرية الفنية، ولكن الصين تحتاج إلى حكم الشعب والنظام الديمقراطى لتحويل المصادر البشرية إلى قوة ناعمة.

وفى مناقشة تطوير مصادر القوة الناعمة تعتبر هذه الأدبيات أنه من الضرورى تحويل فى أقرب وقت ممكن عدم التوازن بين الاقتصاد والمجتمع، والتأكيد على التنمية الاجتماعية والعدالة الاجتماعية حتى يمكن دعم الحيوية الاجتماعية والتماسك وتحييد عدد من الاتهامات الخطرة التى ظهرت نتيجة للتحويل الاجتماعى فى الصين مثل أزمة الشبخوخة، وأزمة الإجرام، وأزمة المناطق الريفية، والأزمة الأخلاقية، فالتنمية الاقتصادية بدون تنمية اجتماعية قد تدعم "القوة الصلبة" فى بعض جوانبها، ولكنها لا يمكن أن تتج فى التحليل الأخير أن قوة قومية ناعمة. فى هذا السياق توصى هذه المناقشات بأهمية توجيه أكبر اهتمام للتعليم، فإذا لم يكن لبلد ما دعم ثقافى من جامعات من الدرجة الأولى، وأن توقفت عن تقديم أفكار جديدة، ومعرفة ومعلومات وشعب موهوب، فإن مثل هذا البلد لن يكون إلا على مستوى متوسط أو متخفض فى النظام الدولى لتقسيم العمل، فالجامعات يجب أن تكون هى مكان ميلاد القوة الناعمة والمعرفة والأفكار الجليدة والأساليب الجديدة التى لا تنعكس فقط فى الاقتصاد ولكن بشكل أكبر فى السياسة والقوانين والثقافة.

ويستخلص هذا النقاش أنه إذا أرادت الصين أن تطور "قوة ناعمة" تستند على الثقافة التقليدية، فإن عليها أن تنكر بشكل حازم لا أن تقوى الجانب السلبى الضخم لثقافتها التقليدية، فالقول بأن تبقى على مسافة مع "كونفوشيوش" هو اتجاه صحيح تماماً.

واسترشادًا بروح الانفتاح واستيعاب كل الثقافات الرفيعة، والإنجازات الثقافية والأيدولوجية، وتأسيسًا على الطبيعة الممتازة للثقافة الصينية ومتمترجة بالجانب التقدمي لثقافة العالم، فإن الصين سوف تحلق حضارتها الجديدة ذات خصائص من "الخليط المتناسق من العناصر الصينية والغربية" ومثل هذه الحضارة الصينية الجديدة فقط يمكن أن تتحول إلى "قوة ناعمة".

وإذا كنا قد تحدثنا عن "القوة الناعمة" الأمريكية والصينية، فهل نستطيع أن نتحدث عن "قوة ناعمة" مصرية. والواقع أنه في العصر الحديث استمدت مصر مكانتها في العالم العربي من خلال ما يمكن أن يكون المكونات الأساسية للقوة الناعمة التي تمثلت في: علمائها ومفكرها ومتقفيها وفنونها من أغاني وأفلام ومسرح، ومن جامعاتها التي تخرجت منها أجيال من المتعلمين العرب ومن فقائها الذين وضعوا الدساتير والنظم الإدارية للمجتمعات العربية، وهكذا كانت هذه العناصر قوة إشعاع وجذب لمصر في منطقها، وعلى الرغم مما يقال: إن هذه العناصر قد ضعفت إما لتراجع المستويات المصرية أو لظهور منافسين لها، إلا أن الحقيقة ما زالت أن الثقافة المصرية بكل مقوماتها ما زالت من أهم أرصدها، وما زالت مكوناتها حاضرة ومؤثرة في المحيط العربي، والثقافة العربية، غير أن المحافظة عليها ودعمها يحتاج إلى جهد كبير.

ماذا ستختار الصين؟

أثار مؤتمر القمة الصيني الأمريكي الذي انعقد في "واشنطن" ١٨-٢١ يناير ٢٠١١ الجدل من جديد حول الصعود الذي حققته الصين على مدى ٣٠ عامًا منذ الثورة الثانية التي أطلقها الزعيم التاريخي "دينج شاو بينج" وأطلق معها طاقات الصين ولكي تصل بها اليوم إلى مرتبة القوة الاقتصادية الثانية في العالم وأكبر داتنة للقوة الأعظم الوحيدة الولايات المتحدة الأمريكية، بعد هذا السجل يتجادل المؤرخون والمحللون حول كيف ستصرف الصين عندما تتأكد مكانتها الجديدة في النظام الدولي: هل ستكيف وتتعامل مع النظام الدولي القائم وقواعد وقواه وأن تكون جزءًا مسئولًا ومتعاونًا معه، أم أنها سوف تتمرّد عليه وتصبح قوة غاشبة ومهددة تستقم عما تعتبره إهانات الماضي ونجبر القوى الأخرى على أن تنحني لإرادتها. هذا الخيار هو الذي جعل دبلوماسيًا أمريكيًا هو jean steam berg نائب وزير الخارجية الأمريكي أن يقول: إن هذا الخيار هو السؤال الأكبر لعالمنا وإن السلام والاستقرار في العالم يعتمد على أى طريق ستختاره الصين (راجع الإيكونومست ٤-١٠ ديسمبر ٢٠١٠).

في هذا السياق تتجادل مدرستان تعتبر الأولى أن الصين مندمجة إلى حد كبير في العولمة بشكل ليس في صالحها أن تشل اقتصاد العالم من خلال حرب أو أعمال قهرية وخلال هذا أدركت الصين أن التجارة قد حققت لها الرخاء وأصبحت الصين تشتري موادها الأولية ومكوناتها من الخارج وتبيع منتجاتها في الأسواق الأجنبية وتحتفظ بـ ٢.٦ تريليون دولار من الاحتياطيات الأجنبية، فلماذا تسقط النظام الذي خدمها إلى هذا الحد.

أما المدرسة الثانية فهي تجادل بأن أوروبا قد اشتعلت بالنيران عام ١٩١٧ رغم أن ألمانيا كانت السوق العالمية الأوسع لصادرات بريطانيا، أما اليابان فقد اغتنت وتعاونت مع القوى الأوروبية قبل أن تبدأ عهدا الاستعماري الوحشي في آسيا بل إن البعض في هذه المدرسة يجادل بأن الصين وأمريكا محكوم عليهم أن يكونوا أعداء. وتستخلص هذه المدرسة أنه مع زيادة القوة الاقتصادية والعسكرية للصين فسوف يزداد إحساسها بمكانتها وطموحها وفي النهاية سوف ينتهي صبر أمريكا ولن تكون مستعدة لكي تسلم القيادة.

غير أن مؤرخين آخرين يرون أن هناك أسبابا للتفاؤل، وإن الأمر ليس بالقائمة التي تصورها المدرسة الثانية فحقيقة أن الصين تملك بمطالبها حول تايوان وبحر الصين الجنوبي وعدد من الجزر ومع الهند ورغم هذا فإنها على عكس القوى العظمى قبل عام ١٩٤٥ فإن الصين لا تتطلع لمستعمرات جديدة وعلى عكس الاتحاد السوفيتي فإن الصين ليس لديها أيديولوجية لكي تصدرها. ويستخدم هذا الاتجاه سجل الحقبة الأخيرة من العلاقات الأمريكية الصينية لكي يلاحظوا أنه قبل عام ٢٠٠١ .

وتوترت العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية والصين حول تايوان وحول القصف الأمريكي للسفارة الصينية في بلجراد والصدام المميت وسط الجو بين طائرة التجسس الأمريكية AB3 ومقاتلة صينية وتصور عدد من المعلقين في هذا الوقت أن كلا من أمريكا والصين يتجهان إلى طريق الصدام إلا أن القادة الأمريكيين والصينيين لم يتبعوا هذا الطريق ومنذ هذا الوقت وأمريكا مشغولة بالحرب على الإرهاب وسعت إلى تعامل واضح مع الصين .

وتستمتع الشركات الأمريكية بتسهيلات في الأسواق الصينية كما تقرض الصين الحكومة الأمريكية بمبالغ ضخمة من المال، مثل هذا الوضع يلائم الصين الذي استخلصت منذ فترة طويلة أن أفضل طريق لبناء قوتها الوطنية الشاملة هو من خلال النمو الاقتصادي وفقاً لمحلليها وعدد من الأوراق والبيانات منذ نهاية التسعينات وأوائل الألفية الجديدة تحرص الصين على تأكيد أنها تحتاج إلى "مفهوم أمني جديد" فالنمو

يتطلب الاستقرار والذي بدوره يتطلب أن لا يشعر جيران الصين أنهم مهددون ولكي تشعرهم الصين بذلك بدأت تنضم إلى المنظمات الدولية، وقادت الصين محادثات سداسية الأطراف التي تستهدف كبح البرنامج النووي لكوريا الشمالية، ووقعت الصين معاهدة المنع الشامل للتجارب وأرسلت قوات في عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام.

وعلى الرغم من هذه النظرة فإن سلوك آخر للصين يلقى بعض الظلال على توقع سلوكها السلمى ففي الشهور الأخيرة اختلفت الصين مع اليابان حول حقوق الصيد والمياه الإقليمية وقضية الجزر المتنازع عليها كذلك فشلت الصين لكى تؤيد كوريا الجنوبية عندما أغرقت كوريا الشمالية باخرة لها والتي ضاع ضحيتها ٤٦ من طاقمها كذلك عندما قذفت كوريا الشمالية جزيرة لكوريا الجنوبية في الشهر الماضى كانت الصين مترددة لإدانة هذا التصرف وفي العام الماضى هاجمت افتتاحية جريدة الشعب الصينية رئيس الوزراء الهندى لزيارته لمنطقة متنازعة عليها قرب "تاييه" كذلك عومل "باراك أوباما" بشكل غير لائق خلال زيارته لبكين ثم في مؤتمر كوبنهاجن ولقد دفع هذا السلوك الخبراء في الشؤون الصينية لكى يسجلوا تحوّلًا ويعتبروا أن "دبلوماسية الابتسامة" قد انتهت كما عبر "ريتشارد أرميتاج" نائب وزير الخارجية الأمريكى السابق مستخلصًا أن تطلعات الصين للقوة واضحة جدًا، وأن يلاحظوا أن على الرغم أن الصلات اليومية بين الحكومتين الأمريكية والصينية تتدفق بسلاسة فإن عدم الثقة الإستراتيجية بين الصين والولايات المتحدة يستمر في التعمق.

غير أن قمة "واشنطن" الأخيرة بين الرئيسين هو "جيتاو" و"باراك أوباما" قد أوحى للمراقبين أن الخطاب الصينى خلالها كان يميل إلى التصالح والاستعداد لإبداء بعض التنازلات حول عدد من القضايا التي تشغل الولايات المتحدة، فقد عبر الرئيس الصينى عن قلقه من برنامج كوريا الشمالية لتخصيب اليورانيوم دعمه الحوار بين الكوريتين واتفاقه مع "واشنطن" حول البرنامج النووى الإيرانى وقبوله بتعاون أمريكى صينى لضمان الأمن في آسيا.

وتفسير ذلك خشية الصين من أن خطابها المتشدد في العام الماضى قد باعد بينها وبين

الولايات المتحدة في وقت تواجه الصين مشكلات ضخمة في الداخل وهي تستفيد من الأسواق الأجنبية والعلاقات الطيبة مع جيرانها وهذا ما يدفع إلى الاعتقاد أن قادة الحزب الشيوعي الصيني، وأى رئيس أمريكى من أى اتجاه، لديهم الكثير لضمان أن تتسم العلاقات بالتعاون أكثر من التنافس، وكما عبر "هنرى كيسنجر" فإنه لتجاوز الخلافات ذلك قادة البلدين ليس لديهم هدف أهم من تطبيق الحقائق التي تقول: إن أى من البلدين لن يستطيع أن يسيطر على الآخر وأن الصراع بينهم سوف يرهق مجتمعاتهم ويقوض آمال السلام العالمى.

الصين ووجوهها المتعددة

أى متابع للأدبيات السياسة الدولية سوف يستوقفه سيطرة فحص ومناقشة العلاقات الأمريكية الصينية وينبع هذا من ما عبر عنه الباحثون بل والساسة على الجانبين من محورية العلاقات الأمريكية الصينية في تقرير شكل ومصير القرن الواحد والعشرين، فعل المستوى الأمريكى نجد خبيراً إستراتيجياً مثل فريد زكريا يقول: إن القرن ٢١ سوف يتحدد بشكل وحالة العلاقات الأمريكية الصينية، ونجد الرئيس الأمريكى أوباما يركز على الاعتماد المتبادل بين القوتين ويقول: إنه بسبب تعاوننا فإن الولايات المتحدة والصين هم أكثر رخاء وأكثر أمناً. ومحورية هذه العلاقات فإن النقاش لا يتوقف حول إمكاناتها والأسئلة التى تثيرها، وهل البلدان حقاً مستعدان للتعاون والمسئولية المشتركة، وما الظواهر التى توحى بأن الصين مستعدة لأن تشارك في حل المشكلات العالمية، وما النتائج إذا ما فشلت الولايات المتحدة والصين للتنسيق حول مسائل ذات اهتمام مشترك.

حول هذه التساؤلات تظهر على المستوى الأمريكى مدرستان، المدرسة الأولى والغالبة والتى تنعكس في تقييمات إدارة أوباما وتحدد رؤيتها تجاه الصين، تعتبر أن الصين قد تحولت من بلد متمرّد Renegade تفصل نفسها عن النظام الدولى إلى بلد مشارك ويقوة في المؤسسات الدولية مثل الأمم المتحدة وصندوق النقد الدولى، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ومنظمة الصحة العالمية، ورغم إيجابية هذه الصورة فإن الإدارة الأمريكية تعتبر أن الصين ما زال لديها ما تفعله لتحسين نوعية هذه المشاركة وهو ما انعكس في الخطاب

الأمريكي خلال زيارة الرئيس الصيني هو "جيتاو" لواشنطن في ١/ ٢٠٠١. أما المدرسة الثانية، وهي الأقلية، فهي التي تتهم أوباما بالسذاجة لاعتقاده أن الصين مستعدة حقاً للتعاون، وأن إظهار الاحترام للصين سوف يشجع القادة الصينيين على الاستفادة من المزايا الدولية التي تقدمها الولايات المتحدة، كما تهاجم هذه المدرسة الرئيس الأمريكي بأنه يضحى بالفوق الأمريكي باعتباره المبدأ المنظم للسياسة الخارجية الأمريكية.

ويتدخل خبراء صينيين في العلاقات الأمريكية الصينية (راجع Yuan Peng) مدير مركز الدراسات الأمريكية بمعهد الصين للعلاقات الدولية المعاصرة في بكين في هذا النقاش في محاولة لشرح طبيعة ومحددات السياسة الصينية فهو ينبه إلى أن الصين ليس لها وجه واحد وإنما خمسة وجوه تقدم بها الصين نفسها للعالم وتتصرف وفقاً لها جميعاً وتعكس على سلوكها الدولي: الوجه الأول هو أن الصين ما زالت دولة نامية Developing كما يبدو في نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، وعدم التوازن في التنمية الإقليمية والاجتماعية في الصين، ومؤشرات مستويات الحياة، وعلى الرغم من أن الزعيم "ونج شاوونج" قد تنبأ بأن الصين سوف تلحق بصنوف الدولة متوسطة الدخل عام ٢٠٥٠، وأن هذا التنبؤ يبدو محافظاً فإن هوية الصين كدولة نامية سوف يصعب تغييره في الحقبين القادمتين.

أما الهوية أو الوجه الثاني فهي الصين كقوة صاعدة Rising power وهي المكانة التي تشارك بها الصين مع دول الـ BRICS (البرازيل، الهند وروسيا) والتي ترمز إلى التحول الجارى للقوة من الغرب إلى الشرق. مثل هذا الوجه يعترف به بسهولة في العالم، والوجه الثالث هو القوة العالمية World Power وهو يجمع بين حقائق حجم الصين، والسكان، والقوة الاقتصادية، والعضوية الدائمة في مجلس الأمن، والوجه الرابع فهو مكانة القوة شبه الأعظم Quesi Superpower وهو يتصل بشكل وثيق باللحظة الانتقالية الحالية والتي تتصف بالغموض والتناقض، مثل هذا الوجه في سبيله للظهور أكثر من أن يكون مقبولاً بشكل واسع في الصين ولكن الفكرة تكتسب بروزاً باعتبار أن الكثيرين حول العالم بدأوا ينظرون للصين على هذا الوجه وخاصة من مفهوم E2 (الولايات المتحدة والصين) أصبح أكثر شعبية، وبضراحة فإن الصين لديها إمكانيات أن تصبح قوة أعظم

لكن ثمة اعتراف واسع من الشعب الصينى بصعوبة تحقيق هذه المكانة ومن التردد في السعى إليها.

أما الوجه الآخر فهو الصين كبلد اشتراكي وفي بعض الأحيان يبالغ الغربيون خصائص الصين الاشتراكية ويصفونها بالشيوعية بينما في أوقات أخرى يتجاهلون الطبيعة الاشتراكية ويتعاملون وكأنها رأسمالية خالصة. ولا يستطيع أيًا من الوصفين أن تستوعب الطبيعة المعقدة للاقتصاد الصينى نموذج التنمية أو السياسات الاجتماعية وبعبارة أخرى فإن الصين دولة اشتراكية بخصائص صينية.

يعنى هذا التعدد في وجوه الصين أنها حين تتخذ قراراتها فإنها يجب أن تضع في اعتبارها هذه الوجوه، ومن هنا ما يبدو معه تعقد سلوك الصين وتعدد ففى بعض الأحيان يبدو وكأنه يعنى أن الصين ما زالت قوة نامية تواجهها مشكلات هيكلية يجب أن تكون في أولوياتها ومن ثم سلوكًا دوليًا متعاونًا، وفي أحيان أخرى قوة تريد أن تؤكد نفسها كقوة عظمى في إقليمها والعالم وهو ما يفسر ما يطفو من اختلافات بينها وبين قوة في إقليمها مثل اليابان، وكذلك مع الولايات المتحدة.

الصين في عالم متغير

في أكتوبر ٢٠٠٩ احتضنت جمهورية الصين الشعبية مرور ستون عامًا على تأسيسها، وعقد الحزب الشيوعي الصيني مؤتمره السابع عشر، وكذلك لجنته المركزية، وكانت هذه مناسبة لكي يعبر القادة الصينيون في بياناتهم أمام المؤتمر ولجنته المركزية، وكذلك الباحثون والمحللون الصينيون في مجلاتهم ودورياتهم عن الخطوط الموجهة للسياسة الخارجية الصينية وهي تواجه التغيرات في العلاقات الدولية والأزمات المالية والمناخية، ولكي توضح كيف تعاملت الصين مع هذا الواقع المتغير وكيف كيفت سياستها مع القوى الدولية والإقليمية، وكان من نماذج هذا ما عبرت عنه دورية Contemporary International Relations في الدراسة التي نشرتها تحت عنوان دال: China's foreign strategy: constantly deepening and broadening نستطيع أن نستخلص كيف تعاملت الصين مع ما أسمته بيانات الحزب "التطورات السريعة والعميقة".

١- فقد عمقت الصين فهمها للتطورات والتغيرات العظمى في العالم، حيث فهمت بشكل عميق التأثير التاريخي للأزمة المالية العالمية والمستقبل متعدد الأطراف الذي أصبح أكيدًا بشكل كبير، وأن هناك بعض الملامح لاتجاهات جديدة تستحق درجة عالية من الانتباه، كما أصبح التنافس على القوة القومية الشاملة أكثر حدة وتعقيدًا في ظل الظروف الجديدة. كما ظهرت اتجاهات جديدة في توازنات القوى الدولية، وقد اتخذت المواجهة العالمية للأفكار والملامح الثقافية أبعادًا جديدة وأصبحت القوى النامية تطالب بشكل أكبر بالمشاركة المتساوية في الشؤون الدولية والدعوات العالمية لدعم الديمقراطية في العلاقات الدولية.

٢- وقد اعترفت الصين بأن التغيرات المهمة في الوضع العالمي قد قدمت للصين فرصًا وتحديات جديدة، وحيث أصبحت الصين في لحظة حاسمة في تناول الأزمة المالية العالمية والاحتفاظ بنمو اقتصادى سريع ومستقر نسبيًا. ومثلما عبر رئيس وزراء الصين أن الأزمة قد أتت إلى الصين بصعوبات وتحديات غير مسبوقة كما جاءت في لحظة حرجية في نمو الصين وإعادة بنائها الاقتصادى.

ومن ناحية أخرى فلقد أدركت الصين أن من واجبها أن ترى في هذه الظروف فرصًا أكثر مما ترى من التحديات، وأنه "إذا تعاملنا مع التغيرات بشكل مناسب فإن النمو السريع في السنوات القادمة سوف يضع أساسًا تاريخيًا متينًا لإحياء عظيم للأمة الصينية".

٣- كذلك أصبحت الصين واعية بشكل واضح بأنها ما زالت أكبر دولة نامية في العالم وأن المشكلات التى ستواجه عملية التنمية ستكون نادرة على كل من المستوى والتعدد. وعندما التقى مع الرئيس الأمريكى باراك أوباما، قال رئيس الوزراء الصينى: إنه "لا يؤيد ما يسمى بمجموعة الـ G2 حيث إن الصين ما زالت بلدًا ناميًا في المدى البعيد وأنتا لن تتحالف مع أى بلد لتحكم العالم، فإنه من الصعب على الصين أن تتحمل مسؤولية أكبر من مستوى نموها".

ومثلما أكد الرئيس الصينى هو جين تاو أن مستقبل الصين ومصيرها إنها يرتبط بشكل كبير بمستقبل ومصير العالم، وفي خلفية تعميق العولمة العالمية فإن نمو كل بلد يرتبط بشكل وثيق بالآخرين، وهكذا فإن نمو الصين لا ينفصل عن التنمية العالمية. وأن نمو العالم لا ينفصل عن نمو الصين وكلما تطورت الصين كلما عظمت مساهمتها في العالم مقدمة له فرصًا أعظم، كذلك ركز أن أمن الدول والبلدان لم يكن أكثر اتصالًا بشكل وثيق كما هو اليوم، فالأمن ليس أمرًا منفصلًا وليس قضية صفرية مطلقة Zero sum فبدون السلام والاستقرار الإقليمى فإنه ليس هناك أمن أو استقرار لأى بلد، وهذا يظهر أن الصين قد ربطت عضويًا أمنها القومى بالأمن العالمى.

وفى هذا الإطار فقد طورت الصين علاقاتها مع القوى العالمية وفى مقدمتها الولايات

المتحدة الأمريكية وهو ما عكسته الزيارات المتبادلة بين الرئيسين الأمريكى والصينى وغيرهم من المسئولين، كذلك نمت الصين بشكل نشط علاقات أكثر نضجاً واستقراراً للمشاركة الإستراتيجية الصينية الروسية ودعمت التعاون الإستراتيجى والثقة المتبادلة، وفى عام ٢٠٠٩ بلغ حجم التجارة الثنائية ٤٠٠ بليون دولار أمريكى، كذلك اهتمت الصين بالتطور المستقر للعلاقات الصينية الشاملة والمشاركة الإستراتيجية مع الاتحاد الأوروبى وتبادل المسئولون الكبار الزيارات المتعددة وتوصلوا إلى إجماع شامل على تنمية التعددية واستعادة الاقتصاد العالمى لصحته.

وينطبق ذلك على علاقات الصين مع اليابان وأستراليا واتجاهها انجها إيجابياً، وخلقت الصين بشكل نشط ظروفًا للاتصال المباشر بين كوريا الشمالية والولايات المتحدة ولدفع إقامة نظام يحافظ على السلام فى شبه الجزيرة الكورية. واحترمت الصين مبدأ نزع السلاح من شبه الجزيرة ودعت إلى التشاور والحوار لتحقيق الكامل لأهداف المحادثات السادسة. كذلك حققت الصين تقدمًا جديدًا فى التنسيق والتعاون مع البلدان النامية، وفى مواجهة الحاجة إلى إصلاح النظام المالى العالمى والتغير المناخى والمشكلات العالمية الأخرى، فالصين والهند والبرازيل وروسيا أسسوا بشكل تدريجى آلية للتنسيق بين رؤساء الدول ووزراء الخارجية والمالية على أساس من قاعدة BRICs.

كذلك عمقت الصين تعاونها الشامل مع أفريقيا على أساس من الثقة المتبادلة والتعاون الإستراتيجى، كذلك تعتبر الصين أن مصالحها وتأثيرها قد توسعت فى أمريكا اللاتينية وتم تبادل الزيارات على مستويات عالية وبشكل متكرر.

وهكذا يجد الفكر الصينى الخطوط التى اهتدى بها وهو يتابع التغيرات السريعة والعميقة فى العلاقات والقوى الدولية، والأزمات التى تواجهها وفى مقدمتها الأزمة المالية العالمية، وهى التغيرات التى مثلما ترى فيها الصين تحديات ترى فيها فرصًا للحد والتقدم. وأبرز ما يبدو فى الفكر الصينى هو إدراكه للتداخل الوثيق بين مستقبل الصين ومستقبل العالم وربطها أمتها القومى بأمن العالم. وباستعراض ما حققته الصين من علاقات متقدمة مستقرة مع القوى العالمية فى أمريكا، والاتحاد الأوروبى، وروسيا

واليابان ومجموعة من الدول النامية الجديدة المعروفة بـ BRICs، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية، إنها تؤكد العوامل الموجهة للسياسة الخارجية الصينية وهو أن الهدف الرئيسى للصين هو النمو والإبقاء على معدلاته إنها يعتمد على بيئة إقليمية وعالمية سليمة. كذلك يلفت النظر حرص الصين أن تتكرر من القول بأنها "سوف تحكم العالم" إذ إنها، مع الولايات المتحدة، أصبحت تشكل G2 وما يحمله هذا من معاني السيطرة العالمية.

دفعه جديدة للعلاقات الروسية الأمريكية

كان مما ورثه "باراك أوباما" عن سلفه "جورج بوش" علاقات متوترة مع روسيا الاتحادية جعلت المراقبين يتحدثون عن "حرب باردة جديدة" ووصلت قممتها في التدخل الروسى بقوة في جورجيا وفي أغسطس ٢٠٠٨ غير أن "باراك أوباما" "بنتهجه الجديد" الذى جاء به في إدارة علاقات أمريكا مع العالم، اتجه إلى "إطلاق" العلاقات الأمريكية الروسية، وفي هذا الاتجاه قدم أوباما "عربونا" إلى موسكو وذلك بإلغائه للمشروع الأمريكى الذى كانت إدارة "بوش" قد شرعت فيه بإقامة درع للصواريخ مضادة في كل من بولندا وتشيكيا وهو ما قاومته روسيا واعتبرته تهديداً لأمنها القومى، وقد جاءت خطوة "أوباما" لكى تفتح الطريق لتطورات إيجابية بين البلدين.

وفي البداية وعندما ناقش أوباما العلاقات مع روسيا حدد الأهداف الأمريكية من هذه العلاقة بقوله: "إذا أخذنا في الاعتبار أولويات الأمن القومى للولايات المتحدة ومنع انتشار الأسلحة النووية ومسألة إيران وكوريا الشمالية والإرهاب وأفغانستان سنجنى الكثير من التعاون مع روسيا" ويبدو أن ما توقعه أوباما أصبح في طريقة للتحقيق. ففى مارس ٢٠٠٨ وبعد مفاوضات شاقة لمدة عام لعب فيها الرئيس الأمريكى والروسى دورًا شخصيًا توصلت القوتان إلى معاهدة ستارت ٢ والتي نصت على خفض أسلحتها الإستراتيجية محورًا رئيسيًا في توجيه العلاقات بين القوتين.

ولا يمكن لأى مراقب لتطور العلاقات بين أمريكا وروسيا إلا أن يربط بين التوصل إلى اتفاقية ستارت ٢، وقبله القرار الأمريكى بتعليق إنشاء نظام الصواريخ المضادة في

بولندا وتشيكيا وبين التحول في الموقف الروسى تجاه قضية جوهرية بالنسبة للولايات المتحدة والغرب وهى قضية البرنامج النووى الإيراني وكانت روسيا تعارض فرض عقوبات على إيران، وتبدى استعدادها لتزويد إيران بصواريخ S300، إلا أن روسيا وافقت على قرار مجلس الأمن ١٩٢٩ بفرض عقوبات على إيران، كما أعلنت وقفها تزويد إيران بصواريخ S300، وهو ما يحقق هدفًا أمريكيًا كانت تسعى إليه على مدى عام كامل لضمان تأييد كل من روسيا والصين قرار العقوبات.

ونتيجة قمة "باراك" و"ميدفيديف" في واشنطن في ٢٤ يونيو ٢٠١٠ لكى تمثل اللقاء السابع بين الرئيسين، واللقاءات التى وصفها راسميون أمريكيون بأنها حققت علاقات قوية ووثيقة على المستوى الشخصى إلى حد استثنائى. غير أنه إذا كان "باراك أوباما" قد حصد ثمار هذه العلاقة من الرئيس الروسى، فإن هدف "ميدفيديف" من هذه الزيارة هو أن يحصد ثمارها بالنسبة إلى روسيا ليس فقط على مستوى السياسة، ولكن أساسًا على المستوى الاقتصادى والتجارى والتكنولوجى.

وتجدر الإشارة على أن زيارة "ميدفيديف" لواشنطن قد بدأت بزيارة "سليكون فالى" عاصمة الصناعات التكنولوجية الواقعة فى ولاية كاليفورنيا وهو ما يرمز إلى تطلع "ميدفيديف" إلى مساهمة أمريكية فى التحديث التكنولوجى فى روسيا وأثر زيارة "ميدفيديف" لقرممان أعلنت مجموعة تجهيزات الاتصالات "سيسكو" أنها تعزم استثمار بليون دولار فى روسيا فى مجال تطوير التكنولوجيات الحديثة.

كما يلاحظ على المستوى التجارى زيارة "ميدفيديف"، بصحبة أوباما، مقر غرفة التجارة الأمريكية، حيث يتطلع "ميدفيديف" لدفع العلاقات التجارية بين البلدين، فعلى الرغم من أن حجم التجارة قد بلغ ٢٤ بليون دولار فى العام الماضى، وهو ضعف ما كان فى العامين الماضيين، ولكنه ما زال أقل مع حجم التجارة الأمريكى مع دول مثل البرازيل وتايوان وكوريا الجنوبية وجزء ضئيل من ٣٦٦ بليون وهو حجم التجارة مع الصين العام الماضى.

أما الاهتمام الروسى الثانى فى المجال الاقتصادى والتجارى، فهو الحصول على الدعم الأمريكى لانضمام روسيا إلى منظمة التجارة العالمية وهو ما تسعى إليه روسيا على مدى العقدین الأخيرین وتوقع أن تحصل عليه عام ٢٠١١.

ومن ناحيته أعلن أوباما أن روسيا تشتري ٥ طائرات بوينج بأربعة ملايين دولار بما يوفر ٤٤ ألف وظيفة للأمريكيين في إطار مجموعة واسعة من الاتفاقات التجارية والاستثمارية الكبيرة.

على أية حال فإنه إذا كانت التطورات الأخيرة تبدو مبشرة في العلاقات الأمريكية الروسية إلا أنها لا تخلو من عناصر التعقيد، سياسياً حول مناطق آسيا الوسطى وخاصة حدود جورجيا التي تعتبرها روسيا نطاقها المباشر أو يعتبر "ميدفيدف" هي zone of privilege interests وتحمل حساسية كبيرة تجاه أى تدخل أمريكى أو أوروبى فيه، وهو الوضع الذى وصفه مسئول أمريكى بأننا على خلاف جوهرى وخاصة جورجيا، أما على المستوى ما تطمح إليه روسيا من استثمارات أمريكية فإن الخبرات يتشككون في مدى إقبال المستثمرين الأمريكيين للعمل في روسيا باعتبار افتقار البيئة الروسية على حكم القانون، والتضييق على رجال الأعمال الروس الذى وصل إلى حد وضع عدا وشخصيات بارزة في السجون، وأن كان هذا تم في عهد رئاسة "بوتين" ضمن سياسة قبضته القوية على الحياة السياسية والاقتصادية الروسية ومكافحته لرأساهم لواردات المان الروسى oligarchs على المؤسسات الإستراتيجية الاقتصادية الروسية، وهو ما جعل أحد كبار المستثمرين الأمريكيين في روسيا بشن حملة تحذر فيها المستثمرين الأمريكيين قائلاً: إن ميدفيدف يقول كلاماً حسناً ولكن الفارق بين الكلمات والأفعال كبيراً وأن نصيحته للشركات التكنولوجية الأمريكية هي أن تبعد عن روسيا؛ لأنه من غير العقل الذهاب هناك، فهم لا يخطروا فقط بأموالهم ولكن أيضاً بحياة موظفيهم.

هذا الخلاف اعترف به أوباما أيضاً حين قال: "إن الجانبيين ليسا متفقين في كل شيء"، وأن بلدنا مختلفين على عدد من القضايا من بينها جورجيا وقد ناقشنا هذه الخلافات بصراحة ولكننا أقمنا إطاراً سليماً للتعاون الإستراتيجى".

هوامش على القمة الأمريكية الروسية

-١-

كان من أكثر التحديات التي واجهت الولايات المتحدة والغرب بعد انهيار الاتحاد السوفيتي وانتهاء الحرب الباردة هو كيف يستوعبون ويدمجون وريثه - روسيا الاتحادية - في النظام الدولي الجديد بقيادة الولايات المتحدة والغرب. في السنوات الأولى التي أعقبت غياب الاتحاد السوفيتي، والتي حكم فيها "بوريس يلتسن"، بدأ الزعيم الروسي الجديد متعاونًا بل وحريصًا على أن يثبت للولايات المتحدة على إنه حليف يمكن الاعتماد عليه، وهكذا بدت روسيا الاتحادية في عهدها الجديد وفي ظل رئاسة "يلتسن" كدولة تابعة بشكل جعلها تفقد مكانتها ودورها الدولي، وضاعف من هذا تدهور الأوضاع الداخلية وتلنى الاقتصاد الروسي ومستويات المعيشة، وانتشار الفساد وتحكم رجال الأعمال في الاقتصاد وضعت الإدارة المركزية بل كادت روسيا ذاتها تنفك إلى أقاليم مستقلة وانعكس كل هذا على القوة العسكرية الروسية والجيش الروسي الذي كان يمثل قوة عسكرية عالمية في العهد السوفيتي.

وقد استمر هذا التراجع الداخلى والخارجى حتى نهاية التسعينات وحيث حركت الأوضاع المتتنية المشاعر القومية الروسية وبدا هذا في إبعاد وزير الخارجية الروسي "كوزيروف" الذى كان يتبنى نهج التعاون المطلق مع الغرب، وكان يعتبر أن غداصة الغرب يعنى الوقوف ضد تيار التقدم البشرى وقد حاول "ليفجينى بريماكوف"، وهو من

شخصيات العهد السوفيتي، إعادة ترتيب الأوضاع عندما أصبح وزيراً للخارجية ثم رئيساً للوزراء، إلا أن تصحيح الأوضاع كان يتطلب قيادة وإدارة جديدة وهو ما تحقق بتولى رئيس شاب هو "فلاديمير بوتين" خلفاً "لبوريس يلتسن"، وجاء "بوتين" مصمماً على تصحيح الأوضاع الداخلية وخاصة الاقتصاد الروسى، وتأكيد مركزية الدولة، ومقاومة أباطرة المال Oligarchies والفساد والتحكم فى المراكز والمصالح الاقتصادية الاستراتيجية مثل البترول والغاز، وساعده على إحياء الاقتصاد الروسى وتسديد روسيا لديونها الخارجية، كذلك ركز على المستويات والقدرات الإستراتيجية، وكان لا بد أن ينعكس هذا على سياسة روسيا الخارجية ودورها ومكانتها الدولية، وبدأ هذا فى اتباع "بوتين" لسياسات ومواقف خارجية مستقلة فى قضايا إقليمية ودولية بدت مناوئة للولايات المتحدة والغرب مثل استقلال كوسوفو، وتوسيع الناتو، وقضايا إقليمية مثل الشرق الأوسط، وإيران، وأهم من هذا المشروع الأمريكى لإقامة صواريخ مضادة فى شرق أوروبا وتأكيد دور روسيا فى نطاقها الجغرافى المباشر أو ما يعرف "بجوارها القريب" أو privileged interest الأمر الذى بلغ ذروته فى الحرب الروسية ضد جورجيا الحليف الإستراتيجى الأمريكى فى أغسطس ٢٠٠٨.

وهكذا شهدت نهاية إدارة "جورج بوش" الابن علاقات متوترة مع روسيا، وعلى مستوى آخر توافق هذا مع مجيء رئيس جديد هو "باراك أوباما" فى الولايات المتحدة و"فلاديمير ميديفيد" فى روسيا.

وبالنسبة للرئيس الأمريكى فقد جاء بنهج جديد فى السياسة الخارجية الأمريكية تتضمن تصحيح علاقات أمريكا بالعالم والانفتاح والحوار وخاصة مع قوى دولية منها روسيا والصين، وفى لقائه مع الرئيس الروسى "ميديفيد" فى لندن فى إبريل الماضى خلال اجتماع مجموعة العشرين وعده "أوباما" بأن واشنطن سوف تساعد روسيا على الانضمام لمنظمة التجارة العالمية، وضمان تصديق واشنطن على المعاهدة الشاملة للتجارب النووية، وإحياء اتفاقية التعاون الأمريكى الروسى حول التعاون النووى المدنى، وينطلق

موقف إدارة "أوباما" عما صرح به "ويليام بيرنز" وكيل وزارة الخارجية الأمريكية بأن ما يجمع الولايات المتحدة وروسيا أكثر مما يفرقهما وكذلك إدراك واشنطن أن هناك قضايا عديدة تحتاج فيها إلى تعاون روسيا مثل الأمن النووي وأمن الطاقة، والتغير المناخي والاتجار في البشر وغسيل الأموال والاتجار في المخدرات والأسلحة الصغيرة، هذا فضلاً عن قضية أفغانستان، التي أبدت فيها موسكو تعاونها بالفعل بالسماح بمرور الإمدادات الأمريكية إلى أفغانستان، وواضح أن دوافع القادة الروس في هذا أنهم لا يودون أن يروا جهود أمريكا والغرب لاستقرار أفغانستان قد فشلت، إذ إن معنى هذا تعريض حدود روسيا الجنوبية لتهديد أفغانستان ممزقة أو في قبضة طالبان، غير أنه كما يعبر خبراء أمريكيون في الشؤون الروسية الأمريكية فإن الأولوية الأولى في العلاقات المقبلة بين 'موسكو وواشنطن هي التوصل إلى اتفاقية بديلة عن اتفاقية ستارت ١ لعام ١٩٩١ والتي تنقضي في ديسمبر هذا العام.

ولقد بدأت بالفعل في جنيف المحادثات بين الخبراء الأمريكيين والروس الذين توحى تصريحاتهم أن العمل يتقدم بشكل إيجابي، غير أن الأمر في هذا لا يتخلو من إشكاليات، ففي الوقت الذي تعبر فيه تصريحات الرئيس الروسي عن تحسن المناخ المحيط بالحوار الأمريكي الروسي للتوصل إلى اتفاق أكثر طموحاً لضبط التسليح الاستراتيجي إلا أنه قد ربط هذا المشروع الأمريكي لإقامة نظام صواريخ في شرق أوروبا، كما قاوم بشدة جهود إدارة "أوباما" لربط خطط الولايات المتحدة لنشر الصواريخ في شرق أوروبا بتقدم قضية البرنامج النووي الإيراني.

ونتصور أنه ثمة تماثلاً بين جهود إعادة ترتيب العلاقات بين القوتين اليوم، وبين ما كان عليه الحال في أوائل السبعينات عندما اتجهت القوتان إلى إعادة ترتيب علاقتهما ودخول عصر الوفاق، ولهذا كان من أهم ما صدر عن مؤتمر القمة السوفيتية الأمريكية عام ١٩٧٢ هو اتفاقية خفض الأسلحة الاستراتيجية Start ١ واتفاقية منع الحرب النووية في قمة واشنطن عام ١٩٧٣، ولهذا نجد أن ما يشغل كل من واشنطن وموسكو اليوم هو

الإعداد لاتفاقية بديلة لاتفاقية Start 1 التى ينقضى أجلها فى ديسمبر من هذا العام. فى سياق العلاقات الأمريكية السوفيتية أيضًا خلال السبعينات كان من أسباب تراجعها ما أصدره الكونجرس الأمريكى بما عرف بتعديل جاكسون - فيتيك الذى حجب عن الاتحاد السوفيتى شرط الدولة الأولى بالرعاية most favoured nation، ولا شك أن إلغاء هذا التعديل الذى ما زال قائمًا سيكون من اللفتات المطلوبة من واشنطن من أجل طى صفحة جديدة فى العلاقات.

أمريكا وروسيا: سيناريوهات المستقبل

على الرغم من النشوة التي سادت الولايات المتحدة في أعقاب انهيار الاتحاد السوفيتي وحيث بدت القوة الأعظم الوحيدة في العالم إلا أن سؤالاً إستراتيجياً حاسماً ظل يراود الإدارات الأمريكية المتعاقبة ابتداء من إدارة "جورج بوش" الأب التي ورثت مسئولية إدارة العلاقات مع القوة التي ورثت الاتحاد السوفيتي وهي روسيا الاتحادية، ودار هذا السؤال حول ما إذا كان على الولايات المتحدة أن تعامل روسيا كشريك Partner أو خصم Adversary وقد خفف من وقع هذا السؤال تولى "فلاديمير يلتسن" رئاسة روسيا الاتحادية وحيث بدا للولايات المتحدة أنه يطبق السياسات التي تبناها وتدعو إليها أمريكا سواء في الاقتصاد والسوق الحر أو في السياسة الخارجية التي حاول يلتسن أن يثبت أنه شريك يعتمد عليه لأمريكا والغرب. غير أنه مع نهاية التسعينات ثار الشعور القومي في روسيا ضد ما بدأ من تراجع مكانة ونفوذ روسيا الدولي، وأخرج "يلتسن" وزير خارجيته "ديمترى كوزيروف" الذي كان يعتقد أن محاصمة أمريكا والغرب هو العمل ضد مجرى التقدم الإنساني، وفي نهاية التسعينيات أيضاً جاء "إيفغيني بريماكوف" بتاريخه في العهد السوفيتي لكي يحاول إعادة التوازن لسياسة روسيا الخارجية وذهب إلى الدعوة إلى إقامة محور بين روسيا والصين والهند.

غير أن التطور الحقيقي جاء مع تولى شخصية روسية شابة هو "فلاديمير بوتين" الذي جاء بتصميم على استعادة قوة ومكانة روسيا الدولية ولكي يبشر بإنهاء عهد المهانة الروسية، فضلاً عن سياسته الداخلية في استعادة سلطة الكرملين ومحاربة الفساد وأباطرة المال والسيطرة على مراكز القوة الروسية وخاصة في مجال الغاز والبترول. وفي قضايا

إقليمية ودولية مثل إيران والشرق الأوسط مارس "بوتين" سياسات مناوئة للولايات المتحدة، وصدرت عنه تصريحات تنتقد بشدة سياسة القطب الواحد والهيمنة الأمريكية. وقد جاءت الحرب الروسية على جورجيا في أغسطس ٢٠٠٨ لكي تعبر عن غضب روسيا من السياسات الأمريكية ابتداء من استقلال كوسوفو إلى توسيع الناتو ليصل إلى حدود روسيا وبناء نظام الدفاع الصاروخي في بولندا وتشيكيا والذي اعتبره "بوتي"ن موجهًا إلى روسيا.

وهكذا ورث الرئيس الأمريكي الجديد أوباما، من بين ما ورث، علاقات متوترة مع روسيا وأصبح السؤال حول كيفية إدارة العلاقات معها أكثر إلحاحًا. في هذا السياق ناقش بعض الخبراء الأمريكيين عدد من السيناريوهات المتوقعة لمستقبل العلاقة مع روسيا وقدموا في هذا توقعين، السيناريو الأول هو سيناريو التعاون وخاصة في وقت الانهيار المالي وهو ما عبر عنه "هنري كيسنجر" خلال رحلته إلى موسكو حين اعتبر الأزمة المالية العالمية قد تؤدي إلى عصر المصالح المتقاربة بين البلدين، أو كما عبر خير ألماني من "أنا جميعا أصبحنا ضعفاء فقد أصبحنا جميعًا فقراء"، في إطار هذا السيناريو فإن واشنطن قد تبطئ برنامجها الزمني حول توسيع الناتو والدفاع الصاروخي في الوقت الذي توجّل فيه روسيا حلمها في استعادة ما تسميه "منطقة النفوذ المتميزة" *The Privileged Sphere of Influence* والذي تمتع به الاتحاد السوفيتي. في إطار هذا السيناريو أيضًا فإن معركة الأفكار داخل الكرملين قد تتحول بعيدا عن العزلة وما يسميه الخبراء "الفراغ الإمبريالية" وكما عبر أحد مستشاري "ميدفيدف" أنه "إذا ما تعاملنا مع الأزمة بعزل أنفسنا وإذا لم نتعلم من دروس ما تم فعلًا فإن مستقبل روسيا يمكن أن يكون تكرارًا لمصير الاتحاد السوفيتي، ولا أظن أننا أغنياء إلى هذا الحد". أما السيناريو الآخر الذي يراه البعض اختيار التحصن *Retrenchment* والقومية، فالمصادر المحدودة قد تعني سلوكًا أكثر أنانية خاصة وأن الكثير من الروس يرون الحرب في أغسطس الماضي أنها قد استعادت مكان روسيا المستحق في العالم، وأن روسيا قد عادت وهذا لن يتغير.

فأي سيناريو أكثر احتمالًا؟ بلادة فإن "بوتين" و"ميدفيدف" مستعدون لأن يذافعوا عن قوتهم السياسية وإن كانوا يبدون في حالة من العصية وخاصة بعد تراجع مصادر

البتروال الأمر الذى يدفعهم إلى سياسة خارجية أكثر خفوتاً، وقد يدعم هذا الاتجاه مجيء أوباما والإشارات المشجعة التى تصدر سواء حول مجمل سياسته الخارجية أو تجاه روسيا، وربما كان هذا هو الذى دفع روسيا إلى الإعلان عن تعليق نشر صواريخ إسكندر فى كالينجراد. وقد يكون لدى الولايات المتحدة الكثير لتكسبه من تعاون مع روسيا فهى تريد مساعدتها حول البرنامج النووى الإيرانى، كما قد تحتاج وكذا حلف الأطلنطى لمزيد من طرق الإمدادات إلى أفغانستان وخاصة بعد الأخطار التى تتعرض لها هذه الإمدادات من باكستان. وهو ما أعلنت عنه روسيا مؤخراً عن استعدادها لنقل الإمدادات غير العسكرية الأمريكية إلى أفغانستان عبر روسيا. ومع وصول "بارك أوباما" إلى البيت الأبيض فإن ثمة إمكانية للحول الوسط حول أمرين لها أهمية حقيقية بالنسبة لروسيا: الامتداد المحتمل للثأر فى أوكرانيا وجورجيا، وخطط الولايات المتحدة لإقامة تسهيلات للصواريخ الدفاعية فى بولندا وجمهورية التشيك، هاتين القضيتين هما ما يجعل خبراء أمريكيين يعبرون عن أنه إذا أرادت الولايات المتحدة أن تنال تأييد روسيا حول قضاياها الحيوية فإن هذا سيتطلب نوعاً من تبادل المصالح حول قضايا تعتبرها روسيا حيوية بالنسبة لها، وعلى هذا فإن على إدارة أوباما أن تقرر ما أولوياتها فى العلاقة الأمريكية الروسية، فإذا كان من الصعب على الولايات المتحدة أن تتخلى عن التزاماتها ومعاهداتها مع شرق أوروبا أو التضحية باستقلال أوكرانيا وجورجيا، إلا أن فى استطاعتها تقديم العديد من الحوافز لروسيا مثل تأييد انضمامها لمنظمة التجارة العالمية ووضع الضوابط على منشآت الدفاع الصاروخى البلاستيكية فى أوروبا وإبطاء مدى توسيع الناتو.

تحديث روسيا بين مدرستين

منذ عصر القيصر بيتر الأعظم وروسيا ونخبها في جدال حول هويتها الحضارية: هل تنتمي إلى الغرب، وإن لم تكن كذلك فألى أين تنتمي؟ يتوازى مع هذا الجدل ويتفرع عنه الجدل حول تحديث روسيا Modernisation، وهو الجدل الذى تجدد مع عهد "بوتين" و"ميدفيدف"، وحيث عقدت مئات الندوات والمؤتمرات حول قضية التحديث. فى هذا الجدل لم يكن الخلاف حول ضرورة الحاجة إلى التحديث وإنما حول النهج الذى يأخذه. (راجع: والتر لأكبر، فورين آفيرز. نوفمبر - ديسمبر ٢٠١٠). فى هذا الشأن ظهرت مدرستان. ترجح المدرسة الأولى ضرورة أن يجرى التحديث من أعلى إلى أسفل وإن الدولة يجب أن تكون هى الفاعل الرئيسى فى العملية مع الحد الأدنى من التغيير السياسى، وهو النهج السلطوى فى التحديث الذى يسميه أيضًا بوتين "التدخل الراسى للدولة" Vertical State intervention، ويقر أيضًا هذه المدرسة أن روسيا تحتاج بالتأكيد التكنولوجيا النووية ولكن بدون ديمقراطية Democratization ذلك أن تقاليد روسيا ليست هى تقاليد الغرب، وفى حالة الدولة الروسية، فإن المزيد من الديمقراطية سيكون ضارًا بل ويمكن أن يكون قاضيًا. وهم يجادلون أنه حتى فى العديد من الدول الغربية فإن الدولة تلعب دورًا مركزيًا فى عملية التحديث وهم ما عبر عنه "سيركوف" نائب "بوتين". ولا يعارض هذا المعسكر نقل التكنولوجيا من الغرب، فهم فى الحقيقة يدافعون عن ذلك ولكنهم يجادلون أن التكنولوجيا الحديثة مثل تكنولوجيا المعلومات المتقدمة يجب أن تدخل أولًا فى الجيش والذى يعتقدون أنه مهياً لاستيعابها أكثر من القطاع الخاص أو شبه الخاص. أما فيما يتعلق بالاستثمار الغربى فإن "بوتين" ومدرسته يعتقدون

أن هذا سيحدث أحياناً في الاعتبار الحالة الحرجة للاقتصاديات الغربية وبحتم الشغوف عن مشروعات مريجة، وفي كل الحالات فإن الاستثمار الغربى يحتاج إلى استقرار سياسى فوق كل شىء. والذي تقدمه روسيا من خلال نظام سلطوى أكثر من فوضى ديمقراطية. إضافة إلى ذلك فإن المدرسة التى تركز على دور الدولة تجادل أن التحديث رغم أنه جوهري إلا أنه من الأفضل أن يتقدم بشكل بطيء وهو ما جعل "بوتين" يقول: "إننا لا نحتاج إلى قفزات" ومعلوم إنه من الضحايا المحتملين للتحديث هم بيروقراطى الدولة والمشروعات غير الكفو والكثيرون الذين يزدهرون في ظلها والاحتكارات الاقتصادية المتعددة والجزء الأكبر من المجتمع الروسى الذين لديهم مقاومة غريزة للتجديد هذا فضلاً عن النخبة الروسية السياسية، الذين لديهم مصلحة خاصة في الإبقاء على الوضع الراهن. وبطبيعة الحال فإن الوضع كان سيختلف إن لم تكن روسيا غنية بمصادر الغاز والبترو لتصديرها، ولكن مع الدخل الثابت لسنوات طويلة مؤكدة وبدون الدخول في تجربة التحديث، فإنه ليس هناك ضرورة عاجلة للإصلاح.

أما المدرسة الثانية الأكثر طموحاً وجراً التى تفضل تحديثاً عميقاً، وهى المدرسة التى تتكون من خبراء الإدارة والليبراليين الاقتصاديين الروس، فهى ابتداء لا تتصور ديمقراطية سياسية على نفس خطوط النموذج الأوروبى ولكنهم يريدون بعض الخطوات في هذا الاتجاه وهم يجادلون أن التحديث في السنوات الأخيرة لم يتحقق جزئياً؛ لأنه كان محدوداً ببعض القطاعات أو فروع الاقتصاد وطُبق بدون منافسة. وعندهم أن التكنولوجيا المتقدمة يمكن أن تشتري أو تقترض أو حتى تسرق، إلا أن الصناعات الروسية لم تكن قادرة على استيعاب التكنولوجيات الحديثة وتجعلها تعمل. كما أن بيروقراطية الدولة ليست قادرة على توجيه الموارد نحو التجديد، ولا أسواق رأس المال الروسية قد ظهرت اهتماماً كبيراً في الاستثمار تكنولوجيا إبداعية. كذلك يجادل هذا المعسكر أن الحجم الكبير من المستثمرين الأجانب، لن تأتى إلى روسيا حتى يتحققوا بشكل معقول من الأمان وأنها محميون بالقانون ولذلك فإن المحاكم الروسية يجب أن تكون مستقلة سياسياً، والأجهزة الأمنية عليها أن تقلل من تدخلها في الأنشطة التجارية وزيادة على ذلك وبشكل أوسع فإن مناخ أعمال مريح سوف يتطلب غياب توتر كبير بين روسيا والعالم الخارجى أى نوع من الوفاق.

على أية حال، وأيًا كان المعسكر الذى سيسود، التيار الأكثر محافظة الذى يمثلـه "بوتين" أو التيار الأكثر ميلاً للإصلاح الذى يرأسه "ميدفيدف"، فإن عملية التحديث فى روسيا لا مهرب منها على المدى الطويل، أما على المدى القصير فإن احتمالاتها ضئيلة، فالحاجة إلى تغير فى العقلية مطلوب من كل من الحكام والمحكومين، ومثل هذا التغير المجتمعى الأساسى يحدث ولكنه يحدث غالباً كنتيجة لحاجة عاجلة وبخطر واضح وحال وعاجل وأيًا منها ليس قائماً فى روسيا الآن.

إن التأمل فى هذا الجدل الذى يدور بين النخب الروسية حول التحديث يوحى بأنه ليس غريباً عن الجدل فى مصر حول قضايا أوسع: الحداثة أم الأصالة، غياب الدولة أم تدخلها، ديمقراطية كاملة أم تدريجية. وكما هو الحال فى روسيا، ورغم اختلاف الظروف، فإن هذا الجدل سيظل قائماً حتى يتحقق هذا "التغير فى عقلية المجتمع" وهذا التوافق المجتمعى حول هذه القضايا، وكلما حدث هذا فى المدى القصير كلما كان هذا أدعى إلى توفير ضمانات التقدم الحقيقى الذى طال انتظاره.

روسيا والناٲو: تعاون أم اختلاف

يثير انعقاد قمة الناٲو القادمة العديد من الأسئلة والملاحظات حول مستقبل حلف الأطلنٲى ودوره العالمى وعلاقاته بالقوى الدولية، ولعل من أبرز هذه القوى التى تتضمن إشكالية فى العلاقة معها هى روسيا الاتحادية. ومن المعروف أنه بعد انهيار الاتحاد السوفيتى كان الانشغال الأساسى للولايات المتحدة والغرب هو كيف يمكن إدخال روسيا الاتحادية التى ورثت الاتحاد السوفيتى ضمن النظام السياسى والأمنى الأوروبى. وفى الحقبة التى شغل فيها الرئيس الروسى "بوريس يلتسن" كانت سياسته قائمة على التعاون شبه الكامل مع الولايات المتحدة والغرب وتقديم روسيا كحليف يعتمد عليه. غير أن الغيوم بدأت تظهر مع تولى "فلاديمير بوتن" الرئاسة واتجاهه إلى التأكيد على روسيا كقوة عالمية وعلى دروها ومساهماتها فى القضايا العالمية.

وفى إطار هذا المفهوم ظهرت توترات فى العلاقة مع الولايات المتحدة الأمريكية والغرب وكان من عناصر هذا التوتر اعتراض روسيا على اتجاه حلف الناٲو إلى التوسع شرقاً وفى مناطق كانت ضمن الاتحاد السوفيتى السابق ويشكل اعتبر تهديداً للأمن القومى الروسى غير أن هذا لم يمنع من محاولات تكيف العلاقة بين روسيا والناٲو وكان من نتيجة هذه المحاولات إنشاء ما سُمى بـ "مجلس الناٲو - روسيا" Nato-Russia council. ويستوقف النظر فيما يتعلق برؤية حلف الناٲو بمستقبل العلاقة مع روسيا هو ما ذكره مؤخراً Andres Fogh Rasmussen السكرتير العام لحلف الناٲو الذى بدأ عمله وخطابه كسكرتير عام للناٲو منذ عام مضى تركيزه على العلاقة بين الناٲو وروسيا واعتقاده أنها تمثل أمراً حاسماً ليس فقط للأمن الأوروبى بل والعالمى. وفى هذا الوقت

اعتبر أن ثمة حاجة عاجلة أن العلاقة تحتاج إلى إصلاح وأن الناتو وروسيا يجب أن يبدأ في "علاقة جديدة".

وبعد هذا العام يعود Rasmussen إلى تعريف هذه العلاقة الجديدة والأسس التي تستند عليها ونطاق ومجالات التعاون العمل بينها. ومن أهم هذه المجالات هو محاربة الإرهاب باعتبار أنه لعنة تؤثر في كل الأمم وأنه يمكن فقط هزيمته إذا ما عملنا سوياً، وبنه السكرتير العام أن بلدان الناتو وروسيا قد اتفقوا على تقييم مشترك للتهديدات الإرهابية وأنهم يحددون خطة عملهم حول الإرهاب، وأن تقدمًا ملحوظًا قد تم حول عدد من المشروعات المشتركة مثل مواجهة التهديد والهجمات على البنية التحتية المتعلقة بالنقل الجماعي وعلى أماكن التجمعات العامة.

أما المجال الثاني للتعاون فهو منع الانتشار النووي باعتبار أن انتشار القدرات النووية والصواريخ البلاستيكية هو قلق كبير بالنسبة للمجتمع الدولي ككل وتهديد خطير ونامي لأراضي وسكان بلدان الناتو والاتحاد الأوروبي. وفي هذا الإطار فإن الخبراء من الناتو وروسيا قد التقوا عدة مرات لمناقشة كيف يمكن لبلدانهم مواجهة هذا التهديد معًا.

أما النطاق الثالث للتعاون وفقًا لـ Rasmussen فهو الاستقرار في أفغانستان واعتباره أن في هذا مصلحة لروسيا ومصلحة لحلفاء الناتو أيضًا. ومن مجالات التعاون في هذا قوة المساعدة الأمنية التي قادها الناتو ISAF من خلال الأراضي الروسية، الأمر الذي فتح خطأً إضافيًا مهمًا للاتصالات، ومشروع الناتو - روسيا لتقديم تدريب حول مقاومة المخدرات وهو المشروع الذي أنتج ١٨٠٠ متخرج.

ويضيف السكرتير العام للناتو "أننا لم نزد فقط من تعاوننا الأمني ولكن أيضًا أحينا مجلس الناتو - روسيا والذي يمثل المنبر الرئيسي لنقاشاتنا السياسية وعبر العام الماضي استطاع الجانبان أن يعمقا ويوسعا حوارهما وحيث أُجريت نقاش مفتوح وصريح وبناء حول نطاق عريض من اتهامات روسيا والحلفاء الأمنية وكذا حول الاقتراحات البناءة للتعامل مع هذه المشاغل.

وعلى الرغم من أن هذه النقاشات لم تؤد إلى تطابق وجهات النظر بين الناتو وروسيا

حول كل القضايا إلا أنها بالتأكيد قد ساعدت على بناء درجة عالية من الثقة المتبادلة بين الجانبين والتي ستفيد بالتأكيد تعاونهما في المستقبل.

كذلك يشير السكرتير العام Rasmussen إلى ما جرى من صياغة واستعراض مشترك للتحديات المشتركة للقرن ٢١ وهو ما ساعد على تهيئة المناخ لتعاون أوثق وعمل بينهما.

ويعتبر السكرتير العام أن علاقة الناتو وروسيا قد شهدت تقدماً في مجالات أخرى؛ فقد كان الناتو شفافاً مع روسيا حول تطور المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف وهو ما يأمل أن يشجع هذا لشفافية مماثلة من الشركاء الروس وهم يطورون وثائقهم الإستراتيجية ومشيئاً إلى أن الناتو قد قام بالتغلب على تآزم معاهدة القوات التقليدية في أوروبا.

وعلى الرغم من مجالات التعاون هذه إلا أن Rasmussen يعتبر أنها لا تخفي الصعاب التي ما زالت قائمة؛ فالخلفاء في الناتو ما زال لديهم اهتمامات ومشاكل حول جورجيا وحيث تقوم خلافات مبدئية في هذه القضية، كذلك تستمر روسيا أن يكون لديها أوجه قلقها وخاصة حول سياسة الباب المفتوح للحلف. غير أنه يعتبر أنه باستخدام مجلس الناتو - روسيا بشكل بناء بأنه يمكن التعامل مع أوجه القلق هذه بشكل مشترك في اتجاه حلها.

ويتعرض Rasmussen إلى مجال مهم في علاقة روسيا بحلف الأطلسي وهو مجال الدفاع الصاروخي Missile Defense ويعتبر أنه يمثل إمكانية لدعم التعاون، وفي هذا السياق يشير إلى رؤيته حول ما أسماه "بالسقف الأمني المشترك" الذي يمتد من "فانكوفر" إلى فلاديفوستوك والذي سوف يشهد مجتمعتنا الأوروبية وسطي يشارك في أمن حقيقي ضد التهديدات الحقيقية مستخدماً تكنولوجيا حقيقية.

وتتصور أن السكرتير العام للناتو يقدم رؤية متفائلة بعلاقات الحلف بروسيا الاتحادية فليس ثمة شك في المجالات التي عددها السكرتير العام للتعاون بين الجانبين ولكن هناك من جانب آخر الشكوك العميقة لدى روسيا حول توجه الحلف وامتداداته في مناطق تعتبرها روسيا مناطق نفوذها المباشر. وتصور أن التدخل العسكري الروسي في جورجيا

في أغسطس ٢٠٠٨ رغم أنه مر بدون أى تحد حقيقى من دول الناتو إلا أنه أنشأ أيضًا شكوك عميقة بين دول الناتو تجاه نوايا روسيا الاتحادية في هذه المنطقة والتي تصر دول الناتو على بناء علاقات تعاون مباشر معها. كذلك نتصور أنه رغم أن سكرتير عام الحلف قد استخدم قضية الصواريخ الدفاعية باعتبارها مجالاً لدعم التعاون، إلا أن هذا لا ينفى أن هذه القضية كانت موضوع خلاف عميق بين روسيا والولايات المتحدة ورغم أن إدارة أوباما قد غيرت من مشروع بناء الصواريخ في كل من بولندا والتشيك إلا أن الرؤية ما زالت مختلفة حول مستقبل ذلك المشروع.

الدور الأوروبي في عملية سلام الشرق الأوسط

أثار الاقتراح الذي قدمته السويد، باعتبارها رئيسة الاتحاد الأوروبي خلال الشهور الستة الماضية، وهو الاقتراح الذي تضمن الاعتراف بالقدس الشرقية للدولة الفلسطينية، ثم ما تعرض له هذا الاقتراح للتعديل من جانب مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي والذي جعل القدس عاصمة للدولتين، أثار هذا مجدداً النظر في الدور الأوروبي في عملية سلام الشرق الأوسط.

والواقع أن الأمر يستحق تتبع هذا الدور الذي نعتبر أن نقطة الانطلاق منه هو منذ خلال وبعد حرب أكتوبر ١٩٧٣ والتي أنتجت المقاطعة العربية للبترو، أدركت أوروبا الاعتماد المتبادل بين الأمن والسلام في الشرق الأوسط وبين الأمن الأوروبي. وقد انعكس هذا الإدراك على وثيقة البندقية عام ١٩٨٠ والتي أكدت فيها الدول الأوروبية هذا الارتباط واعترفت للمرة الأولى بالحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. غير أنه في الثمانينات والتسعينات ظل الموقف الأوروبي من الصراع العربي الإسرائيلي يتحدد بثلاث عوامل:

- الأول أن أوروبا اعتبرت أن الولايات المتحدة الأمريكية باعتبارها القوة الدولية العظمى، وباعتبار علاقتها بإسرائيل هي المؤهلة للتوصل إلى تسوية سلمية للصراع.
- وثانياً أن إسرائيل لم تكن تسمح أو تشجع بدور أوروبي في دبلوماسية الشرق الأوسط. تعتبر أن أوروبا غير حساسة للأمن الإسرائيلي، بل هي منحازة للعرب.

- أما العامل الثالث فهو أن الولايات المتحدة أيضًا لم تكن تشجع دورًا أوروبيًا وتنتظر فقط لأوروبا باعتبارها مانح مادي اقتصادي.

ومع بداية ٢٠٠٠ وبدأ إدراك أن الاحتكار الأمريكي لعملية السلام لم يشعر، كانت محاولة توسيع القاعدة الدولية لإدارة عملية السلام ومن هنا تم في عام ٢٠٠٢ تكوين الرباعية التي ساهم فيها الاتحاد الأوروبي إلى جانب روسيا والأمم المتحدة غير أنه في نظر الكثير من المراقبين فإن الرباعية واجتماعاتها لم تكن فعالة بل واشتكى بعض المصالحين فيها أن الولايات تستخدم الرباعية كمظلة لسياساتها بل إنها هي التي تضع بياناتها.

والآن يواجه الاتحاد الأوروبي بيئة دولية وإقليمية جديدة، فدوليًا جاءت إدارة جديدة للولايات المتحدة صممت منذ أيامها الأولى على إحياء عملية السلام على أساس مبدئي حل الدولتين، وتجميد بناء المستوطنات الإسرائيلية.

أما إقليميًا فكان مجيء حكومة من تحالف اليمين الإسرائيلي برئاسة "نتنياهو" المعروف جيدًا بمواقفه المناهضة لمطالبات سلام حقيقي، أما على المستوى الفلسطيني فقد تطور الانقسام الفلسطيني الذي زاد من تعقيد الموقف بل ومنح إسرائيل حجة أنه ليس لديها مفاوضات فلسطينية موحدة.

ماذا يعني هذا بالنسبة لدور الاتحاد، يعني أن الإدارة الأمريكية الجديدة تحتاج إلى دعم دولي وخاصة من حلفائها الأوروبيين وهو ما يفسر ذهاب المبعوث الأمريكي الخاص بالشرق الأوسط "روبرت ميتشل" بعد زيارته للمنطقة إلى الدول الأوروبية الأساسية وخاصة فرنسا وألمانيا والمملكة المتحدة لإحاطتهم بنتائج اتصالاته بأطراف النزاع والتنسيق معهم. أما بالنسبة للبيئة الإقليمية، فإنه يعني سياسة متساهلة تجاه إسرائيل، وفلسطينيًا دعم جهود مصر للمصالحة الفلسطينية لتحقيق المصالحة الوطنية وتشكيل حكومة وحدة وطنية فضلًا عن دعم السلطة الفلسطينية.

ومن الأمور المشجعة التي صدرت عن الاتحاد الأوروبي، هو موقفه من رفض المطلب الإسرائيلي لترقيع العلاقات مع الاتحاد، ففي مجلس رابطة العلاقات الإسرائيلية مع الاتحاد الأوروبي EU organization council في ١٥ يونيو ٢٠٠٩ أبلغ الاتحاد الأوروبي

إسرائيل أن علاقات أعمق ما زالت على المائدة ولكن على الحكومة الإسرائيلية أن تلتزم شكلاً كاملاً لعملية السلام لكي يتم التوصل إلى اتفاق.

أما التطور المهم الآخر فكان القرارات التي صدرت عن المجلس الأوروبي في ١٥ يونيو ٢٠٠٩ خلال اجتماعه في "لوكسمبرج" حيث تبنت مبادئ أوياما ورحبت التزام الولايات المتحدة بالمتابعة القوية لحل الدولتين. كذلك عبر الاتحاد الأوروبي عن استعداده للمساهمة في حل قضايا ما بعد الصراع. كذلك عبر المجلس عن قلقه العميق من النشاطات الاستيطانية الإسرائيلية، وهدم المنازل، وحثت الحكومة الإسرائيلية لكي تنهى فوراً النشاطات الاستيطانية بما فيها القدس الشرقية.

وكما ذكرنا فقد قدمت السويد اقتراحاً إلى مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في اجتماعه في ٨ ديسمبر يقضى بأن تكون القدس الشرقية عاصمة الدولة الفلسطينية، غير أن وزراء خارجية الاتحاد في البيان الذي أصدره يوم ١٠ ديسمبر قد غيروا من هذه الصيغة وجعلوا القدس عاصمة للدولتين الفلسطينية والإسرائيلية. غير أنه بخلاف هذا التعديل، فقد أعرب البيان أن الاتحاد الأوروبي لن يعترف بأي تغيير لحدود ما قبل ١٩٦٧ فيما يتعلق بالقدس، غير تلك التي يتفق عليها الأطراف الآخرين.

وأكد من جديد أن المستوطنات، والجدار الفاصل الذي بنى على الأراضي المحتلة، وهدم المنازل وعمليات الإخلاء ممارسات غير شرعية بموجب القانون الدولي، وتشكل عقبة أمام السلام وتجعل حل الدولتين مستحيلاً. ويحث المجلس حكومة إسرائيل إلى وضع حد فوري لجميع الأنشطة الاستيطانية في القدس الشرقية وبقية الضفة الغربية، وبما في ذلك النمو الطبيعي، وتفكيك جميع البؤر الاستيطانية التي أقيمت منذ مارس ٢٠٠١.

وقد اعتبر عدد من المحللين أن البيان الأوروبي حتى في صورته المعدلة يرفض التفسير الإسرائيلي باعتبار أراضي ١٩٦٧ أراضى محتلة وليست أرض متنازع عليها. وأن البيان بهذا المعنى يمكن البناء عليه والذهاب إلى مجلس الأمن لاتخاذ قرار بترسيم حدود الدولة، كما أنه يفتح الطريق أمام دور أكثر فاعلية في عملية السلام وإنهاء دور اللاعب الأمريكي الواحد.

وفي الخلاصة يجب أن نقول: إنه لكي يكتسب هذا البيان فاعلية حقيقية وتأثير على إسرائيل، فإن على أوروبا أن تترجم هذا البيان على علاقاتها الثنائية مع إسرائيل وأن تستخدم في ذلك ما تمتلكه من أدوات دبلوماسية واقتصادية وتكنولوجية، وبدون ذلك ستنتظر إسرائيل إلى أوروبا، كما عقب محلل أوروبي، على أنها قوة "خفيفة الوزن" light weight، أو كما عقب مسئول إسرائيلي بعد صدور البيان الأوروبي "أن هذا قرار جديد سيوضع على الرف".

بعد عشرين عامًا من سقوط حائط برلين

-١-

إذا كان بناء حائط برلين عام ١٩٦١ كان يرمز إلى تقسيم ألمانيا، إلا أنه كذلك كان رمزًا على تقسيم أوروبا وترسخ الحرب الباردة التي بدأت تتطور على أثر الحرب العالمية الثانية. وقد استمر هذا الوضع حتى نهاية الثمانينات، وبجىء الزعيم السوفيتى "ميخائيل جورباتشوف" وسياسته فى البيروستريكا وإعادة ترتيب سياسات الاتحاد السوفيتى الداخلية والخارجية. وقد أدت هذه التفاعلات التى خلفتها هذه العملية إلى جملة من التطورات كان من أبرزها الانسحاب السوفيتى من أفغانستان، والتفاعلات الداخلية فى دول شرق أوروبا نحو تفكيك علاقة السيطرة التى ربطتها بالاتحاد السوفيتى، وكانت الشرارة التى انطلقت من المجر وفتح الأبواب أمام هجرة ذوى الأصول الألمانية، هى التى أطلقت عملية هدم جدار برلين فى نوفمبر ١٩٨٩، ومثلما كان إنشاء الجدار رمزًا على تقسم ألمانيا وتقسيم أوروبا، كان تحطيمه بالتالى جاء لكى يطلق تطورات على قمعتها تحقيق الوحدة الألمانية، وانسلاخ دول شرق أوروبا من النطاق السوفيتى.

وقد جاء مرور عشرين عامًا على سقوط الحائط كى يثير رصد عدد من المؤرخين للآثار البعيدة المدى التى أحدثها عالميًا، وكان من أبرز هؤلاء "جوسكا فيشر" وزير خارجية ألمانيا السابق الذى اعتبر أنه بعد عشرين سنة، تكمن خلفنا العديد من النتائج الثورية لهذه الليلة. فلقد اختفى الاتحاد السوفيتى وإمبراطورته، واختفى معه النظام الدولى للحرب الباردة. أعيد توحيد ألمانيا، حصلت أوروبا الشرقية والولايات الأخرى التابعة للاتحاد السوفيتى على الاستقلال، انهيار النظام العنصرى فى جنوب أفريقيا، انتهت

العديد من الحروب الأهلية في آسيا، وأفريقيا، وأمريكا اللاتينية؛ اقترّب الإسرائيليون والفلسطينيون إلى السلام أكثر من أى وقت مضى؛ وفي أفغانستان، استمرت الحرب ولكن تحت ظروف مختلفة، بتشعبات جادة للمنطقة والعالم.

وقف الولايات المتحدة الأمريكية، الوريث المنتصر للنظام المنهار للحرب الباردة، بدون منازع، على قمة قوتها العالمية. ولكن بددت الولايات المتحدة الأمريكية تلك المكانة المميزة بعد عقدين من الزمان وذلك بعد الحرب على العراق والأزمة المالية والاقتصادية. ففرور السلطة وعدم رؤية الواقع والحقائق كانا السببان الأساسيان وراء انهيار القوة العظمى الوحيدة الباقية، وبينما يلقى أغلب اللوم على "جورج دبليو بوش"، إلا أنه كان هناك العديد من الاتجاهات السلبية التي سبقتها. وهو فقط تطرف بتلك الاتجاهات إلى أقصى درجة.

بعد أحداث ١١ سبتمبر ٢٠٠١ كان لدى الولايات المتحدة الأمريكية فرصة عظمى ثانية لاستخدام قوتها الفريدة من أجل إعادة تنظيم العالم. فبعد هذه الجريمة البشعة كانت جميع الدول، بما فيها الدول العربية، على استعداد لاتخاذ خطوات بعيدة المدى. ففى ذلك الوقت كان تحقيق السلام بين الإسرائيليين والفلسطينيين ممكناً، وبالتالي تحقيق بداية جديدة في الشرق الأوسط.

أوروبا - ومن ضمنها ألمانيا - كانت من أكبر الراحين في ٩ نوفمبر ١٩٨٩. توحدت القارة ثانية في إطار من الحرية: ألمانيا في الثالث من أكتوبر ١٩٩٠؛ وأوروبا مع توسيع الاتحاد الأوروبي في الأول من مايو ٢٠٠٤. طرح العملة الأوروبية الموحدة كان ناجحاً، أما التكامل السياسى عن طريق وضع معاهدة دستورية كان فاشلاً. ومنذ ذلك الحين، فإن الاتحاد الأوروبي قد أصابه الركود داخلياً وخارجياً. فلم تقم أوروبا جيداً باستغلال الفرص التي أتاحت لها منذ ١٩٨٩، وكان يمكن أن تفقد نفوذها بشكل كبير في هيكل السلطة الناشئة في القرن الحادى والعشرين.

في ألمانيا، والتي تدين بالفضل في إعادة توحيدها إلى جذورها الراسخة في الاتحاد الأوروبي وحلف الناتو، كان الضجر والتعب الأوروبي واضح جداً. ويهتم الجيل الحاكم في برلين اليوم بشكل متزايد بالمصطلحات الوطنية أكثر من تلك الأوروبية. أما روسيا، وهى الخاسر الأكبر من عام ١٩٨٩، فما زالت متورطة بعد عقدين من الزمان في مزيج من

الكآبة الاجتماعية والاقتصادية، والانحدار السياسى والوهم. متوسط العمر المتوقع يستمر فى التدهور؛ الاستثمار فى البنية التحتية، الأبحاث والتعليم يعانون من التقزم؛ والاقتصاد يكاد يقدر على المنافسة الدولية؛ والفجوة الاجتماعية بين الفقراء والأغنياء تزداد عمقاً.

ما زالت النخب فى روسيا تفكر بشكل كبير فى فئات السلطة التى كانت موجودة فى القرنين التاسع عشر والعشرين. وهو ما يمثل عنصر التردى الخيالى والوهمى فى السياسة الروسية الحالية. إن رغبة روسيا فى إعلان دورها كلاعب سياسى قوى هو أمر مفهوم ومشروع. ولكن إذا تحولت نحو الماضى للبحث عن مستقبلها، إذا كانت تعتقد أنه بإمكانها التدخل فى الاستثمارات فى المستقبل من أجل إثراء ذاتى وشخصى، سوف تنحصر مجدداً.

إن ٩ نوفمبر ١٩٨٩ لم يحد فقط نهاية حقبة الحرب الباردة، ولكنه كان بداية موجة جديدة من العولمة. والرابعون الحقيقيون من هذا النظام العالمى الجديد هم البلدان الجديدة الناشئة، أولاً وقبل كل شىء، الصين والهند، اللتان خطتا بشكل واسع خطى النمو الاقتصادى والسياسى.

تم إهمال ورفض مجموعة الثانية من قبل التاريخ بوصفها النادى الذى يضم الدول الصناعية الغربية، وحلت محلها مجموعة العشرين، مما يخفى الصيغة الأساسية لتوزيع السلطة داخل النظام العالمى الجديد: مجموعة الاثنان (الصين والولايات المتحدة الأمريكية). كل هذه التغيرات تعكس النقل الكبير للقوة من الغرب إلى الشرق، من أوروبا وأمريكا إلى آسيا، والتى فى غضون العقدين المقبلين أنها ستنتهى ٤٠٠ عاماً من التمرکز الأوروبى.

إن السنوات التى تلت انهيار حائط برلين كانت مليئة بالتغيرات، ولكن التغير والاضطراب الحقيقى ما زال ينتظرنا. فظاهرة الاحتباس الحرارى هى فقط بداية الفيض الذى تتحرك نحوه، عن علم ويوعى تام. ما هم الآن هو أن تنصرف الدول وعلى الصعيد العالمى فى انسجام تام. بعد عشرين عاماً من برلين، كوينهاجن ينادى.

في كسب قلوب وعقول العرب والمسلمين

في ١١ من سبتمبر من هذا العام تتجدد ذكريات حادث الاعتداء على برجى التجارة الأمريكيين وغيره من رموز المؤسسات السياسية والفكرية الأمريكية مثل "سينتاجون"، وهو الحدث الذى قيل معه إنه سيمثل فاصلاً بين عهدين وعصرين وإنه سوف يحكم ويوجه السياسة الخارجية للولايات المتحدة الأمريكية لعصور قادمة. وأذكر أنى كنت ضمن وفد المجلس المصرى للشئون الخارجية الذى زار الولايات المتحدة الأمريكية فى أكتوبر ٢٠٠١ حيث أجرى الوفد لقاءات مع ممثلى عدد من المؤسسات الأمريكية مثل الكونجرس، ومراكز البحث والإعلام. ومع تعدد القضايا التى نوقشت خلال هذه اللقاءات، كان الخط الرئيسى الذى سيطر على تفكير هذه المؤسسات والسؤال المشترك الذى طرحوه هو:

كيف تكسب الولايات المتحدة عقول وقلوب العالم العربى والإسلامى؟

فى تأكيدهم على ردود الفعل بين العرب والمسلمين حول الحادث كان هناك من انتقدوا بشده ردود الفعل هذه وعدم إدانتها الكاملة للحادث ومركبيه، وذهبت إحدى المباحثات فى أحد مراكز الفكر إلى أن تضرب المتضلة بيدها وتتسأل بعنف: أين مصر؟ فى هذا الوقت أيضاً كان الجدل يتزايد حول ما يجرى من إعداد وتخطيط للحرب على العراق. وكانت الأصوات العاقلة وذوى الخبرة بالعالم العربى الذين التقى بهم وفد المجلس مثل "زينجو برينجيسكى" يجندون من شئ مثل هذه الحرب وخاصة فى ظل عدم تحقيق تسوية عادلة للقضية الفلسطينية التى تسيطر على مشاعر العرب والمسلمين. وعلى الرغم من هذه

التحذيرات التي صدرت عن حلفاء الولايات المتحدة في العالم وحكومات صديقة لها في العالم العربي، بل وكذلك عن مسئولين أمريكيين مثل "ريتشارد هاس" الذي كان يشغل منصبًا كبيرًا في وزارة الخارجية الأمريكية كمدير للتخطيط السياسي حيث أبدى في مناسبات واجتماعات عديدة تحفظاته واعتراضاته على اللجوء للحرب في وقت ثلك فيه الولايات المتحدة بدائل أخرى، وهو ما كشف عنه في مذكراته التي صدرت مؤخرًا "WAR of Necessity, WAR of choice

وكشف فيه أيضًا عن تحفظات وزير الخارجية آنذاك "كولن باول" وغير أنه على الرغم من كل هذه التحذيرات الخارجية والداخلية، صمم الرئيس الأمريكي على خيار الحرب بشكل غير مفهوم مما جعل "ريتشارد هاس" يقول: إنه سوف يذهب إلى قبره قبل أن نفهم سبب و سر هذا الإصرار.

وتدلل السنوات التي تلت الحرب على العراق صدق التحذيرات التي سبقتها حول النتائج الكارثية التي سوف تسببها ابتداء من تدمير دولة ومجتمع مثل العراق إلى تقويض الاستقرار في المنطقة، وبما لا يقل أهمية عن ذلك تغذية الإرهاب والتطرف من ناحية، وإذكاء الغضب ضد الولايات المتحدة في العالمين العربي والإسلامي.

وواضح أن إدارة "بوش" لم تكف بالحرب على العراق في هزيمة ما كان يمثل هدفًا أمريكيًا بعد حادث ١١ سبتمبر من "كسب عقول وقلوب" العالم الإسلامي، بل ذهبت في دعم الغضب الإسلامي بسياسة التأييد المطلق لإسرائيل وتبنى اختياراتها وإعمال أي جهد جاد في عملية التسوية السلمية، وهكذا بدلًا من كسب عقول وقلوب العرب والمسلمين وحلت صورة الولايات المتحدة لدى العرب والمسلمين إلى أدنى مستوياته وكانت هذا هو الميراث الذي خلقتة إدارة "بوش" إلى الإدارة القادمة وكانت من الأدوات إلى استخدها المرشح الديمقراطي "بارك أوباما" في التدليل على فشل سياسات إدارة "بوش" وما فعلته ضد المصالح الأمريكية، وهكذا كان طبيعيًا بعد انتخاب "أوباما" أن تكون من أهم مهامه وسياساته هو تصحيح صورة الولايات المتحدة في العالم الإسلامي وهو ما أكد منذ اليوم الأول لانتخابه وفي عدد من المبادرات مثل زيارته لتركيا وأهم من ذلك خطابه في القاهرة ورسائله التي وجهها للعالم العربي

والإسلامى وخلاصتها علاقة مع الولايات المتحدة تقوم على الاحترام المتبادل والمصالح المتبادلة.

ولا بد أن أوياما كان يدرك أنه يؤيد هذه المبادئ بالسياسات وهو ما تبلور فى الموقف من أكثر القضايا التى تعكر علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامى وهى القضية الفلسطينية، وقد كان حريصاً فى خطابه فى القاهرة أن يعلن فهمه وتعاطفه مع معاناة الفلسطينيين وحقهم فى دولة مستقلة وبالتأكيد رفضه لسياسات الاستيطان الإسرائيلى.

وواضح أن خطاب "أوياما" فى القاهرة قد مثل نقلة فى علاقات الولايات المتحدة مع العالم الإسلامى غير أن ثبات وتحقيق هذه النقلة ودوامها سوف يعتمد فى نهاية الأمر على مدى تمسك إدارة أوياما بالمفاهيم والمبادئ التى تضمنها خطابه فى القاهرة وتحولها إلى سياسات عملية وصمودها أمام الأعباء "تتياهو" بل وتحدياته، واستعدادها إذا ما استمر هذا التحدى وخاصة حول قضية المستوطنات ومن ممارسة ما تملكه من أدوات ضغط دبلوماسى، وتكنولوجى، واستخباراتى، وإستراتيجية وعلى غرار ما فعلته إدارة "بوش" الأب على حكومة "شامير" من وقف القروض الموجهة لبناء المستوطنات.

قيم آسيوية أم باسيفيكية؟

في سلسلة مقالاته تحت عنوان "الأوهام والحقائق في علاقتنا المأزومة بالغرب" والتي ناقش فيها الدكتور سليمان عبد المنعم العلاقة بين الغرب والشرق، انتهى في مقالته الأخيرة (المصري اليوم ١٧/٦/٢٠١٠) إلى مناقشة القلق الغربي من النهوض الاقتصادي الآسيوي وأنه شأن أي صعود لقوة ما فإن النهوض الاقتصادي سوف يكون له نموذجة الثقافي الذي يروج له وذراعه العسكري الذي يدافع عنه، وركز على دور القيم الثقافية الآسيوية في عملية الصعود مثل النظام والانضباط والعمل والترابط الأسري والجماعية والتواضع وذلك في مواجهة التفسخ الاجتماعي الغربي وقيمه المتمثلة في الفردية والانغماس في المادية.

غير أنه في المقابلة بين القيم الثقافية الآسيوية والقيم الغربية، فإن دبلوماسياً وباحثاً آسيوياً هو كيشور محبوباني Kishor Mahbobanie له رأى آخر. ففي إطار نقده لنظرية صدام الحضارات بوجه عام والحضارتين الغربية والآسيوية بوجه خاص (راجع مقاله في الـ Foreign Affairs يناير فبراير ١٩٩٥)، فإنه يبنى رفضه لفكرة صدام الحضارات على أساس تجربة تجرى في الواقع وتشير لا إلى تصادم الحضارات وإنما ليس فقط إلى تعاونها أو تلاقيها وإنما إلى تجانسها Fusion وامتزاجها. وتمثل هذه التجربة فيما يجرى في منطقة شرق آسيا ووصولها إلى المسرح العالمي كقوة رئيسية وهو التطور الذي يعتبره المفكر السنغافوري أنه سيكون من أهم ما يميز القرن الواحد والعشرين، الأمر الذي يجد المفكرين الغربيين صعوبة في فهمه نتيجة لعدم تصورهم - أو ارتياحهم - لبزوغ قوة غير أوروبية. ومن ثم فإن رد فعلهم الطبيعي يتجه إلى افتراضين الأول هو أن مجتمعات هذه

المنطقة سوف تتبنى بشكل مطلق النموذج الغربي في الاقتصاد والسياسة وستكون صورة مكررة من هذا النموذج، وهو ما تصوره "فوكاياما" في نظريته حول نهاية التاريخ، أما الافتراض الآخر فهو الذى توقع صداما بين الحضارتين الغربية والآسيوية كما فعل "صامويل هنتجتون": "وينهب المثقف الآسيوى إلى أن وراء عدم دقة تفسير ما يحدث فى شرق آسيا هو عدم إدراك أصحاب هذه النظريات أن هذه المنطقة تشهد ظاهرة تاريخية غير مسبوقه ألا وهى امتزاج أو تجانس الثقافات الآسيوية والغربية فى منطقة شرق آسيا، باسيفيك، ومثل هذا التجانس هو الذى يفسر انفجار النمو فى الباسيفيك وتقدم إمكانات السلام والازدهار المستمر فى المنطقة. ويعرض ماحبوانى مظاهر هذا التجانس فيما يشعر به من يعيشون ويتنقلون فى منطقة آسيا باسيفيك من أنهم يتحركون نحو عصر جديد من الازدهار الاقتصادى، وإنهم يطربون من "هونج كونج" إلى "فانكوفر"، ومن "سيول" إلى "لوس أنجلوس"، ومن "طوكيو" إلى "هايتى" أو من "كوالالمبور" إلى "سيدنى"، ومع هذا لا يشعرون أنهم عبروا حواجز ثقافية تفرق بينهم، فهم يشعرون أنهم فى بيتهم فى معظم أركان الباسيفيك، وأن ثمة إحساس يبرز بالجماعة التى تربطها مصالح مشتركة ونظامًا مشتركًا فى الحياة، غير أن ثمة طريقًا طويلًا يجب أن يقطع حتى يمكن لمثل هذا الإحساس بالجماعة أن يتحقق بشكل كامل، ذلك أن شيئًا على مثاله لم يحدث من قبل، وحيث ستكون مجموعة "الباسيفيك" خلقًا جديدًا تمامًا، فهى لن تكون مجموعة آسيوية كما لن تكون مجموعة أمريكية. وفى مناطق "ماحبوانى" أنه إذا كانت منطقة الباسيفيك قد بزغت كأكثر المناطق ديناميكية فى العالم، فذلك لأنها قد جلبت أفضل الممارسات والقيم من العديد من الحضارات الغنية الآسيوية والغربية، فإذا ما استمر هذا الامتزاج فسوف تشهد انفجارًا خلاقًا لم نشهده من قبل بل أن بعض هذه الانفجارات الخلاقة قد تحققت بالفعل متمثلة فى النموذج اليابانى، فثقافيًا، قد بقيت اليابان يابانية فى جوهرها، ولكن فى إدارتها المدنية، وتجارتها وعلمها وتكنولوجياها، أصبحت من الأفضل بعد أن مرت بعملية التحديث وانفصلت عن ميراثها الإقطاعى، ولكن اليابانيين ظلوا يابانيين، منازلهم يابانية وأرواحهم يابانية، رغم أن الكثير من الشبان اليابانيين يشبهون أقرانهم الأوروبيين والأمريكيين، إلا أن نظامهم القيمى، رغم تغييره، ظل يابانيًا فى جوهره، فهم ينحنون بعمق ويظهرون الإجلال للكبير، والخلاصة أن الرابطة التى تربط المجتمعات

والعائلات الآسيوية لم تضعفها عملية التحديث. ويتصور المثقف ورجل الدولة السنغافورى أنه وإن كان الكثيرون يرون فيها يجرى فى شرق آسيا معجزة اقتصادية وصناعية، إلا أن الواقع أن هذا النجاح لا يرجع إلى ثقافة يابانية أو على الأساليب الغربية إنه نتاج الجمع بينهما، وعلى المدى الطويل فإن المجتمع الأمريكى سوف يفعل مثلاً فعلت اليابان حين سيمر بعملية تجانس مشابهة مستوعباً أفضل ما فى الثقافة الآسيوية.

وفى كتاب حديث له *The New Asian Hemisphere, The Irresistible Shift of Power to the East* اعتبر "محبوبانى" أن المجتمعات الآسيوية لا تنجح الآن؛ لأنها أعادت اكتشاف بعض الجوانب الخفية للحضارات الآسيوية ولكنها تنجح؛ لأنها اكتشفت أخيراً أعمدة الحكمة الغربية التى قام عليها التقدم الغربى ومكنت الغرب أن يتعدى أداء المجتمعات الآسيوية خلال المائتى عام الماضية، ويحدد "محبوبانى" هذه الأعمدة فى: الأخذ بنموذج السوق الحرة واقتصاديات السوق، والعلم والتكنولوجيا، والجدارة *Meritocracy* والبرجائية وحكم القانون والتعليم.

على أية حال، وأياً كانت التحفظات التى يثيرها مدى ما ذهب إليه المفكر السنغافورى من "تجانس" بين الثقافات الآسيوية والأمريكية، فإن خطه الفكرى الأساسى يبدو إيجابياً وصحياً من حيث اقتراض اتجاه الثقافات والحضارات المتمايزة إلى التلاقى والتعاون والعمل معاً نحو الخير المشترك بدلاً من الصدام.

عام ١٩٧٩: ثلاثة أحداث غيرت العالم

شهد عام ١٩٧٩ ثلاثة أحداث تضعه في مصاف السنوات التي غيرت العالم مثل عام ١٩١٤ الذي انطلقت فيه شرارة الحرب العالمية الأولى وأدت إلى اختفاء إمبراطوريات: ألمانيا، النمسا، المجر، وتركيا. وعام ١٩١٧ الذي شهد الثورة الروسية، وعام ١٩٣٩ الذي شهد بداية الحرب العالمية الثانية والتي انتهت بهزيمة ألمانيا النازية واليابان، ويزوغ القوتين العظمتين: الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي والذان سوف يتنافسان على المكانة والنفوذ في العالم حتى اختفاء أحدهما في بداية التسعينات من القرن العشرين.

أما عام ١٩٧٩ فقد شهدت ثلاثة أحداث أدت إلى تحولات كبرى إقليمية وعالمية. كان الحدث الأول هو الغزو السوفيتي لأفغانستان في ديسمبر عام ١٩٧٩ وهو الغزو الذي مثل انقطاعاً في العلاقات السوفيتية الأمريكية، وتوقفاً لعلاقات الوفاق التي بدأها في أوائل السبعينات، وكان هذا الحدث وآثاره في الولايات المتحدة هو الذي ساهم في مجيء رئيس أمريكي محافظ هو "رونالد ريغان" ١٩٨٠-١٩٨٨، سيصمم على الدخول في مواجهة عسكرية، وسياسية وأيديولوجية مع الاتحاد السوفيتي، ويدعم حركة المجاهدين الأفغان المقاومة للوجود السوفيتي، الأمر الذي انتهى على إقناع القيادة السوفيتية الجديدة بزعامة "ميخائيل جوريباتشوف" إلى الانسحاب من أفغانستان ضمن سياسته في إعادة النظر في أركان ومقومات السياسة الخارجية والداخلية للاتحاد السوفيتي، وهذا التطور الذي انتهى بأن أصبحت أفغانستان بالنسبة "لجوريباتشوف" هي فيتنام وأمسوا وأن يخسر ١٥ ألفاً من الجنود السوفيت، وهو الواقع الذي دفع "بميخائيل جوريباتشوف" أن يبحث

على الانسحاب من أفغانستان، وهو الانسحاب الذى كان عملية غبية طويلة ومهينة، وكانت بالفعل نهاية الإمبراطورية السوفيتية فى أوروبا حيث حركت ثورات شرق أوروبا عام ١٩٨٩ والاتحاد السوفيتى نفسه بعد عامين.

أما الحدث الثانى فهو ما يعتبر الثورة الصينية الثانية التى جاء بها الزعيم الصينى "دنج تشاو ينج"، والتى شهد عام ١٩٧٩ بداية تنفيذها وأدخل بها إصلاحات اقتصادية وأيديولوجية على النظام الصينى القائم على التطبيق الماركسى اللينينى، كما طبقه "ماوتسى تونج" وكان من علاماته نظام الكلوميونات فى المجال الزراعى، والقفزة الكبرى إلى الأمام، والثورة الثقافية.

وقد جاءت إصلاحات وانفتاح "دنج" لكى يحقق تقدماً فى النمو وصف بأنه غير مسبوق فى التاريخ البشرى، والأسرع من أمريكا واليابان، والأكثر سرعة من اليابان وكوريا الجنوبية، ومن المعجزات الآسيوية الأخرى، وتدور توقعات الاقتصاديين على أن الاقتصاد الصينى سوف يتجاوز نظيره الأمريكى عام ٢٠٢٧، وأن الهاجس الأمريكى قد أصبح هو أن الصين ستكون القوة التى سوف تنافس الولايات المتحدة على المكائنة والنفوذ فى العالم، أو كما عبر المؤرخ البريطانى "مارتن جاكز Martin Jacques" بأن الحزب الشيوعى الصينى وهو يشرف منذ حقبة "دنج" وما بعدها على تحويل الصينى فإن هذه العملية سيكون لها تأثير عميق على الحداثة الصينية وكذلك على العالم الواسع.

أما الحدث الثالث لعام ١٩٧٩ فهو الثورة الإسلامية التى أطلقها الزعيم الإيرانى "آية الله خومينى" وأسس بها الجمهورية الإسلامية والتى أطاحت بنظام الشاه حليف للولايات المتحدة والغرب، ودخلت فى عداء مع الولايات المتحدة التى اعتبرت "الشیطان الأكبر" وأطلقت تيار الإسلام السياسى الذى سيشكل جوهر ما سيعتبره بعض المؤرخين بـ "صدام الحضارات الإسلامية والغربية"، وفى ظل الزعيم الإيرانى "أحمدى نجاد" ستقف إيران بتصميمها على بناء برنامجها النووى على هوة الصدام مع أمريكا والغرب وإسرائيل، وسيعتبرها البعض فى إقليمها مصدر تهديد، ونجىء انتخابات عام ٢٠٠٩ الرئاسية لكى تترك الأفق مفتوحاً عن ما كشفت عنه ويلورته من صراع بين تيارى التجديد والمحافظه، وعن العلاقة بين الدولة والمجتمع وعن طبيعة ومستقبل النظام فى إيران والشكل الذى يأخذه فى المستقبل.

== عام جديد توقعات ومخاوف ==

قارب عام ٢٠٠٨ على الانتهاء بمزيج من التوقع والمخاوف، جاء التوقع من نهاية إدارة "بوش" في الولايات المتحدة وما جلبته على العالم طوال ثمانية أعوام من أزمات وحروب ومجىء إدارة جديدة ورئيس جديد يبشر بالتغيير والتجديد ولعلاقات أمريكية مع العالم تعتمد على الدبلوماسية والانفتاح والتفاوض وليس على القوة والمواجهة. غير أنه للمفارقة أن يقترن هذا التطور بظهور أزمة مالية عالمية ظهرت أساساً في الولايات المتحدة وامتدت إلى أسواق واقتصاديات العالم، ولا يعرف حتى الآن إلى متى سوف تدوم وما التأثيرات التي ستحملها في الأجل القريبة والبعيدة. هذا التلازم بين التفاوض لمجىء إدارة ورئيس أمريكي جديد والتشاؤم والتخوف من آثار الأزمة المالية العالمية هو الذي جعل المراقبين والخبراء الذين كانوا قد انشغلوا في تصور أولويات الرئيس الأمريكي الجديد جعلتهم يعيدون النظر في ترتيب أولوياتهم، ويضعون التعامل مع الأزمة المالية العالمية وانعكاساتها على الاقتصاد الأمريكي في قمة أولويات ومشاغل الإدارة الجديدة والرئيس الجديد، وأنه التحدى الرئيسى الذى سيواجهه لإعادة الثقة في الاقتصاد الأمريكى والنظام الرأسمالى الأمريكى الذى اهتم بفعل الأزمة، وجعل عدداً من المفكرين يعاودون النظر في طبيعة النظام الرأسمالى الجديد وإلى الطبيعة المتوحشة التى تطور إليها واقرن ذلك بالهولة وآثارها السلبية على الفوارق الاقتصادية بين المجتمعات وبين فئات المجتمع الواحد وهو ما أثار دعوات كانت قد ترددت في منتصف التسعينات حول نهج أو فلسفة الطريق الثالث باعتباره طريقاً يجمع بين اقتصاديات السوق وبين الضرورات والمتطلبات الاجتماعية في إدارة هذه الأسواق.

وإذا كانت هذه هي الصورة التي آلت إليها القوة الاقتصادية الأولى في العالم مع نهاية عام ٢٠٠٨، فإن هذا العام قد شهد أيضًا ما كان الخبراء يتوقعونه من بروز قوى دولية صاعدة وفي مقدمتها الصين، وروسيا، وحول هذه القوة، روسيا الاتحادية، شهد نهاية عام ٢٠٠٨ توترات وتبادلات للاتهامات والتهديدات بينها وبين الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين. وكان الحدث الذي فجر هذه التوتر هو الغزو الروسي لجمهورية جورجيا في أغسطس عام ٢٠٠٨، والذي جاء كرد روسي على ما اعتبرته سلسلة من السلوك الأمريكي بلغة قمته في ضم دول شرق أوروبا ودول البلطيق إلى حلف الأطلسي ثم مشروع الدرع الصاروخي الأمريكي في بولندا وتشيكيا. ما الذي ستؤول إليه هذه العلاقة في عام ٢٠٠٩ ومع مجيء إدارة أوباما؟ هذا ما تناوله الخبراء الآن من التساؤل حول ما الذي ستجده إليه العلاقات الروسية الأمريكية في ظل الإدارة الجديدة وكيف سيتعامل أوباما مع روسيا الصاعدة التي تسعى لتأكيد مكانتها ودورها الدولي.

وإذا انتقلنا إلى ساحة الأزمات والحروب خلال إدارة "بوش" وهي منطقة الشرق الأوسط، فإن صراعاتها الرئيسية وهي: الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، والعراق، وإيران تظل عالقة وتنتظر حسمًا في عام ٢٠٠٩ الأمر الذي يحيط به الشكوك، فليس واضحًا كيف سيوفق أوباما بين وعده الانتخابي في الانسحاب من العراق في غضون ١٦ شهرًا وبين الاتفاقية الأمنية التي وقعتها إدارة "بوش" مع الحكومة العراقية، كما ليس أكيد ماذا سيفعل أوباما في أفغانستان التي اعتبر أنها ساحة المعركة الحقيقية ضد الإرهاب خاصة في وجه تصاعد المقاومة الأفغانية وحركة طالبان، أما إيران فإننا أمام نفس التناقض بين استعداد أوباما للحوار والتفاوض بين تصميمه على عدم السماح لإيران بامتلاك قدرات نووية.

أما الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فإنه أكثر القضايا التي تتطلب تعاملًا جادًا خلال عام ٢٠٠٩، وهو ما جعل خبراء أمريكيين بارزين مثل "سكوكروفت"، و"زيجنو" بـ"رجنسكي" يطالبون الإدارة الجديدة بأن توضع هذا الصراع في أولوياتها غير أنه في المقابل ينبه آخرون إلى أنه حتى لو رغبت الإدارة في إعطاء هذا الاهتمام إلا أنها تقابل بأوضاع لا تشجعها على الاندراج في عملية البحث عن السلام وفي مقدمة هذه الأوضاع،

الانقسامات الفلسطينية الفلسطينية من ناحية، وعدم اليقين حول مستقبل الوضع السياسي الداخلى فى إسرائيل فى ظل الانتخابات القادمة وما قد تحيىء به من تيارات سياسية مثل الليكود.

واتصالاً بالقضية الفلسطينية تنتهى أيام عام ٢٠٠٨ بأحداث غزة والمذبحة الإسرائيلية ضد الفلسطينيين الأمر الذى يقدم أبعاداً جديدة للصراع. وإذا انتقلنا إلى منطقة توتر أخرى وهى منطقة جنوب آسيا حيث الصراع الكامن بين الهند وباكستان وهو الصراع الذى تكمن خطورته فى اعتبار الدولتين قوتين نوويتين وقد نبه إلى هذه الخطورة وتجدها الأحداث الإرهابية التى تعرضت لها الهند مؤخراً واتهامها باكستان بأنها تؤوى العناصر الإرهابية التى قامت بها.

وهكذا ينقضى عام ٢٠٠٨ وهو يلخص - أمريكا - حقبة من السياسات العاصفة وخاصة فى الساحة الشرق أوسطية، وينبئ بعام جديد وربما حقبة جديدة من الصعب رغم الوعود والتوقعات تحديد معالمها أو اليقين حول مستقبل القضايا العالقة منذ الحقبة الماضية.

== هل ينتقل الاتحاد الأوروبي من البيانات إلى الأفعال ==

في زيارتها للقاهرة يوم ١٥ مارس مستهلة بذلك جولة في عدد من الدول العربية وإسرائيل القت البارونة "كاثرين أشتون" الممثلة العليا للاتحاد الأوروبي للشئون الخارجية والسياسية الأمنية خطاباً في الجامعة العربية. وقد جاء الخطاب في جملة مشجعاً وإيجابياً:

فقد أشارت للتاريخ المشترك والمصير المشترك بين أوروبا والعرب وبصمات الثقافة العربية عبر أوروبا في الأدب، والعلوم، والكليات، والموسيقى والتي كانت غذاء لأوروبا.

إن المنطقة لا تحتاج إلى مزيد من الصراعات، فهي تحتاج إلى سلام قائم على القانون الدولي، وهذا السلام يجب أن يكون الآن؛ لأن أي تأخر سوف يجعل من الصعب الوصول إليه.

إن حل الصراع العربي الإسرائيلي سوف يطلق عهداً جديداً للشرق الأوسط ويضع إمكانيات للتكامل الإقليمي والتعاون الدولي.

إن معايير تسوية الصراع معروفة جيداً حل قائم على دولتين حيث تعيش إسرائيل والفلسطينيين في أمن وسلام.

إن هدفنا هو دولة فلسطينية صالحة للحياة في الضفة بما فيها القدس الشرقية وقطاع غزة على أساس من خطوط ١٩٦٧.

إذا كان هناك سلاماً حقيقياً فإن طريقاً يجب أن يصل إلى حل لوضع القدس باعتبارها العاصمة المستقبلية لإسرائيل وفلسطين كما نريد حلاً عادلاً لمشكلة اللاجئين.

يجب أن نكون واضحين فإن المحادثات يجب أن لا تكون من أجل المحادثات فنحن نريد نتائج والتزاماً حقيقياً وليس إعادة تقرير مواقف معروفة جيداً، نحن نريد عملية Process تؤدي إلى نتائج.

إن قرارات إسرائيل الحديثة لبناء وحدات سكنية جديدة والقدس الشرقية قد عرضت للخطر وقوضت الاتفاق المؤقت لبدء المحادثات عن قرب.

إن موقف الاتحاد الأوروبي من المستوطنات واضح والمستوطنات غير قانونية وتشكل عبء للسلام وتهدد حل الدولتين مستحيلة.

كما أن قرار جعل مواقع ثقافية ودينية في الأراضي الفلسطينية المحتلة كمواقع إسرائيلية هي قرارات تؤدي على نتائج عكسية.

إن الحصار على غزة هو أمر غير مقبول، وقد خلق معاناة إنسانية ضخمة ويضر بكل كبير إمكانية التحرك إلى الأمام.

وهكذا لا يملك من استمع إلى خطاب البارونة "أشتون" إلا أن يلاحظ أن ما تحدثت به عن الصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وعن أسس أي حل عادل ودائم هو حديث إيجابي وربما نذهب إلى أنه يتوافق مع التصور الفلسطيني والعربي والدولي لتحديات هذا الصراع وغير أن من الممكن القول: إنه رغم إيجابيته وتفصيله ونقاط تركيزه وخاصة فيما يتعلق بالمستوطنات هو امتداد لبيانات وقرارات أوروبية سابقة ومن أبرزها قرار المجلس الأوروبي المنعقد في "لوكسمبورج" في ١٥ يونيو ٢٠٠٩ والذي تبنى حل الدولتين، ورفض وأدان بناء المستوطنات الإسرائيلية، وهدم المنازل والمطالبة برفع القيود على الحركة إلى آخر المواقف الإيجابية التي تبناها القرار، وهي المواقف التي تبناها اجتماع وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي في نوفمبر ٢٠٠٩.

وقد تحدثت السيدة "أشتون" عن مسئولية أطراف الصراع عن ما وصفته "بعدم الثقة والشك السائد" ومن الموضوعية أن يحدد الاتحاد الأوروبي عن من المسئول بسلوكه على الأرض عن عدم الثقة والشك، وحقيقة فقد أشارت البيانات الأوروبية بوضوح إلى عدم قبول بناء المستوطنات وعدم قبول الحصار على غزة. ويبقى السؤال عن ماذا فعل الاتحاد الأوروبي منذ قرار المجلس الأوروبي في ١٥ يونيو الماضي، وماذا سيفعل في المستقبل إذا

ما استمرت إسرائيل في تخديها لكل ما أكدت عليه البيانات الأوروبية حتى الآن من متطلبات أى تسوية عادلة وحقيقية؟

إن الخبرة تؤكد أن القرارات والبيانات الأوروبية لم تقع قادة إسرائيل، واستمراراً في ممارسة سياساتهم التى أدانتها البيانات الأوروبية واعتبروها "قرارات جديدة سوف توضع على الرف" قبل بدء رحلتها المحت البارونة "أشتون" احتمال استخدام الاتحاد الأوروبى - الذى يمثل أكبر شريك تجارى لإسرائيل - علاقاته الاقتصادية والتجارية معها للضغط على إسرائيل وفى هذا الصدد ينبه عدد من المراقبين الأوروبيين أن على الاتحاد الأوروبى أن يتأكد أن صادرات إسرائيل من منتجات المستوطنات لا تستفيد من الدخول التفضيل لأسواق الاتحاد الأوروبى كذلك التأكد من أن مبالغ المفوضية الأوروبية الخاصة بالبحوث لا تذهب إلى المستوطنين في الضفة الغربية.

ونود في النهاية أن نذكر فيما يتعلق بالوضع المأساوى في قطاع غزة إلى تصريح "مايكل مارتن" Micheal Martin وزير خارجية أيرلندا الأخير لقطاع غزة وحيث شاهد شخصياً الآثار المدمرة للحصار الذى يعيش في ظله الشعب الفلسطينى في غزة على مدى عامين ونصف وقال: إنه سيحمل رسالة إلى رئيس المفوضية الأوروبية للشئون الخارجية ولزملائه وزراء خارجية الاتحاد أن الكثير يجب أن يفعل لوقف هذا الحصار وفتح المعابر أمام الحركة الاقتصادية والبشرية.

كل هذا يجعلنا ننتظر لى ما الذى سيفعله الاتحاد الأوروبى لى يترجم قراراته وبياناته إلى أفعال. واتصالاً بزيارة "أشتون"، وخلالها عقدت اللجنة الرباعية الدولية (الذى يضم مجلس الاتحاد الأوروبى، والولايات المتحدة، وروسيا والأمم المتحدة) في موسكو يوم ١٨ الجارى صدر عن الاجتماع بياناً حثّ حكومة إسرائيل على تجميد كل الأنشطة الاستيطانية بما في ذلك النمو الطبيعى وتفكك المواقع الاستيطانية التى أقيمت منذ مارس عام ٢٠٠١ والكف عن أعمال الإزالة والإجلاء في القدس الشرقية، ورأت قرار الحكومة الإسرائيلية المضى قدماً في التخطيط لبناء وحدات سكنية جديدة في القدس الشرقية، كما دعا إلى مفاوضات في غضون ٢٤ شهراً لإنهاء الاحتلال الذى بدأ عام ١٩٦٧ وتسفر عن ظهور دولة فلسطينية مستقلة وديمقراطية قابلة للحياة.

ومع إيجابية بيان الرباعية من ناحية اللهجة والمضمون إلا أن المتابع لمواقف رباعية وبياناتها أن هذا البيان الأخير هو تكرار لبيانات سابقة بل ولخارطة الطريق التي أطلقتها الرباعية ودعت إلى قيام دولة فلسطينية عام ٢٠٠٥.

ومثلما هو الحال في بيانات الاتحاد الأوروبي وقراراته، فإن الأمر ينطبق أيضًا على الرباعية وأهمية أن تنتقل بياناتها من مستوى القول إلى مستوى الفعل إذا ما استمرت إسرائيل في تجاهل مطالبات المجموعة، وتصور أن أول ما يجب أن تفعله الرباعية هو إنشاء آلية لمراقبة بناء المستوطنات وهو ما وعدت به في بيانها الأخير بمراقبة التطورات في القدس عن كثب وأن تضع في الاعتبار الخطوات الإضافية التي قد تكون مطلوبة للتعامل مع الوضع الراهن على الأرض".

٢٠٠٩ نهاية عقد

لا تنبئ نهاية ٢٠٠٩ عن نهاية عام فحسب بل ونهاية عقد بدأ به قرن جديد وألفية جديدة. وتفرض هذه اللحظة التاريخية أن نستدعى ما جرى في هذا العقد والحالة الإستراتيجية للعالم كما بدت في أوضاع القوى الكبرى وعلاقاتها ومن ثم حالة النظام الدولى ومستقبله. وقد بدأ القرن الجديد وقد ثبت أن الولايات المتحدة تمتلك مقومات القوة العسكرية والاقتصادية والتكنولوجية مجتمعة أكثر مما تمتلكه أى قوة دولية أخرى.

غير أنه، وبفعل سياسات غير رشيدة وغير محسوبة للإدارة التى تولت الرئاسة مع بداية عام ٢٠٠٠، تآكلت مقومات القوة الأمريكية وأصابها الإرهاق عسكريًا واقتصاديًا، في الوقت الذى بدأت أمريكا القرن وهى تمتلك أضخم فائض اقتصادى ولا تبدو منخرطة في أى حروب كبيرة، ولا تخشى تهديدات أو تحديات قوى كبرى، فلأنها قد أنهت العقد واقتصادها يعانى أضخم دين، وأكبر عجز في ميزانها التجارى، وتنخرط في حربين لا تجد مخرجًا منها، مما أصاب مصداقيتها وصورتها في العالم، وكان ما أصاب المكانة الأمريكية وراء مجيء رئيس أمريكى وعد بتصحيح هذه الصورة لا من خلال القوة وحدها بل من خلال العمل والتعاون مع الآخرين، واستخدام أدوات الدبلوماسية والحوار حتى مع الخصوم والأعداء. ورغم من هذه المفاهيم التى بدأ بها أوباما رئاسته، فإن العام الذى انقضى على توليه يظهر أن التحديات التى يواجهها أعقد من عوده والأمال التى انعقدت عليه.

غير أن الحالة الإستراتيجية للعالم لن تكتمل إلا باستعراض حالة قوى كبرى مثل

أوروبا، والصين، والهند وقوى إقليمية بازغة مثل البرازيل، وجنوب إفريقيا، وتركيا. وقد انتهى العقد وقد صدقت أوروبا على معاهدة برشلونة التي اعتبرت تطور في مسيرة وحدتها واستكملت بنائها المؤسسي، وأصبحت أوروبا مهية أن تتحدث بصوت واحد في وقت أصبح الاتحاد الأوروبي أكبر كتلة من الدول المستقلة والأكثر تكاملاً بين الكتل السياسية والاقتصادية مع تمتعه بنتائج على إجمالى يصل إلى نحو ١٢٠٠٠ مليار يورو، ويعتبر الاتحاد الأوروبي أكبر مصدر للسلع والخدمات في العالم محققاً ثلث الناتج الاقتصادى الكلى للعالم.

أما الصين وبعد مسيرتها في الانفتاح والإصلاح الاقتصادى التى بدأتها منذ عام ١٩٧٩، فإن العقد يتهى والمؤسسات الاقتصادية التى ترصد التطور الاقتصادى لقوى العالم، تتنبأ بأن الصين سوف تصل مع عام ٢٠٢٧ كالقوة الاقتصادية الكبرى في العالم متجاوزة الولايات المتحدة، ويبدأ الخبراء مثل الباحث الإيرانى البريطانى Martin Jacaues، يكتبون ويتساءلون عن كيف ستصرف الصين "حين تحكم العالم".

أما اليابان فإن الخبراء يتوقعون أنها سوف تتجاوز الأزمة الاقتصادية التى مرت بها خلال الأعوام السابقة وأنها سوف تبدأ مناقشة علاقتها مع الولايات المتحدة والتى ظلت تأخذ شكل التبعة.

وعلى الرغم من أن الأزمة الاقتصادية العالمية قد أثرت على الاقتصاد الروسى، وتراجعت صورة القوة التى بدت بها روسيا خلال عهد "بوتين"، إلا أن الزعماء الروس مصممين على استعادة مكانة روسيا كقوة دولية تعامل باحترام وتشارك في قضايا الحرب والسلام في العالم.

أما الهند فقد كانت شأنها شأن الصين، ارتباط صعودها الإقليمى والدولى بصعودها الاقتصادى حيث أصبح الاقتصاد الهندى أحد النجوم في الاقتصاديات العالمية في السنوات الأخيرة، حيث نأى بنسبة ٩.٢٪ في عام ٢٠٠٧، ٩.٦٪ في عام ٢٠٠٦. وقد تدعم هذا النمو بالتدفقات الضخمة لـ F.D.I، والاحتياطات الأجنبية المتصاعدة، وازدهار في قطاعات تكنولوجيا المعلومات والإسكان وسوق رأس مالى مزدهر.

غير أننا لا نستطيع أن نهى هذا الاستعراض الموجز للحالة الإستراتيجية في العالم

دون أن تتعرض لمنطقة إستراتيجية في العالم وهي الشرق الأوسط، وموجز ما انتهى إليه الخبراء في هذه المنطقة أن ثمة صراعًا يجري بين قوى فيها على الدور والمكانة في هذه المنطقة، صراع بين قوى هي تحديدًا: إسرائيل، وتركيا، وإيران، فضلًا عن القوة الأصيلية في المنطقة وهي القوة أو المحور العربي. ولعل أدق ما قيل في وصف وضع هذا المحور العربي وسط هذا الصراع الإقليمي على المنطقة هو ما ذكره عالم السياسة الدكتور على الدين هلال في المؤتمر السنوي للمجلس المصري للشئون الخارجية حول "الصراع الإقليمي على الشرق الأوسط" أن العرب قد أصبحوا موضوعًا للصراع أكثر مما هم طرفًا فيه.

هذه الصورة الإستراتيجية للعالم تقول: إنه رغم حالة السهولة وعدم اليقين وعدم التحديد الذي يمر بها النظام الدولي، إلا أن المستقبل ينشئ بنظام دولي متعدد الأقطاب والمراكز، وبالنسبة لدول صغيرة أو متوسطة، مثل مصر، فإن مكانها في هذا النظام يعتمد أساسًا على تماسك بنائها الداخلي وقدراتها الذاتية، ودبلوماسيًا على قدرتها على الإبحار بمهارة وسط هذا النظام المعقد وبناء توازنات دقيقة بين قواه الرئيسية.

لماذا انتهت الحرب الباردة وكيف؟

مر الآن قرابة حقبتين على انتهاء الحرب الباردة، والتي انتهت عملياً بسقوط حائط برلين في نوفمبر ١٩٩٨ وحيث كان يمثل الرمز على تقسيم أوروبا ومن ثم على الحرب الباردة، وانتهت رسمياً في ديسمبر ١٩٩١ بإعلان تفكك الاتحاد السوفيتي الذي ظل ينافس الولايات المتحدة على التفرد والمكانة في العالم.

ويدفع انتهاء الحرب الباردة المؤرخين والمحللين لاستعادة هذه الفترة التي ظلت لأكثر من ٤ عقود تسيطر وتوجه النظام الدولي والعلاقات الدولية، ويجعلهم يتساءلون عن كيف نشأت وكيف انتهت هذه الحرب ولكي تبدأ مرحلة جديدة أصبح يطلق عليها ما بعد الحرب الباردة. ومن بين الأسئلة التي يناقشها المؤرخون اليوم هي لماذا انتهت الحرب الباردة وكيف انتهت؟ وكان من بين الباحثين الذين ساهموا في هذا النقاش "ريتشارد هاس" الرئيس الحالي للمجلس الأمريكي للعلاقات الخارجية، فحول متى وكيف انتهت الحرب الباردة يستدعي "هاس" مدرستين تجادلان حول هذه الأسئلة، فثمة مدرسة تعتبر أن الحرب الباردة جاءت نتيجة لعقود من الضغط الأمريكي والغربي الدائم على الاتحاد السوفيتي وحلفائه، وقد اتخذ مثل هذا الضغط صورة برامج نووية أمريكية وبريطانية وفرنسية، واستعداد الناتو لمواجهة حلف وارسو وما ينشره من قوات تقليدية ونووية وكذلك قرار الدفاع عن كوريا الجنوبية في مواجهة عدوان الشمال، وتسليح المجاهدين في أفغانستان بشكل أدمى القوات السوفيتية، وقرار بناء نظام صواريخ دفاعي يهدف إلى نفى الاستشعار العسكري السوفيتي وإفلاس حكومته.

أما المدرسة الثانية فهي التي تركز بشكل أقل على ما فعله الغرب وبشكل أكثر عما كان عليه الاتحاد السوفيتي، ووفقاً لهذا التصور فإن الحرب الباردة لم تكسب بقدر كبير بسبب أمريكا والغرب وإنما خسرت كنتيجة حتمية للضعف الاقتصادي والتحلل السياسي السوفيتي.

ورغم هذا فثمة منظور آخر يؤكد على الاستعداد الغربي للتعاون مع الاتحاد السوفيتي أكثر من مواجهته وهو ما لعب دوراً مهماً في كيف تحول التاريخ. وقد لعب الوفاق على إبقاء المنافسة من أن تتحول إلى صراع كما أنها عرضت العالم الشيوعي للأفكار الغربية والرأسمالية ومزاياها، وحيث وجد الاتحاد السوفيتي والنظم الشيوعية أنفسهم يحسرون معركة الأفكار وكنتيجة لهذا تأييد مواطنيهم.

كل هذه العوامل لعبت دوراً وقد كان للإنكار الغربي للنجاح السوفيتي جزءاً مهماً من الإستراتيجية، ولكن هذا وحده لم يكن يكفي، فالواقع أن الحرب الباردة كانت سوف تتحول إلى حرب ساخنة إذا ما تحولت الإستراتيجية الغربية إلى منافسة عسكرية ومواجهة فقد كان مهماً تخفيف المنافسة من أجل السماح للضغط أن يبنى من داخل الكتلة السوفيتية كما كان مهماً تعريض المجتمعات تحت السيطرة السوفيتية لكي يدركوا أوجه قصورهم ومزايا الأفكار الخارجية.

ولكن ماذا تعنى دروس الحرب الباردة والتعامل الاتحاد السوفيتي بالنسبة للقضايا والتحديات الراهنة، يستخلص "ريتشارد هاس" أنه بطبيعة الحال ليس هناك تهديد عالمي على نطاق الاتحاد السوفيتي السابق، ولكن هناك تحديات خطيرة من بلدان مثل إيران، وكوريا الشمالية، وعلى هذا، وفي تقدير "هاس" أنه ما هو مطلوب هو إستراتيجية من جانب المجتمع الدولي تبرز القوة العسكرية والاستعداد للتفاوض والتفاعل مع سياسة الجمع بين القوة الجماعية بالمرونة الجماعية، وتطلق حركة القوى التي تحمي بحكومات ومجتمعات مختلفة على المدى البعيد، ومثل هذا الأسلوب خدم العالم خلال الحرب الباردة ويمكنه أن يفعل نفس الشيء اليوم.

هل تتجمع السحب؟

تثير الاشتباكات التي وقعت مؤخراً على الحدود اللبنانية الإسرائيلية النقاش الذي بدأ مع هذا العام عما إذا كان عام ٢٠١٠ سيكون عام حرب في الشرق الأوسط. وكان Volker Perthes وقبل أن تشتعل هذه الاشتباكات، قد شارك في هذا النقاش من خلال مقال له بعنوان "هل الحرب في الشرق الأوسط حتمية: Is the Middle East war inevitable؟"، وتأتي أهمية مداخلة "بيرتيز" من أنه من أبرز الخبراء الألمان في شئون الشرق الأوسط وصوته وخبرته مسموعة ومطلوبة في دوائر صنع السياسة الخارجية الألمانية وهو رئيس ومدير المعهد الألماني للشئون الأمنية والدولية، أما العامل الثاني فهو أن رؤيته لتحلل الأوضاع الجارية في المنطقة وتعتها ومدى يشير إليه من احتمالات حرب في الشرق الأوسط بل وربما حتميتها. وهو يبدأ من رصد ٤ عوامل قد لا يكون بعضها جديدة ولكن كلا منها تحمل عوامل عدم استقرار. هذه العوامل هي الافتقار إلى الأمل، والسياسات الحكومية الخطيرة، والغياب الإقليمي للقوة، وغياب وساطة خارجية نشطة في هذا السياق قد يكون من المشجع أن معظم الفلسطينيين والإسرائيليين ما زالوا يفضلون دولة فلسطينية مستقلة، ولكن ما هو أقل تشجيعاً أن معظم الإسرائيليين وأغلبية واسعة من الفلسطينيين قد فقدوا الأمل في تحقيق مثل هذا الحل، يضاف إلى هذا فإنه مع شهر سبتمبر فإن الوقف الإسرائيلي للمستوطنات سوف ينقضي كما أنه ليس من المحتمل بدء مفاوضات مباشرة جادة بدون تجميد بناء المستوطنات والذي من غير المحتمل أن يعلنه "نتنياهو" خوفاً على ائتلافه الحكومي.

كما أن سوريا والتي كانت حتى عام ٢٠٠٨ مندرجة في مفاوضات مع إسرائيل غير

وساطة تركيا لا تتوقع استئناف مثل هذه المفاوضات مع إسرائيل في القريب بل إن بشار الأسد كان يصرح مؤخراً في مدريد أن الحرب احتمال مفتوح، بالإضافة على ذلك، هناك إسرائيليون وبعض من الناس القريبين من حزب الله في لبنان يتحدثون عن "جولة أخرى" في حين أن كثيراً من المثقفين في الشرق الأوسط يؤمنون بأن حرب محدودة مع إسرائيل من الممكن أن تحرك هذا الوضع السياسي الراكد. ويعتمد هؤلاء المثقفون على مرجعية معينة وهي حرب أكتوبر ١٩٧٣ التي ساعدت على تحقيق السلام بين مصر وإسرائيل. ولكن الحرب اللاحقة والأخيرة في المنطقة مثل حرب لبنان ٢٠٠٦ وحرب غزة في ديسمبر ٢٠٠٨ يناير ٢٠٠٩ لم تؤيد هذه النظرية المتهورة. كما أن إيران التي تؤثر في بلاد الشام استمرت في تحدى فرض عقوبات جديدة من قبل مجلس الأمن للأمم المتحدة، فضلاً عن التصريحات المتكررة للرئيس الإيراني حول اختفاء إسرائيل في نهاية المطاف مما ترتبت عليه تصريحات ودعائى مماثلة في إسرائيل تدعوا إلى إنهاء أزمة البرنامج النووي الإيراني عسكرياً. ويعتقد "بيرتيز" أن بعض اللاعبين الفاعلين في منطقة الشرق الأوسط يزدبون من مخاطر المواجهة إما لأنهم فقدوا تأثيرهم في بيئتهم الإقليمية والدولية وإما سعيًا لزيادة قواهم السياسية من خلال الاستفزاز والدعاية "فتنياهو" يعتبر قصير النظر من حيث تردده في التخل عن المستوطنات والأراضي المحتلة حيث ذلك يهدد مصلحة إسرائيل على المدى الطويل من أجل التوصل إلى تسوية عادلة مع الفلسطينيين.

وفي هجومها القاتل على أسطول الحرية في مايو ٢٠١٠، أظهرت الحكومة الإسرائيلية برئاسة "نتنياهو" نوع من التوحد السياسي في عدم قدرتها على إدراك أن حتى أقرب الحلفاء لإسرائيل لم يعودوا قادرين على تقبل الآثار الإنسانية المترتبة على حصار غزة. وفي تصور "بيرتيز" فإنه حالياً لا يوجد في العالم العربى أى قوة مهيمنة قادرة على خلق الاستقرار خارج حدودها الوطنية، بالعراق سوف تستغرق وقتاً طويلاً حتى تستعيد دورها الإقليمي مرة أخرى، والمملكة العربية السعودية مهتمة بأجندة إصلاحاتها الداخلية أما الركود السياسي في مصر فهو الذى أدى إلى تراجع دورها الإقليمي وهكذا فإن القوة الإقليمية الوحيدة في الشرق الأوسط هي إيران ولكنها ليست قوة مستقرة والدول العربية مدركة لهذا. وما يزيد من تعقيد الوضع أنه كان هناك اهتمام كبير فيما يتعلق بالشرق الأوسط من إدارة "أوباما" ولكن بعد عام ونصف من تنصيب "باراك

أوباما" تحولت "اليد الممدودة إلى إيران" إلى قبضة والمحاولات الخاصة بتشجيع المفاوضات الفلسطينية الإسرائيلية أصبحت راکدة. ويستكمل "بيرتيز" تصويره للوضع الإقليمي والدولي بقوله: إنه بالنسبة للاتحاد الأوروبي فلم يوجد أى وزير خارجية من الدول الرئيسية فى الاتحاد الأوروبي سعى للتوسط بين اثنين من أكبر شركاء أوروبا من البحر المتوسط وهما إسرائيل وتركيا. وبنه "بيرتيز" أنه فى الأسابيع التى سبقت الغزو العراقى للكويت رأى العديد من المراقبين علامات على أزمة تتجمع ولكن اللاعبين العرب والغربيين استطاعوا بشكل ما أن يقنعوا أنفسهم أن الأمور لن تخرج من بين أيديهم. ويستخلص "بيرتيز" أن هذه الأزمة وغيرها تظهر أن التوترات فى الشرق الأوسط نادرا ما تحل نفسها بمرور الزمن، وفى بعض الأوقات فإنها تحل من خلال تدخل دبلوماسى إقليمي ودولى نشط، وفى بعض الأحيان فإنها تنطلق بعنف. ونتصور أن ما استخلصه "بيرتيز" هو الدرس الرئيسى الذى يجب أن نصنعى إليه فى الظروف المعقدة والمهددة التى تمر بها المنطقة وأن أسلوب التحذير من خطورة الموقف وحده لن يكفى فى منع ما أسماه "بيرتيز" بحق إمكانية "الانطلاق بعنف" المطلوب هو عمل إقليمي ودولى فعال لوقف الاندفاع، وخاصة الإسرائيلى، نحو العنف.

المفهوم الإستراتيجى الجديد للئاتو ٢٠٢٠

بناء على طلب من حلف شبال الأطنطى عقد المجلس المصرى للشئون الخارجية مع الحلف ندوة مشتركة جرت فى القاهرة فى ٤ مارس ٢٠١٠. وكان هدف تلك الندوة هو مناقشة المفهوم الذى يجرى الإعداد له لبناء إستراتيجية جديدة للحلف عام ٢٠٢٠. وكان دافع المجلس المصرى للشئون من المشاركة فى هذه الندوة هو إطلاق ممثل الحلف على الاهتمامات الأمنية لمصر خاصة فى منطقتها من العالم وحتى يمكن أن تراعى هذه الاهتمامات وتنعكس فى الإستراتيجية الجديدة التى يقوم الحلف بإعدادها.

وقد صدر فى ١٧ مايو ٢٠١٠ التقرير الذى أعدته اللجنة التى كلفها سكرتير عام الحلف برئاسة "مادلين أولبرايت" وزيرة خارجية أمريكا السابقة وضمت فريقاً من الخبراء وعقدت حلقات مكثفة للنقاشات مع علماء ومسؤولين مدنيين وعسكريين داخل الحلف وخارجه، وسوف يستعين سكرتير عام الحلف بهذا التقرير فى صياغة المفهوم الإستراتيجى الجديد الذى سيتم عرضه على رؤساء حكومات الحلف فى نوفمبر ٢٠١٠ فى لشبونة.

وكان أبرز الأفكار والتوجهات التى تضمنها التقرير:

- ١- أنه فى الفترة الممتدة منذ الآن وحتى عام ٢٠٢٠ سيتم اختبار الحلف من خلال ظهور مشكلات جديدة، والمطالب المتعددة للعمليات المعقدة، كذلك التحدى المتمثل فى تنظيم الحلف لنفسه بكفاءة فى عصر يتطلب الاستجابة السريعة فى ظل ضيق الموارد. ومن ثم يحتاج الناتو إلى مفهوم إستراتيجى جديد ليواكب العالم الذى تغير بشكل

ملحوظ منذ تبنى مفهوم الحالى عام ١٩٩٩، حيث تغير العالم بشكل كبير بعد أحداث ١١ سبتمبر والهجمات التالية لها التى أثبتت الاتصال بين التكنولوجيا والإرهاب، والذي أدى إلى إبعاد قوات الحلف بعيدًا عن الوطن كرد فعل على تلك الهجمات. علاوة على ذلك الضغوطات الكبيرة والمتزايدة التى يقع تحتها النظام العالمى لمنع انتشار الأسلحة النووية، وكذلك حوادث عدم الاستقرار الموجودة فى أطراف أوروبا والتي أحييت التوترات التاريخية القديمة.

٢- أنه فى التسعينات كان الهدف الأول والأساسى لحلف الناتو هو توحيد أوروبا وتحقيق حريتها، ولأول مرة اشترك الحلف فى عمليات عسكرية لوضع حد لعمليات التطهير العسكرى فى البلقان. كما أن نهاية الحرب الباردة مكنت الحلف من إقامة شراكات مع خصومه السابقين بما فيهم روسيا. كان المفهوم الإستراتيجى للحلف الذى اعتمد فى عام ١٩٩٩ يتفق مع الاحتياجات الأمنية التى نشأت خلال العقد الأول من مرحلة ما بعد الحرب الباردة. كما عرضت الوثيقة مسبقًا مجموعة من الأفكار التى تحققت اليوم وبالتالى يجب التأكيد عليها فى مفهوم عام ٢٠١٠ وهى كالآتى:

- الهدف الأساسى للحلف هو حماية أمن وحرية أعضائه سواء بالوسائل السياسية أو العسكرية.
- يحسد الحلف الرابط عبر الأطلنطى الذى يربط بشكل دائم بين أمن أمريكا الشمالية وأمن أوروبا.
- أمن وحماية الحلفاء غير قابل للتجزئة: فأى هجوم على دولة واحدة يعتبر هجوم على الحلف ككل.

٣- أن التزام الحلف الأساسى والمتصوص عليه فى المادة الخامسة من معاهدة شمال الأطلسى لم يتغير، ولكن متطلبات تحقيق هذا الالتزام هى التى أخذت شكل مختلف، فلكى يحفظ التعهد بحماية الدول الأعضاء من أى اعتداء عسكرى بمصداقته يجب أن يتم دعمه ليس فقط بالقدرات العسكرية الأساسية ولكن أيضًا من خلال التخطيط للطوارئ، والقوات المركزة، واستعداد القوة.

٤- أن احتمال أى هجوم عسكري مباشر على الناتو عبر حدوده هو احتمال طفيف جداً، على الأقل فى المستقبل المنظور. ولكن بالرغم من ذلك فقد ثبت أن أقل التهديدات التقليدية للحلف يمكن أن تنشأ من بعيد، ومع ذلك تستطيع أن تؤثر على الأمن فى الداخل. هذه المخاطر تتضمن أسلحة الدمار الشامل، الهجمات الإرهابية، الجهود المبذولة من أجل إلحاق أضرار بالمجتمع من خلال الهجمات الإلكترونية، والقطع غير المشروع لخطوط الإمدادات الحيوية.

٥- وبما أن حلف الناتو هو الحل الوحيد لجميع المشكلات التى تؤثر على الأمن العالمى فيجب أن تتضمن إستراتيجيته مبادئ توجيهية لاتخاذ القرار تتعلق بكيفية ومكان استخدام موارد الحلف خارج حدوده. ونظرًا للطابع المتغير والمخاطر المتنوعة المتنامية التى باتت تهدد أمن الدول الأعضاء للحلف، فينبغى أن يقوم الحلفاء باستخدام المشاورات التقليدية وفقاً للمادة الرابعة، والتى تبرز وظيفة الحلف ودوره كمجتمع سياسى، هذه المشاورات سيكون لها أهمية كبرى فى منع وإدارة الأزمات.

٦- كما تتضمن المفهوم الإستراتيجى الجديد للحلف عصرًا جديدًا من الشراكات، فالناتو لن يعمل لوحده وبالتالى أعطى موضوع الشراكات مساحة كبيرة فى صياغة مفهومه الجديد، يجب أن يؤكد المفهوم الجديد للحلف كذلك على رغبته فى المساعدة على بناء نظام أمنى تعاونى أوروبى أطلسى يتضمن التعاون الأمنى مع روسيا، ومع أخذ هذا المبدأ فى الاعتبار يتعين على الحلف انتهاج سياسة تعاون مع روسيا فيما يطمئن الحلف جميع أعضائه وحلفائه بحماية أمنهم ومصالحهم. فالشراكة بين الناتو وروسيا كانت وسيلة لتعزيز الأمن فى المنطقة الأوروبية الأطلسية، وبالرغم من أن الحلف لا يشكل تهديدًا عسكريًا لروسيا، ولا يعتبر الحلف أن روسيا تمثل تهديدًا عسكريًا له، إلا أن الشكوك لا تزال قائمة فى كلا الجانبين حول نوايا وسياسات الجانب الآخر.

٧- ومن الأمور التى يجب أن يضمناها المفهوم الجديد هو فتح باب العضوية، فمنذ نهاية الحرب الباردة، اتسعت عضوية حلف الناتو من ١٦ عضوًا إلى ٢٨. كذلك تعامل المفهوم الإستراتيجى الجديد مع سياسة الأسلحة النووية وأكد المفهوم الجديد أنه ما

دامت الأسلحة النووية موجودة يجب على حلف الناتو مواصلة الحفاظ على قوات نووية آمنة وموثوق بها.

٨- بالمقارنة مع عقده الأول، من المرجح أن يكون حلف الناتو بعيدًا عن الصدارة في الشئون العالمية، في نفس الوقت سيكون على الحلف إبقاء عينه على المخاطر التي يمكن أن تنشأ بالقرب منه، مع الحفاظ على تركيز بعيد النظر لمواجهة المخاطر التي يمكن أن تنشأ في أماكن بعيدة. كذلك أمن الأعضاء مسألة حتمية للناتو ٢٠٢٠ وكذلك المشاركة الحثوية خارج منطقة المعاهدة وذلك للعمل على تقليل التهديدات.

ويلاحظ المراقبون حرص مشروع المفهوم الإستراتيجي الجديد للحلف على توضيح أن الحلف بأى حال لن يكون مسئولاً عن أمن العالم بمعنى أنه لن يكون شرطى العالم، وأنه من ناحية أخرى فإن عمله في المناطق الخارجة عن نطاق الحلف سوف يكون وفقاً لمبادئ الشرعية الدولية، رغم هذه التعطيلات فإن الخبراء (راجع رغيد الصلح. الحياة ٢٧ مايو) يتساءلون عما إذا كان مفهوم الحلف الجديد سيجعله بديلاً عن أحادية الولايات المتحدة، ولنفى هذا التوقع فإن حماية الأمن والسلم في العالم يجب أن تكون مسئولية الأمم المتحدة وذلك يعد سد الثغرات في هياكلها وخاصة مجلس الأمن وإحياء الآليات التي تم تجميدها مثل اللجنة العسكرية التابعة لمجلس الأمن، وإنشاء بنية عسكرية متقدمة وفقاً لما جاء في "أجندة السلام" التي قدمها الدكتور "بترس غالى" عندما كان أميناً عاماً للأمم المتحدة، فهذا هو البديل الدولى عن الأحلاف التي تزيد الأمور تعقيداً وتغذى الصراعات بين الشعوب.

هل يهتز التأييد اليهودي لإسرائيل؟

ظلت إسرائيل حتى وقت قريب تستحوذ على تعاطف وتأييد الرأى العام العالمى خاصة فى الولايات المتحدة والغرب، فضلاً عن التأييد المطلق للجاليات اليهودية غير أن الأمر بدأ يتغير مع تكشف سياسات إسرائيل التوسعية والعدوانية ورفضها للجهود وعروض السلام خاصة بعد مجيء "بنيامين نتنياهو" وتحالفه اليمينى للسلطة، كما كان للحرب الإسرائيلية على لبنان وغزة وأثرها المدمر على الشعب الفلسطينى تأثير على بدء تحول التيار بين الرأى العام العالمى خاصة بعد تقرير القاضى "جولدستون" (اليهودى الديانة) والذي فضح فيه الممارسات الإسرائيلية القمعية فى غزة، وإذا كان الرأى العام الأمريكى والأوروبى مازال مؤيداً لوجود وأمن إسرائيل إلا أنه بدأ يختلف مع سياستها وعمارساتها. ولعل مما يلفت النظر أن هذا التحول بدأ فى الولايات المتحدة الحصن الحصين لإسرائيل وأصدقائها وحيث كانت أصوات خافتة تبدأ بالارتفاع فإن نتيجتها كانت إقصائها وإقصاء أصحابها مثل ما حدث مع رجال الكونجرس مثل السيناتور "تشارلز بيرسى" والنائب "جون فينلى" الذى اضطر تحت وقع تجريته أن يكتب "من يجرؤ على الكلام" غير أنه مؤخراً بدأت أصوات موضوعية وحريصة على المصالح الأمريكية ترتفع بين الأوساط الأكاديمية ومن شخصيات مرموقة مثل الأستاذين "ستيفن والت" Steven Walt و"جون مارشيهيم" John Mearsheahim من جامعة "هارفارد" و"شيكاجو" اللذين كتبتا دراستهما الشهيرة "اللوى اليهودى والسياسة الخارجية الأمريكية" والتي انتقدوا فيها التأييد الأمريكى الذى لا يهتز لإسرائيل الذى أدى إلى إشعال الرأى العام

العربي والإسلامي وعرض للخطر ليس فقط الأمن الأمريكي ولكن أيضًا بقية العالم الأمر الذي لا مثيل له في التاريخ الأمريكي.

أما التطور الآخر بين الرأي العام الأمريكي فقد جاء من أوساط اليهود الأمريكيين وتكوين منظمة مقابلة لمنظمة الإيك ذات التأيد المطلق لإسرائيل وفي كل المواقف، فإن المنظمة الجديدة J street لا تتبنى موقف متوازن تجاه قضايا الصراع الفلسطيني الإسرائيلي وحيث اعتبرت أن اتجاهًا جديدًا في السياسة الأمريكية سوف يخدم المصالح الأمريكية في الشرق الأوسط وأنهاط السلام الحقيقي، وحيث اعتبرت أن حل الدولتين هو أمر جوهري بالنسبة لأمن إسرائيل في المنطقة، كما تبنت المنظمة مواقف متوازنة تجاه عدد من القضايا في المنطقة، فحول إيران فإنها في الوقت الذي تعتقد فيه أن إيران لا يجب أن تسمح لها بامتلاك أسلحة نووية فإنها تعارض بقوة استخدام القوة العسكرية في هذا الوقت سواء من جانب إسرائيل أو الولايات المتحدة.

وحول الصراع الفلسطيني الإسرائيلي فإنها تعتبر أن التوصل إلى حل مستديم قائم على دولتين هو أمر جوهري للمصالح الأمريكية ولبقاء إسرائيل، أما القدس فإنها تتصور أن تكون الأحياء اليهودية في المدينة تحت السيادة الإسرائيلية، والأحياء الفلسطينية تحت السيادة الفلسطينية، وحول قضية المستوطنات فإنها تعتقد أنه على مدى ٢٠ عامًا كانت عقبة في طريق السلام، كما أنها استنفذت اقتصاد إسرائيل وقوتها العسكرية وديموقراطيتها وتآكلت قدرتها على التمسك بالقيم وحكم القانون. ووفقًا لاستطلاع أجرته مؤخرًا وبعد إعلان إسرائيل عن بناء ١٦٠٠ مستوطنة كان تأييد أوباما بين اليهود الأمريكيين يتفوق على تأييد إسرائيل بنسبة ١٥٪.

أما على المستوى الأوروبي فقد وجدنا ما قرره الأوساط الأكاديمية البريطانية من مقاطعة الأكاديميين الإسرائيليين وذلك بفعل السلوك الإسرائيلي في غزة، ومؤخرًا وحيث كان التفوذ شبه الطاغى للمنظمات اليهودية في فرنسا، فقد أصدر بيانًا من ثلاثة آلاف من الشخصيات اليهودية الأوروبية أعطوا لأنفسهم اسم JCALL European

Jewish Call for Reason عبروا فيه أنهم بسبب التزامهم بوجود إسرائيل إلا أنهم يشعرون بالقلق حول مستقبل إسرائيل، وأنه رغم تفهمهم لإخطار الخارجية التي تتعرض لها إسرائيل فإنهم يعتقدون أن الخطر يكمن أيضًا في الاحتلال، واستمرار بناء المستوطنات في الضفة الغربية في الأحياء الفلسطينية في القدس، فهذه السياسات خاطئة أخلاقياً وسياسياً وتغذى عملية نزاع الشرعية التي تواجهها إسرائيل الآن، وبناء على هذا فإن بيان هذه الشخصيات قرر اتخاذ عمل يقود على المبادئ التالية:

- أن سلام إسرائيل يعتمد على الوصول العاجل للسلام مع الشعب الفلسطيني على أساس حل الدولتين وإلا فإن إسرائيل سوف تواجه في القريب بخيارات تتسار في كارتيتها فأما أن تصبح دولة يكون فيها اليهود أقلية أو أن تقيم نظامًا سيكون مشينًا لإسرائيل ويقود إلى عدم الاستقرار المدني.
- أنه من الضروري للاتحاد الأوروبي مع الولايات المتحدة الضغط على الجانبين لمساعدتهم في الوصول إلى حل معقول وسريع للصراع ويلقى النزاع مسئولية خاصة على أوروبا في هذه المنطقة من العالم.
- أن التأيد المتظم لسياسة حكومة إسرائيل هي أمر خطر ولا يخدم المصالح الحقيقية لدولة إسرائيل.

وهكذا نلمس التحول في الرأي العام الأمريكي والأوروبي بل ومن أوساط يهودية عن سياسة التأيد المطلق لإسرائيل ومعانيه بالنسبة للإدارة الأمريكية فإن هذا التحول إنما يقدم أرضًا صلبة لكي تتحرك فيها للمضي في رؤيتها التي جاءت بها لتنفيذ حل الدولتين ولمعركتها مع "تنتياهو" وحكومته حول قضية المستوطنات وأوروبا، كما أن قراءة بيان الشخصيات الأوروبية يذكر أيضًا بقرارات وبيانات الاتحاد الأوروبي حول التمسك بحل دولتين وقضية المستوطنات، غير أن الفارق يبدو في دعوة البيان إلى الضغط على إسرائيل لكي تتجاوب مع هذه المبادئ الأمر الذي لم تمارسه أوروبا بشكل جاد وفعال حتى الآن رغم ما يحمله البيان على أوروبا من مسئولية خاصة في الصراع العربي

الإسرائيلي ونتوقع أن تعمل إسرائيل في مواجهة هذا التطور على تعبئة الرأي العام اليهودي اليميني ضد أصحاب هذا البيان في أوروبا ومثلهم في الولايات المتحدة، وما سيقوى أصحاب هذا التيار الجديد أن يجدوا عملاً عربياً متماسكاً وفاعلاً وراء مبادرته للسلام، وكذلك إنما يجدوا شعباً فلسطينياً موحداً وهو ما يمثل دعوة لأجنحته المختلفة لإنهاء الانقسامات وتبنى رؤية وإستراتيجية للعمل من أجل إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية.

عندما سقطت المحرمات

لم يكن من المبالغة أن يقول بعض المراقبين والمتابعين للمشهد الفلسطيني: إن الانقسام والاقتتال الفلسطيني الفلسطيني ربما يكون أشد خطورة من الاحتلال الإسرائيلي على الشعب الفلسطيني وقضيته، وأن يقول د. "وحيد عبد المجيد": إنه إذا كانت حركات التحرر الوطني قد شهدت انقسامات داخلية فيما بينها فإن الانقسام الفلسطيني جديد من نوعه وفريد في تاريخ النضال الوطني التحرري.

لذلك لم يكن غريباً أن يخصص الكاتب الصحفي الأستاذ "عماد سيد أحمد" كتاباً يحمل عنواناً هو "الفلسطينيون... وسقوط المحرمات" (مركز الأهرام للترجمة والنشر ٢٠١٠) يريد أن يقول: إنه ما كان من المحرمات والخطوط الحمراء في النضال الفلسطيني أصبح من المتداول في الوضع الفلسطيني ويناقش الفصل الأول من الكتاب تحت عنوان "إصلاح أم فوضى" تداعيات إغلاق الستار على مفاوضات "كامب ديفيد" الثانية ووقوع أحداث ١١ سبتمبر وحيث واجه الشعب الفلسطيني مصيراً غامضاً، وحيث كانت وضعية الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي في حال ويعد اتفاق المفاوضات باتت في حال آخر. غير أن ما يسجله الكتاب هو بداية التفكير الإسرائيلي في البحث عن قيادة بديلة لعرفات والسلطة الفلسطينية بل إن الرئيس الأمريكي دعا إلى ما أسماه "دعوه إلى قيادة فلسطينية جديدة" ويعد ذلك مارس الأمريكيون والإسرائيليون مقاطعة محكمة ضد "عرفات" وحتى الأوروبيون استعدوا للتخلص منه إن لم يعين رئيس وزراء وهو ما خضع له عرفات، ويسجل الكتاب وفاة "عرفات" في الحادي عشر من سبتمبر في المستشفى في باريس، وقد وضع هذا الحدث الفلسطينيين أمام مفرق طرق حيث أصبح عليهم أن

يختاروا بين التفاوض مع إسرائيل للحصول على أفضل اتفاق ممكن أو الاستمرار في القتال سعيًا وراء حلم قد لا يتحقق أبدًا، وكذلك وضعت وفاة "عرفات" إسرائيل على المحك فقد كانت تزعم أن عرفات كان القضية الوحيدة في طريق محادثات السلام وأصبح عليهم أن يثبتوا أن ذلك لم يكن ذريعة لعرقلة السلام.

أما الفصل الثاني فيجىء تحت عنوان "نيران شقيقة" ففي منتصف عام ٢٠٠٠ كانت "فتح" و"عرفات" تحظى بشعبية أكبر أربع مرات من شعبية حماس في غزة ولكن نهاية ٢٠٠٣ كانت حماس قد تقدمت عليها، فقد حققت حماس فوزًا كاسحًا في الانتخابات التشريعية - ٧٤ مقعدًا في برلمان مؤلف من ١٣٢ عضوًا بينما فازت فتح ذات التاريخ العريض بثلاثة وأربعين مقعدًا فقط، وجاءت هذه النتيجة تلك تعكس حالة التردى داخل فتح نتيجة الصراع الداخلي. ويسجل الكتاب رد الفعل الأمريكي والأوروبي لفوز حماس ومطالبتها بأن تعترف بحق إسرائيل في الوجود ويطلق الكتاب بسط حماس نفوذها المطلق على قطاع غزة على أنه أسبوع النكسة الفلسطينية بامتياز فقد بدأت باشتباكات وانتهت بإنتفاخ عسكري وبدت المفارقة أنه في الوقت الذي خرجت فيه في إطار خطة الانسحاب من غزة بدأ الأشقاء يقاتلون بعضهم البعض وحيث بدأ الاحتلال أكثر رحمة من الأشقاء.

ويسجل الكتاب الجهد المصري والسعودي في وقف هذا التدهور، ويمثل الجهد المصري في الوساطة والمباحثات مع حركتي حماس وفتح من أجل السلام وقف إطلاق النار الذي تم الاتفاق عليه برعاية مصرية. أما الجهد السعودي في اتفاق مكة عام ٢٠٠٧ وحيث كان الاتفاق في الواقع حصيلة لأنه سعودي مصري أردني وكذلك سوري، وهو الاتفاق الذي تفكك بعد تشكيل الحكومة وإعادة تشكيل مجلس الأمن القومي الفلسطيني.

في الفصل الثالث: "غزة تحت حكم حماس" اعتبر الكاتب أن الانسحاب الإسرائيلي من غزة في نهايات عام ٢٠٠٥ كان مكسبًا للفلسطينيين بكل المقاييس، لكن حماس حولته إلى هزيمة وعبء جديدين على الشعب الفلسطيني في صيف ٢٠٠٧. وهذا ما كان يعنيه شارون بالتحديد عندما فكر في الانسحاب الأحادي، "الفوضى"، وليس شيئًا آخر.

ويغض النظر عن أهداف "شارون". كانت الحسابات الفلسطينية تنحصر في ثلاثة سيناريوهات متوقعة لفترة ما بعد الانسحاب: الأول أن يشهد القطاع فترة هدوء وإعادة ترتيب الأوراق وبناء المؤسسات الفلسطينية على أسس مهنية، وترميم ما دمره الاحتلال خلال سنوات الانتفاضة الثانية. والثاني اندلاع المواجهة مجددًا بين الاحتلال والمقاومة الفلسطينية من خلال المناطق القرية واستئناف المقاومة نشاطها المسلح في الضفة الغربية. أما السيناريو الأخير، تفاقم ظاهرة الفلتان الأمني وحدث "صدام" بين السلطة والفصائل، وقد يصل إلى حرب أهلية.

بعد ضغوط قوية من واشنطن استجاب "شارون" لتبادل الرأي مع القيادة المصرية وللتسيق الأمني، وإن كانت مصر قد أوضحت موقفًا منذ البداية، أنها مع استعدادها لبذل أقصى جهد من أجل العمل على إنجاح الانسحاب الإسرائيلي فإنها ترفض في الوقت نفسه القيام بدور الشرطي في قطاع غزة.

وفي هذا الإطار تم توقيع الاتفاق بين مصر وإسرائيل المعروف (بيروتوكول فيلادلفيا)، ومنح للقاهرة الحق في نشر ٧٥٠ جنديًا، من قوات حرس الحدود داخل الشريط الحدودي بين مصر وغزة، وفي الوقت ذاته رفضت القاهرة أى كلام عن إرسال جنود مصريين للقيام بدور أمني مباشر في غزة، مؤكدة أن هذا هو دور الفلسطينيين ومسئوليتهم.

ويقول الكتاب فيما يتعلق بموقف مصر أنه في تلك اللحظة تجاه ما آل إليه وضع قطاع غزة تحت سيطرة حماس غير محسوم بشكل قاطع، في ظل وجود منهجين رئيسيين في تقدير الأخطار الناجمة عن هذا الوضع يركز المنهج الأول على خطر هيمنة حركة "إخوانية" على غزة، خصوصًا في لحظة يتصاعد فيها الصدام بين الدولة المصرية وجماعة الإخوان الأم في القاهرة، ومؤدى هذا المنهج هو إنهاء تلك الهيمنة في أسرع وقت عبر إشغال حكم حماس. أما المنهج الثاني فيركز على الخطر الذى يمكن أن يترتب على فشل حماس في إدارة غزة، وحدث فوضى تدفع أعدادًا كبيرة إلى التدفق إلى المدن المصرية عبر الحدود، ومؤدى هذا المنهج هو تجنب ما يؤدى إلى فوضى في القطاع عبر المساعدة في نجاح حماس. اعتبار أن متعارضان إذاً يؤثران على الموقف المصرى نتيجة وجود منهجين يمكن القول: إنها تختلفان أكثر منهما متوازنين.

ويختتم الكاتب الكتاب بفصل عن "مشروع أبو مازن/ فياض" وكان جوهر هذا المشروع هو تصور فياض ودعوته الفلسطينيين إلى الخروج من السلبية والاستسلام للواقع الذي فرضه الاحتلال إلى العمل والتفكير الإيجابي وتوفير الإمكانيات للمواطن الفلسطيني للصمود في أرضه. وقال: "باختصار علينا أن نبادر ونبادر ونتقدم للأمام حتى لو لم تتحقق الدولة في حينه نكون أيضًا قد حسنا قدرات السلطة على تقديم الخدمات للمواطنين، بما يعزز صمودهم وثباتهم على الأرض وهو المربع الأول في إنهاء الاحتلال" كان صوت سلام فياض قادمًا من بعيد، وطريقته مختلفة في التعامل مع الاحتلال.

وهكذا كانت غزة تشهد حربين، الحرب الأولى شنتها إسرائيل وحرب أخرى كانت تشنها حماس ضد أهالي غزة ولم يكن أحد يستطيع أن يرصدها سوى المنظمات الحقوقية التي كانت موجودة على الأرض أثناء الحرب، وفي هذا الحصر "جان هولمز" مبعوث الأمم المتحدة للشئون الإنسانية في تقرير قدمه إلى مجلس الأمن الوضع في غزة "ما زال سكان غزة يواصلون العيش بطريقة غير طبيعية ودون كرامة في سجن مفتوح، وحصار من الداخل والخارج".

وهكذا يقدم لنا الأستاذ عماد سيد أحمد رصدًا ثريًا وتحليليًا لمحنة الانقسام الفلسطيني والذي استبيح فيه الدم الفلسطيني، والواقع أن القارئ للكتاب سوف يخرج بصورة دقيقة لدى التعقيد الذي يحيط بالقضية الفلسطينية ليس فقط بسبب الاحتلال والعدوانية الإسرائيلية ولكن أيضًا بسبب الانقسام الفلسطيني.

== أصوات أوروبية... نعو موقف جاد للاتحاد الأوروبي ==

المتابعون لدور الاتحاد الأوروبي في عملية سلام الشرق الأوسط سوف يلاحظون تطور هذا الدور منذ إعلان البندقية عام ١٩٨٠ والذي أعلن فيه للمرة الأولى الاعتراف بالإقرار بحق الفلسطينيين تقرير المصير. ومنذ هذا الإعلان وعلى مدى الثمانينات والتسعينات ظل الدور الأوروبي يحدده ثلاثة عوامل: الأول هو تبنى الأوروبيين لمقولة أن الولايات المتحدة هي القوة الأعظم الوحيدة وهي باعتبار تحالفها الإستراتيجي مع إسرائيل الأقدر على التوصل لتسوية للصراع الفلسطيني الإسرائيلي، وكان العام الثاني هو أن الولايات المتحدة لم تكن تشجع دوراً أوروبياً فعالاً في البحث عن تسوية للصراع وتكتفي باعتبار الدور الأوروبي قاصراً على دور المانح والمساعدات الاقتصادية للفلسطينيين. أما العامل الثالث فكان تردد أن لم يكن اعتراف إسرائيل بدور أوروبي فعال معتبرة أن الأوروبيين غير حساسين لأمن إسرائيل بل ربما متحيزين للعرب.

ورغم هذا وبالشعور الذي بدأ يسود بأن الاحتكار الأمريكي لعملية سلام الشرق الأوسط لم يحقق أى تقدم، شكلت عام ٢٠٠٢ الرباعية الدولية Quartet التي ضمت الاتحاد الأوروبي، روسيا، الولايات المتحدة، والأمم المتحدة. ورغم هذا ظل الشعور بأن الولايات المتحدة تستخدم الرباعية كمظلة لدبلوماسيتها في الشرق الأوسط.

وقد كان مجيء "أوباما" للحكم والتزامه منذ اليوم الأول بالعمل على تحقيق تسوية على أساس من مبدأ الدولتين، ووقف بناء المستوطنات الإسرائيلية، كان هذا مشجعاً للاتحاد الأوروبي على أن يعلن تأييده لهذه الرؤية الأمريكية وإدانتته لبناء المستوطنات

الإسرائيلية والسلوك الإسرائيلي تجاه فلسطين من حيث هدم المباني، وإقامة الحواجز وحصار غزة، وكان هذا واضحًا في الإعلان الذي صدر عن اجتماع المجلس الأوروبي The European council في ١٥ أغسطس ٢٠٠٩.

ومنذ هذا الحين والبيانات تصدر عن اجتماعات الاتحاد الأوروبي على المستوى الوزاري تؤكد هذه المواقف وتدعو إسرائيل بوجه خاص إلى وقف بناء المستوطنات وتعتبرها "كاثرين أشتون" مفوضة السياسة الخارجية في الاتحاد لا تتفق والقانون الدولي وتقوض إمكانية قيام دولة فلسطينية.

في مؤتمر أخير عقد في عمان - الأردن ٤-٧ ديسمبر ٢٠١٠ وكان موضوعه "الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط" استدعيت في كلمتي القرارات والبيانات الإيجابية التي صدرت تؤيد فيها الدولة الفلسطينية وتدين بناء المستوطنات، إلا أنني نبهت أن هذه القرارات والبيانات مستظل بلا جدوى ما لم ترجمها دول الاتحاد الأوروبي إلى سياسات محددة تشعر معها إسرائيل أن استمرارها في بناء المستوطنات وإعاقة التقدم في المفاوضات، خاصة وأن إسرائيل بالفعل قد قابلت البيانات الأوروبية بالقول: إنها "قرارات أخرى سوف توضع على الرف".

ومن الأمور المشجعة أن مجموعة من كبار الشخصيات الأوروبية في الاتحاد الأوروبي كانت أيضًا من هذا الرأي وأصدرت يوم ١٢ ديسمبر رسالة وجهتها إلى الاتحاد الأوروبي قالت فيها: إن إسرائيل شأن أي دولة أخرى يجب أن تشعر "بتأني" سلوكها وأن تواجه ثمن خرقها للقانون الدولي ببناء آلاف المباني والبيوت اليهودية الجديدة على الأراضي الفلسطينية. وطالبت الرسالة وزراء خارجية دول الاتحاد الأوروبي في اجتماعهم في "بروكسل" يوم ١٣ ديسمبر أن يضعوا في اعتبارهم أن الاتحاد الأوروبي "لن يعترف بأى تغيرات في حدود يونيو ١٩٦٧ وأن ذات الدولة الفلسطينية يجب أن تكون في سيطرة وسيادة على أراضي تساوي ١٠٠٪ الأراضي التي احتلت عام ٦٧ بما فيها عاصمتها القدس الشرقية".

كذلك طالبت الرسالة الوزراء أن يعلنوا إنذارًا أن الاتحاد سيطالب بنهاية للمفاوضات التي تقودها الولايات المتحدة من أجل حل تبنه الأمم المتحدة. وأنه فوق

هذا فإن الاتحاد يجب أن يربط رسمياً بين التجميد غير الرسمي لتعميق العلاقات الدبلوماسية بين إسرائيل والاتحاد الأوروبي وبين تجميد المستوطنات، وأن توقف المنتجات التي تنتج في المستوطنات ولكنها تسمى كمنتجات مصنوعة في إسرائيل وأن تجعل إسرائيل تدفع نصيب الأسد في المساعدة للفلسطينيين وأن يرسل وفداً عالي المستوى للقدس الشرقية لدعم المتطلبات الفلسطينية وأن يعيد الاتحاد الأوروبي تصنيف الدعم لفلسطين باعتباره بناء أمة National building بدلاً من بناء المؤسسات Institution building. وقد حذرت الرسالة بشكل عاجل بأن الوقت يمشى بسرعة بسبب استمرار إسرائيل في نشاطها الاستيطاني وبشكل يفرض تهديد بشأن إنشاء دولة فلسطينية ذات سيادة، مستقلة، وقابلة للحياة.

وبشكل نقدي لسياسة الاتحاد الأوروبي الحالية، تضيف الرسالة بأن العمل الصارم Tough action هو أمر أساسي لمصادقية الاتحاد والذي يخاطر بتدهور زوابطه مع الشركات العرب التجاريين وأن الاتحاد الأوروبي يحتاج لأن يعمل بشكل أكثر نشاطاً في علاقاته مع الولايات المتحدة وإسرائيل والآخرين لدفع تحقيق هذه الأهداف.

وتجدر الإشارة إلى أن الشخصيات الـ ٢٦ من الشخصيات البارزة التي وقعت الرسالة بينهم ١٠ من قادة الدول الأوروبية السابقين و١٠ من الوزراء السابقين والمفاوضين الأوروبيين السابقين وتتضمن القائمة المستشار الألماني السابق Helmut Schmid والرئيس الألماني السابق Richard Von Weizsacker ورئيس الوزراء الأسباني السابق Felipe Gonzales ورئيس مفوضية الاتحاد الأوروبي السابق وعضو البرلمان الإيطالي Romano Prodi. كما يلفت النظر أن من بين هذه الشخصيات Javier Solana رئيس السياسة الخارجية السابق في الاتحاد الأوروبي الذي خلفته Catherine Ashton.

وإذا كانت رسالة هذه الشخصيات مشجعة وإيجابية فإن الأمر ليس كذلك في استجابة مفوضة السياسة الخارجية الأوروبية الحالية "كاثرين أشتون"، ففي ردّها على رسالة هذه الشخصيات أوضحت أن أسلوبها سوف يظل بلا تغيير في الوقت الحاضر، ورغم أن أشتون قد قالت: إن حدود عام ١٩٧٦ هي حدود "مقبولة بشكل مشترك" إلا أنها لم

تذكر المشكلة الشائكة في كيفية إشراك القدس الشرقية مشيرة على أن وضعها كعاصمة للدولة الفلسطينية المقبلة هي موضع مفاوضات. وقد أيدت "كاثرين أشتون" الصيغة الحالية للدبلوماسية الدولية في الشرق الأوسط ولم تذكر أى تهديد بالتجميد الرسمي لرفع العلاقات بين الاتحاد الأوروبي وإسرائيل وإن كانت قد قبلت بأنه من المهم ألا تحصل المنتجات المصنوعة في المستوطنات على التعريفات التفضيلية للاتحاد الأوروبي كما تجاهلت فكرة وقف الاتحاد الأوروبي للسلع ذات العلامات التي تقول إنها صنعت في إسرائيل.

في ضوء هذه الردود من جانب "كاثرين أشتون" يستخلص المراقبون أن أسلوبها يتماشى مع رؤية الولايات المتحدة الطويلة الأجل بالنسبة لدور الاتحاد الأوروبي في المنطقة ومما يؤكد ما يمكن تسميته بتقسيم العمل بين الولايات المتحدة والاتحاد الأوروبي في عملية السلام في الشرق الأوسط قول الدبلوماسي الأمريكي "فيل جوردون" في لقاء مع نظرائه في الاتحاد الأوروبي في يوليو ٢٠٠٩ إنه قد يكون من المفيد أن تركز "واشنطن" جهودها على وقف النشاط الاستيطاني بينما يركز الاتحاد الأوروبي جهوده في بناء الأمن في المناطق التي تديرها السلطة الفلسطينية.

ويبدو أن رسالة هذه الشخصيات كان لها تأثيرها على وزير خارجية الاتحاد. ففي اجتماعهم في بروكسل في ١٣ ديسمبر ٢٠١٠، أصدر مجلس وزراء خارجية الاتحاد الأوروبي بياناً تضمن ما استخلصه وزراء الخارجية حول عملية سلام الشرق الأوسط:

١- فقد عبر الاتحاد عن اعتقاده أن تقدماً عاجلاً مطلوباً نحو حل الدولتين للصراع الفلسطيني الإسرائيلي.

٢- أن الاتحاد الأوروبي يلاحظ بالأسف أن إسرائيل لم تجدد وقف الاستيطان الذي طلبه الاتحاد الأوروبي، والولايات المتحدة والرابعية الدولية، فأراء الاتحاد الأوروبي حول المستوطنات بما فيها القدس الشرقية واضحة، فهي غير شرعية وفقاً للقانون الدولي وعقبة في طريق السلام.

٣- يؤكد الاتحاد الأوروبي استعداده لأن يساهم في حل تفاوضي حول كل قضايا الحل النهائي خلال ١٢ شهراً والذي حددته الرابعية.

٤- أن الاتحاد الأوروبي لن يعترف بتغيرات في حدود ما قبل ١٩٦٧ بما فيها ما يتعلق بالقدس بخلاف ما يتفق عليه الأطراف.

٥- يؤكد الاتحاد الأوروبي أن السلام في الشرق الأوسط يجب أن يكون شاملاً ويكرر أهمية المفاوضات المسار الإسرائيلي- السوري اللبناني.

٦- واستدعاء لما خُلف إلى المجلس في يونيو ٢٠١٠، فإن الاتحاد الأوروبي يظل قلقاً جداً بالوضع السائد في غزة، ويكرر الاتحاد الأوروبي دعوته للفتح العاجل والمستقيم وغير المشروط للمعابر لتدفق المساعدة الإنسانية والسلع التجارية من وإلى غزة.

القرن ٢١: تقدم أم تراجع

بانهاء هذا العام ٢٠١٠ يكون العقد الأول من القرن الواحد والعشرين قد انقضى، ويجعلنا هذا نستدعى اندفاع المؤرخين والمفكرين مع بداية القرن، وحتى قبل أن يبدأ، في التساؤل عما إذا كان القرن الجديد مختلفًا عن القرن الذي سبقه والذي شهد حريين عالميتين وحربًا باردة كانت تحمل إمكانات حرب ساخنة ثالثة. غير أن القرن الجديد قد بدأ بحدث هز أمريكا والعالم وهو هجمات ٩/١١ والتي سوف تظل تداعياته تلاحق أمريكا والعالم لحقب طويلة قادمة، كذلك انتهى العقد الأول من القرن الجديد بال أزمة المالية العالمية والتي ذكرت بركود الثلاثينات من القرن الماضي ولم تتعاف أمريكا والعالم من أثارها بعد، كان هذا دافعًا إلى التفكير في القرن الواحد والعشرين وأن يكرر المؤرخون والمفكرون سؤا لهم عما إذا كان القرن الجديد سيكون قرنًا للتقدم أم التراجع. في هذا السياق كان الإلحاح على هذا السؤال وتكراره قد دفع مفكرًا مثل جلال أمين أن يعبر عن ضيقه وسأمه من تكرار الحديث عن القرن المقبل وتوقعه والرغبة منه ويصف هذا الاتجاه "بالوثنية" وأن عبادة المستقبل قد لا تقل سوءًا عن عبادة الماضي وأنه ليس ثمة سبب للاعتقاد بأن القرن الجديد سيكون بالضرورة أفضل من القرن العشرين وبشكل يبرر كل هذه الضجة حوله (التنوير الزائف).

والواقع أن هذا الطرح إنما يجدد الحديث ويذكر بفكرة تاريخية وفلسفية طالما شغلت مكانًا مهمًا في سير الحضارة، وهي فكرة التقدم التي كانت تستند إلى أن العالم يتدرج

ويستقل على الدوام من حسن إلى أحسن ويرتقى من منزلة إلى منزلة أرقى، وقد ظلت فكرة التقدم عقيدة ثابتة والقوة الدافعة لكثير من المؤرخين والمفكرين على مدى القرنين الثامن والتاسع عشر وعزز من هذه الفكرة ظهور حضارة علمية صناعية لم يكن لها مثيل في سابق العصور غير أن فكرة التقدم وتركيزها على الجوانب المادية التي تحققت للإنسان ما لبثت أن تعرضت لتساؤلات أخلاقية ومعنوية دارت حول سؤال ملح وهو ما إذا كانت هذه المظاهر المادية تعنى حقاً التقدم. وهل أوصل التقدم المادى بكل أدواته الباهرة الإنسان المعاصر لى يكون بالمعايير الحقيقية للسعادة أسعد حالاً وأكثر حكمة من إنسان الحضارات السابقة، وقد استعادت هذه التساؤلات القيم والمعايير اللاخلاقية التي صاحبت ظاهرة التقدم والتي لم تستكر إبانة أهل أمريكا الأصليين واشتراك كل الشعوب الأوروبية المهاجرة إلى العالم الجديد في هذه الجريمة الجماعية وعدم استنكار المظاهر الاستعمارية وما صاحبها من إذلال للشعوب ونهب أموالها وإهدار كرامتها واقتصار مفهوم حقوق الإنسان على الإنسان الغربى.

وإذا كانت نقطة البداية عند مفكرى عصر الأنوار، الذى شهد ازدهار فكرة التقدم هي تفاؤلهم المسرف بالمستقبل، خاصة حول انتفاء ظاهرة الحروب، إلا أنه ما كاد خبر كتابتهم يجف حتى واجهتهم الحروب النابوليونية، والتي كانت من أعظم ما عرف التاريخ من حروب وما تلاها من حروب ضارية إلى آخر القرن تلتها الحربان العالميتان الأولى والثانية، وإذا كانت نهاية الحرب الثانية قد شهدت خلو الأرض الأوروبية من الحروب فقد انتقلت إلى مناطق أخرى من القارات الثلاث، وهى حروب ومنازعات حركتها في الأكثر المنافسة والأطماع الأوروبية والأمريكية (راجع حسين مؤنس "الحضارة" وأيضاً على أدهم "الفلسفة والأدب").

هذا الواقع هو الذى حرك عدداً من مفكرى الغرب نفسه لى يراجعوا هذه المفارقة بين مضامين فكرة التقدم، وبين ما حفل به واقع العالم. في هذا توقف عدد من المؤرخين بعمق عند هذا الواقع وانتقلوا من فكرة التفاؤل المطلق إلى التشاؤم وسوء الظن بحضارة الغرب ونقاط ضعفه. أصبحت تحتويه من عناصر قد تؤدي بها إلى التحلل ولعل أبرز

من عبروا عن ذلك مع آخرين هو المؤرخ هو المؤرخ البريطاني "أرنولد توينبي" في نطاق فلسفته في الحضارات والتحديات التي تواجهها ومدى استجاباتها لها، وقد كان "توينبي" كغيره من مفكرى الغرب من المؤمنين بفكرة التقدم والمستبشرين بها حقيقته الحضارة الغربية من تقدم إلا أنه كغيره من المثقفين الغربيين قد أصيب بخيبة أمل كبرى من جراء الحرب العالمية الأولى والتي سببت انحدار المعنويات وخلقت لديه شعورًا عميقًا بأن التقدم الغربى قد فقد حيويته ووصل على درجة التفكك وبدأ له أن إنجازات الرجل الغربى التى تبدو ضخمة ليست بعيدة بأكثر من خطوات عن حالة البربرية، وبدأ له العالم النظم المسالم والعقلانى الذى عرفه قبل الحرب وقد تصدع وجعلته ظروف الحرب وبشاعاتها يتساءل عن كيف يستطيع المرء أن يتحدث عن حرمة الفرد وقد أصبحت أوروبا مقبرة وعن أولوية العقل وقد سمحت أوروبا للمذابح أن تدوم لسنوات أو حول التقدم المستمر والكمال الإنسانى فى الوقت الذى استخدم فيه المستعمرون مواهبهم وقدراتهم لذبح الملايين (راجع السيد أمين شلى. "نظرات فى أرنولد توينبي").

والواقع أن توينبي فى صدمته فى الحضارة الغربية وأزمته الروحية لم يكن بمفرده، فقد شاركه فى هذا العديد من الأوروبيين ومفكرهم وأخذ بعضهم بحتمية "سبنجلر" بأن اضمحلال الغرب لا رجعة فيه وعلى النقيض من التفاؤل الذى ساد فى القرن الـ ١٩، وقد جاءت خبرات الحرب الأولى لكى تتعمق بالتطورات التى لحقتها فى أقل من ربع قرن بروز النازية والفاشية والنظم الشمولية، وهو التطور الذى توج بقيام الحرب العالمية الثانية وخبراتها الدائمة ثم ما صاحبها من حروب ومنازعات إقليمية راح ضحيتها الملايين، بلغت ما بين عام ١٩٤٥-١٩٨٩، ١٢٥ حربًا إقليمية وما بين ١٩٨٩ وحتى نهاية القرن شهد العام ٦١ صراعًا مسلحًا بينها ٥٨ حربًا أهلية وبخلاف ظاهرة الحروب بأبعادها المدمرة التى سادت القرن العشرين، فإن القرن يتهى وهو يشهد تفجر عدد من القضايا التى قد لا تكون أقل تأثيرًا من الحروب ونطاقه الشامل والعالمى الذى تأخذه مثل قضايا تلوث البيئة، والإرهاب والجريمة المنظمة والتفجر السكانى فى دول الجنوب

وإمكانات الانتشار النووي وتفجر الكراهيات العرقية، كما ينقضى القرن وهو يشهد تفاوتات مهددة في الثروة والظروف المعيشية داخل المجتمعات بما فيها الغنية، وبين المجتمعات وحيث يمتلك ٢٠٪ من البشر ٨٦٪ من الثروة وتزايد الفوارق بين الشمال والجنوب، فحيث كانت عام ١٩٦٥ بنسبة ١:٣٠ فقد بلغت الآن ١:٧٠ وهي آخذة في الارتفاع، حيث تعيش أكثر من نصف البشرية تحت خط الفقر وعلى أقل من ٢ دولار في اليوم للفرد، كما بلغت آثار سياسات الليبرالية الجديدة وآثارها الاقتصادية والاجتماعية حدًا جعل عددًا من المفكرين يتساءلون هل سيكون للفئات الضعيفة في المجتمعات الحق في الحياة؟

غير أننا يجب أن نقول: إن هذه الجوانب القائمة للقرن العشرين ليست هي كشف حسابها النهائي فلا شك أن القرن له جوانبه المضيئة، كما شهد العديد من الإنجازات التي أغنت الحياة البشرية وجعلت حياة الفرد أكثر يسرًا وفتحت أمام البشرية آفاقًا أخرى من التجدد والانتقاء. ولعل أبرز هذه الإنجازات هي ما حققه علم الطب وما أتاحه من القضاء على أوبئة وأمراض مثل السل والكوليرا والطاعون، التي كانت تحصد البشر بالملايين وتبيد مدنًا بأكملها، كما أنه يشر بالتواصل إلى علاج حاسم لأمراض مثل السرطان والإيدز، وقد أتاح هذا أن يمتد متوسط عمر الإنسان بمقدار الضعف وتراجع نسب وفيات الأطفال، ولعل أهم ما يرتبط بالقرن العشرين من إنجازات وأيًا كان النقاش حولها، هو أنه حقق في نصفه الأخير من الإنجازات العلمية والتكنولوجية التي فاقت ما حققته البشرية في خمسة قرون ومن التحكم في الطبيعة والكشف عن طبيعة الكون وأسراره وكذلك لا ينكر على القرن العشرين ما حققه في مجال نشر التعليم والقضاء على الأمية في المناطق المتقدمة (مقابل ٥٠٪ في البلدان النامية) وانتشار الكتاب وأشكال الثقافة العامة.

إزاء هذا السجل المزدوج للقرن العشرين الذي تختلط فيه الإنجازات بالآخفاقات هل سيكون للقرن الجديد وجه إنساني يضع في اعتباره تحذير المفكر الفرنسي "أندريه مالرو"

من أن "على القرن الحادى والعشرين أن يكون إنسانياً أو لا يكون" وهل ستكون البشرية قادرة على أن تواجه ما يحمله القرن الجديد من تحديات وأن تتأمل ما عبر عنه "جابريل جارسيا ماريكز" من أن "لا تتوقعوا شيئاً من القرن الحادى والعشرين إن القرن الحادى والعشرين هو الذى يتوقع كل شىء منكم". يريد أن يقول: إن صوزة القرن الجديد سوف تتوقف على ما سوف يفعله البشر بأنفسهم وعلى تفاديهم لسقطات إخوانهم فى القرن والقرون الماضيه.

هل انتهى التعدد الثقافي في أوروبا؟

زار المجلس المصرى للشئون الخارجية مؤخرًا وفدًا ألمانيًا ضم وزراء سابقين وأعضاء في البرلمان الألماني، وكان بين القضايا التي أثارها أعضاء المجلس معهم هو التصريح الذى أدلت به المستشار الألمانية "أنجيلا ميركل" وقالت فيه "إن التعدد الثقافى Multiculturalism الألماني قد مات". وفى ردهم قلل أعضاء الوفد من قيمة هذا التصريح وأنه كان للاستهلاك الداخلى وموجه إلى القوى المحافظة فى حزبها. ويبدو أن هذا التصريح كان له صده فى ألمانيا وأوروبا، فقد كتب صحفى ألماني Lewis Gropp، وهو متخصص فى قضايا الديانات والقضايا الثقافية، ينفى فيه القول بأن التعدد الثقافى فى ألمانيا قد مات ويتوافق مع القول بأن تصريح "ميركل" كان تنازلًا منها للعناصر المحافظة فى حزبها، ويعتبر أن تصريح "ميركل" ليس له أساس فى الواقع لأن كلمة "التعدد الثقافى" لا تعنى شيئًا أكثر من التعايش المتفاعل لعدد من الثقافات داخل مجتمع ما والذى يعنى أن التعدد الثقافى هو فى الحقيقة مفهوم عالمى ودائم، وفى عالم معولم فإن هذا المفهوم هو أكثر صلاحية اليوم من أى وقت مضى باعتبار أنه لم يعد هناك مجتمع أو أمة متجانسة عرقياً.

وفى كتابه "ألمانيا تتخلى عن نفسها" والذى نشر هذا الصيف فتح النائب السابق وعضو مجلس إدارة بنك "دويتش" "Thilo Sarrazin" أبواب النقاش العام حول التعدد الثقافى عندما ادعى أن النسبة العالية من المهاجرين إلى ألمانيا تؤدي إلى تدهور حضارى خطر وهو يفسد التنوع العالمية للجنس الألمانى.

ويرد Lexis Gropp على هذا التصور بأنه من الصعب إنكار أن الهجرة غير المقيدة تخلق مشكلات اندماج integration نسبة عالية من مجتمع المهاجرين يفصلون أنفسهم عن التيار العام للمجتمع ويشعرون أنهم مستبعدون في حالات كثيرة بسبب عدم امتلاكهم للغة الألمانية وبسبب هذه المشكلات في اللغة لا يستطيع المدرسون أن يديروا الفصول النظامية؛ لأن التلاميذ لا يفهمون ما يصل إليهم. كذلك هناك العديد من الرجال المهاجرين الذين يعيشون في ألمانيا، والذين يشعرون أنهم غرباء، يفصلون أنفسهم عن بقية المجتمع ويصبحون أكثر انفتاحاً على التفكير المتطرف والذي ربما يفسر ضرب القطارات عام ٢٠٠٦ والذي تضمن اثنين من اللبانيين الذين كانوا يعيشون في ألمانيا لعدة سنوات، ورغم هذا فإن عددًا ضئيلاً من هؤلاء المهاجرين مستعدون لتنفيذ هذه العمليات الإرهابية.

ويعتبر Gropp أن هذا الجدل مخجل باعتباره أن صعود ألمانيا إلى واحدة من أكثر الأمم ازدهاراً ورخاءاً إنما يعود على الأقل للمهاجرين الأتراك الأقوياء في العمل والذين أغرتهم ألمانيا بالمجىء في أوائل الستينات ويدونهم فإن ألمانيا لم تكن لتكون البلد الغنى كما هو اليوم، ويدرك صناع السياسة في "برلين" هذه القضايا، وليس هناك من هو مستعد اليوم أن يدعى أن التعدد الثقافي في مجتمع متعدد بدون قيم أساسية تنطبق على الجميع، وتعرف مؤسسة الحكم أن مشكلات الاندماج التي تواجهها ألمانيا يمكن إرجاعها فقط إلى المشكلة الاجتماعية السياسية وليست مشكلة جينية أو دينية.

ويضيف "لويس جروب" عاملاً آخر كان وراء تصريح "ميركل" هو الأزمة الاقتصادية في ألمانيا كما في أوروبا، فقد أثار هذا العامل مناخاً من عدم اليقين، ففي أوقات عدم اليقين يصبح الناس عصبيين يميلون إلى سلوك أكثر عدوانية. على أية حال فإن النظام الديمقراطي ليست جذوره في الرخاء الاقتصادي ولكن في الأفكار، وأفكاراً مثل الحقوق المتساوية وحرية الديانة، عملت حكومة "ميركل" الكثير جداً للترويج لهذه القيم وخلال الفترة التشريعية السابقة أكد وزير الداخلية الألماني أن الإسلام جزء من ألمانيا، كما أعاد الرئيس الألماني الجليل "كريستيان وولف" تأكيد هذه الرسالة في خطبته في ٣ أكتوبر خلال الاحتفال بعيد الوحدة الألمانية، وهو ما أثار عليه نقداً كبيراً من حزبه ومن

الرأى العام معبرين عن تصور سائد بأنه يقوض القيم الثقافية الغربية. ويعتبر "جروب" أن العكس هو الصحيح فهذه الرسالة فإن الرئيس الألماني قد أوضح أن المسيحيين الذين يعيشون في تركيا، مثل الأتراك الذين يعيشون في ألمانيا لهم الحق في نفس المعاملة، وهؤلاء الذين يدعون أن العالم الغربى يجب أن يدافع عن جذوره المسيحية وأن ينكر قطعياً أى اعتراف بالإسلام هم في الواقع يعملون نحو إلغاء الديمقراطية والحرية الدينية. ويستخلص جروب أن التعدد والتعايش الثقافى لم يمت؛ لأن الدولة التى تقوم على قيم ديمقراطية أساسية مثل حرية العبادة إنما تبرهن على قوتها ليس فى نبذ وإنما فى تأكيد تنوعها الثقافى.

غير أنه رغم هذا الصوت الموضوعى تعرضت عدد من المساجد الإسلامية فى "برلين" مؤخراً لاعتداءات من أشخاص مجهولين استخدموا فيها المواد الحارقة، مما دفع 'عمدة' "برلين" "كلالوس فوفرايت" على التنديد بهذه الاعتداءات داعياً إلى أجواء أكثر تسامحاً وانفتاحاً بين جميع الديانات فى "برلين"، ومن ناحية أخرى دها وزير الداخلية الألمانى "توماس دى ميزير" أئمة المساجد فى ألمانيا إلى تحمل مسئوليتهم فى مكافحة التطرف الإسلامى والإرهاب ودعوة كل المسلمين إلى الاندماج فى المجتمع الألمانى وطالبهم بأن يكونوا جسراً يربط بين المجتمع الألمانى وبين الجاليات المسلمة التى تعيش فيه.

والواقع أن هذا الجدل الذى أثاره تصريح المستشارة الألمانية إنما يعكس واقعاً وجدلاً أوسع يدور فى المجتمعات الغربية حيث أصبح تعبير الإسلاموفوبيا تعبيراً عن شعور العداء ضد الإسلام والمسلمين ويتمثل فى عدد من الممارسات ضدهم وضد رموزهم الدينية وهو ما دفع تقرير الحريات الدينية الأمريكى إلى انتقاد هذه الممارسات ضد الأقليات المسلمة فى الغرب. وهو ما دفع أيضاً "هيرمان فان رومى" رئيس الاتحاد الأوروبى أن يحذر دول الاتحاد من تنامى الثغرات القومية والعنصرية التى تصاعدت بصورة خطيرة فى السنوات الأخيرة فى بلدان أوروبا الغربية، وأكد أن هذه الثغرات لم تكن موجودة منذ عقد أو عقدين. وواضح أن تصريح "رومى" رغم أنه لم يذكر الإسلام، كان يقصد مظاهر القوبيا الإسلامية، ومثلما أرجع الكاتب الألمانى ظهور قوى

اليمن المتطرف إلى الضغوط الاقتصادية وانتشار البطالة، فإن "رومى" أرجع أيضًا ظهور "الشعوبية" والنغمة القومية في بلدان الاتحاد الأوروبي إلى اهتزاز الثقة وزعزعة في الأيديولوجية ونسق القيم الأيديولوجية وهو ما يؤدي إلى القلق والبحث عن أعداء محتملين، ومناصبهم العداء.

والواقع أن ما تحدث عنه "رومى" هو ما يجب أن تنتبه له القوى العاقلة في الغرب إلى خطورته ليس فقط بين المجتمعات الغربية والأقليات المسلمة التي تعيش بينها وإنما أيضًا بين العالم الإسلامي والغرب. وينفس القدر فإن على المسلمين الذين يعيشون ويعملون في المجتمعات الغربية أن لا يعزلوا أنفسهم عن هذه المجتمعات وأن يبتوا أنهم جزء من نسيجها يحترمون قيمها وأسلوبها في الحياة بشكل يكسبهم قبولًا واحترامًا ودون أن يتخلوا عن هويتهم وقيمهم الدينية والثقافية.

هل سيكون القرن ٢١ آسيويا؟

فاجأنا الأستاذ عاطف الغمرى بكتابه الجديد "القرن الآسيوى. الصين تغير ميزان القوى العالمية" (دار نهضة مصر ٢٠١٠) وأقول فاجأنا لأن الأستاذ "الغمرى" معروف أنه خبير بالشئون الأمريكية والسياسة الخارجية الأمريكية، ورغم هذا فموضوع كتابه الجديد ليس غريباً باعتبار أن ظاهرة الصعود الآسيوى، وفي الأغلب منها صعود الصين، هى الظاهرة والتطور الذى يشغل الولايات المتحدة ساسة، ومؤرخين، ومحللين، وسيطر عليهم أساساً سؤالين: هل ستتعدى الصين، كما تتوقع مؤسسات وخبراء فى شئون الصين، الولايات المتحدة اقتصادياً مع الحقتين القادمتين ومن ثم هل يعنى هذا أن الصين سوف تنافس الولايات المتحدة على مكانة القوة الأعظم أو على الأقل تشاركها فى هذه المكانة، وإذا كان الأمر كذلك فكيف تسلك الولايات المتحدة وكيف تتعامل مع هذا الاحتمال هل من خلال التعاون أو الارتباط Engagement والذى تعمل من خلاله الولايات المتحدة على جعل الصين شريكاً مسئولاً Responsible Stockholder يعمل من خلال النظام الدولى لا أن يتحدها؟ أم من خلال الاحتواء والمواجهة كما تصرفت الولايات المتحدة مع الاتحاد السوفيتى خلال خقب الحرب الباردة؟ كان أسلوب الإدارات الأمريكية المتعاقبة منذ أن تصالح "ريتشارد نيكسون" مع الصين وأنهى القطيعة بين البلدين هو مزيج من التشكك تجاه الصين فى نواياها وحكمها السلطوى، وبين إدراك إمكانات التعاون بين قضايا حيوية مثل الاقتصاد (أصبحت الصين أكبر دائن للولايات المتحدة من خلال استثماراتها فى أدوات الخزنة الأمريكية) ومكافحة الإرهاب، والبيئة، والتعامل مع كوريا الشمالية وبرامجها النووية إلخ. وكان كل رئيس أمريكى افتتح عهده

بالتركيز على الجانب الأول ويرى في الصين - وكما فعل "جورج بوش" الابن - منافسًا إستراتيجيًا Strategic Competitor غير أنه كان ينهى عهده وهو تبني جانب التعاون مع الصين ومحاولة جذبها للنظام الدولي. وباعتبار أن كتاب الأستاذ "الغمرى" يجعل من الصين "القاعدة المركزية" للتدخل الذى يحدث في آسيا من ثم يجعل "القرن الآسيوى" عنوانًا لكتابه، فإنه من المهم أن نتابع الجدل حول الرؤية الأمريكية لإمكانات الصين وموقعها في القرن الواحد والعشرين، وكان آخر من اسهموا في هذا الجدل هو أستاذ العلوم السياسية الأمريكى "جوزيف ناى" في دراسته التى نشرها في العدد الأخير من مجلة "Foreign Affairs" الأمريكية (عدد نوفمبر - ديسمبر ٢٠١٠) وحملت عنوانًا وإلا على هذا الجدل وهو "مستقبل القوة الأمريكية" في معالجته كان لا بد أن يتعرض للجدل حول الصين وحول إمكانات تجاوزها أو تكون نذًا للولايات المتحدة، في هذا الشأن اعتبر أن هذا سوف تتوقف إلى حد كبير على عدد اليقين Uncertainties حول مستقبل التغيير السياسى في الصين، وأنه إذا لم يحدث غليانًا سياسيًا، فإن حجم الصين والمعدل العالى للنمو الاقتصادى الصينى سوف يزيد حتمًا قوتها النسبية في مواجهة الولايات المتحدة وهو ما سوف يجعل الصين قرية من الولايات المتحدة ولكن هذا لا يعنى أن الصين سوف تتجاوز الولايات المتحدة كأقوى قوة، وحتى لو لم تعاني الصين من نكسات سياسية داخلية. ويعتبر "جوزيف ناى" أن تصوير القوة الصينية على أساس النمو في الناتج الإجمالى الداخلى فقط هو تصوير ذو بعد واحد One dimensional وهو يتجاهل مزايا الولايات المتحدة في القوة العسكرية والقوة الناعمة Soft Power، وكذلك عدم مزايا الصين في ميزان القوى الآسيوى.

ويستوقف النظر أن تقييم "جوزيف ناى" لإمكانات الصين وقدراتها في مواجهة الولايات المتحدة إنما يتفق مع تقييم ليس فقط خبراء ومحللين وإنما كذلك مع الساسة الصين أنفسهم، فهم لا يملكون من تكرار أن الصين ما زالت دولة نامية، ومع تأكيدهم للتقدم والنمو الاقتصادى المائل الذى حققته الصين، إلا أنهم يذكرون بالفجوات والثغرات والتحديات التى ما زالت الصين تواجهها مثل الفجوات في الدخول والثروة بين الأقاليم الصينية ومشكلات البيئة، والبطالة ومستوى دخل الفرد الذى ما زال بعيدًا بمراحل عن مثيله الأمريكى بل وحتى عن دول نامية.

أما على المستوى الآسيوى الأوسع فإنه رغم مستويات النمو التى انخفضت فى بلدان مثل الهند وأندونيسيا، وكوريا الجنوبية، وماليزيا فضلاً عن اليابان، إلا أن القارة ما زال يواجهها تحديات داخلية تتمثل فى الخلافات بين قوى رئيسية فيها مثل الصين، والهند واليابان مما جعل خبراء ومحللين يصنفون العلاقة بين الصين والهند ويسمونها "المتنافسون" "The Rivals" فضلاً عن الأخطار الكامنة التى تمثلها كوريا الشمالية وبرنامجهما النووى من تهديدات للاستقرار فى القارة وهى العلاقات التى تحمل دول القارة نخشى النفوذ والصعود الصينى، وتجعلها تتطلع إلى الولايات المتحدة كشريك موازن للقوة والنفوذ الصينى، فى نفس الوقت الذى تستخدم فيه الولايات المتحدة هذه المخاوف من الصين فى نوع ما من احتواء الصين واحد من تأثيرها الإقليمية والعالمية.

على أية حال فإننا يجب أن ننظر إلى كتاب الأستاذ "عاطف الغمرى" كمساهمة فيما يجب أن نلتزم به: سامة، ودبلوماسيين، وباحثين ومحللين من تتبع دقيقى للتحوّل الجارى فى النظام الدولى والذى يتقل، وإن كان ببطء، من نظام سيطرت عليه قوتان عظيمتان، إلى نظام تحكمته فيه قوة واحدة.

كما شاهدنا منذ التسعينات، إلى نظام تتعدد فيه المراكز والأقطاب، وهو النظام الذى يجب - ليس فقط أن نرصد بزوغه وإمكاناته - بل يجب أن نشارك فى تشكيله ووضعه.

مجموعة BRICs: الآمال والتحديات

في إطار التحولات التي يشهدها النظام الدولي وخاصة خلال الحقبة الأخيرة برزت عدد من المجموعات التي تدور أساسًا حول القضايا الاقتصادية. فامتدادًا لمجموعة الثمانية G8 التي ظلت تضم الدول الصناعية الكبرى التقليدية تطورت هذه المجموعة إلى ما أصبح يعرف بالـ G20 وهي المجموعة التي تأسست عام ١٩٩٩ من الاقتصاديات المتقدمة صناعيًا بهدف مناقشة قضايا الاقتصاد العالمي، وتضم هذه المجموعة: الأرجنتين، أستراليا، البرازيل، كندا، الصين، فرنسا، ألمانيا، الهند، أندونيسيا، إيطاليا، اليابان، المكسيك، روسيا، المملكة السعودية، جنوب أفريقيا، كوريا الجنوبية، تركيا، المملكة المتحدة، الولايات المتحدة. ثم برزت منذ ٢٠٠٨ ما أصبح يعرف بمجموعة BRICs والتي تضم البرازيل وروسيا والهند والصين.

وقد أكد البيان المشترك الذي صدر عن أول اجتماع لوزراء خارجية هذه الدول في روسيا في مايو ٢٠٠٨ أن حوار المجموعة يستند على الثقة المتبادلة والاحترام والمصالح المشتركة ووجهات النظر المتشابهة حول المشكلات الملحة للتطور العالمي ولها توقعات عالية". وقد كان هذا البيان يمثل الأساس السياسي لآلية مجموعة BRICs وقد بات واضحًا أنه من الضروري على بلدان المجموعة كاتحاديات صاعدة أن تزيد التعاون في رفع صوته ونفوذه لدفع السلام العالمي والاستقرار والتنمية المشتركة" (راجع: The BRICs Rhythm of the Era, Foreign Affairs Journal summer 2010) فما الملامح الرئيسية لمجموعة BRICs؟:

أولاً: أنها جميعاً دولاً صاعدة أو كبيرة نسبياً تتميز بالتنمية السريعة والإمكانات الكبيرة ومستويات مختلفة من الاستمرارية وتزيد مجموع احتياطاتها من النقد الأجنبي عن ٣ تريليون دولار أمريكي وهو ما يوازي أكثر من ٤٠٪ من المجموع العالمى الأمر الذى يجعل منهم لاعبين فى الساحة العالمية.

ثانياً: أنهم جميعاً قد اختاروا نماذجهم الخاصة فى التنمية متماشية مع تقاليدهم وخصائصهم الوطنية أكثر من مجرد قبولهم لإجماع "واشنطن" "Washington Consensus" أو أى نماذج أخرى وفى الوقت الذى يتمتعون فيه بشكل كامل بمزاياهم الفردية فإنهم يستمرون فى سعيهم لطرق جديدة للاعتماد على قوة الآخر وأن يتبعوا التعاون القائم على الفائدة المتبادلة.

وثالثاً: فهم جميعاً يدهون إلى تأسيس نظام اقتصادى أكثر مساواة وعدالة وهم يعتقدون أن هذه الدول يجب أن تحترم بعضها وهى قد أرست الأساس لتقدم عالم متعدد الأقطاب خلق الظروف للقوى لأن تغنى بشكل متسق.

ورابعاً: فهم جميعاً يريدون بيئة دولية سليمة ويدافعون عن الديمقراطية والمساواة فى العلاقات الدولية ولا يتفقون مع عقلية الحرب الباردة التى فانت أوانها والسياسات الصدامية.

وخامساً: أنه رغم اختلاف نظمهم الأيديولوجية والثقافية فهم يشتركون فى هدف إستراتيجى لبناء عالم متعدد الأقطاب ديمقراطى وعادل تلعب فيه الأمم المتحدة دوراً مركزياً وباعتبار أن الصين وروسيا أعضاء دائمين فى مجلس الأمن فإنه إذا ما لعبت الهند والبرازيل دوراً ما فى مجلس الأمن فى المستقبل فإن الوضع والنفوذ الدولى لمجموعة BRICs سوف يصعد فى المستقبل وهو ما يمثل شيئاً فريداً لها.

وفى مؤتمر قمته الأول عام ٢٠٠٩ أصدرت المجموعة بيانها الذى يتضمن ستة عشر نقطة والذى أكد التعاون بينها وبين مجموعة ال-٢٠ مدركة أن مجموعة ال-٢٠ هى أكثر اتساعاً وتنوعاً وتمثيلاً وتأثيراً ولهذا فإن دول المجموعة ال-٤ يدافعون عن الحاجة لأن

تكون مجموعة الـ ٢٠ أكثر نشاطاً وأن توضع سياسة متساهلة لفترة ما بعد الأزمات كما أكدت النقاط الست عشرة أن الدول الأربع سوف تنسق مواقفها وتدعم تعاونها وتعالج بشكل مشترك الأزمة المالية في سبيل أن يستعيد الاقتصاد العالمي عافيته. ويلاحظ أنه في العام الماضي ووسط تقلص الاقتصاد العالمي فإن معظم البلدان المتقدمة قد سجلت نمواً سلبياً ورغم هذا فإن الصين والهند تمتعا بنمو سلس وتعاقت روسيا والبرازيل بشكل سريع من نموهم السلبى ومن المتوقع أن يسجلوا نمواً إيجابياً هذا العام وهو ما جعل الرئيس البرازيلى "لويس إيناسيو" أن يجذب الانتباه إلى مجموعة BRICs لنموها الاقتصادى القوى ملاحظاً أنه منذ عام ٢٠٠٣ فإن التجارة بين الدول الأربعة قد زادت بنسبة ٥٠٠٪ وفى تطور المجموعة فإن أهم ما يلاحظ أن التنسيق والتعاون بينها قد أصبح أمراً مؤسسياً فالفترة بين مؤتمرها الأولى والثانى فى البرازيل كان أقل من عام وسوف تعقد القمة الثالثة فى الصين العام القادم وفى نفس الوقت فإن وزراء المالية ومحافظى البنك المركزى يتقابلون لتنسيق مواقفهم قبل قمة مجموعة الـ ٢٠ والاجتماعات السنوية للبنك الدولى وصندوق النقد الدولى ولكى يقدموا مقترحاتهم.

وعما يلاحظ على المجموعة أنها لا تضم دولاً أفريقية ولكن من حسن الحظ أن مؤتمر "كوينهاجن" قد فتح المجال لظهور مجموعة BASIC التى تضم البرازيل وجنوب أفريقيا والهند والصين وعلى هذا فإذا كانت BRICs هى مجموعة دول صاعدة بدون جنوب أفريقيا فإن BASIC هى مجموعة من الدول النامية بدون روسيا ذات النمو السريع وعلى هذا فإذا استطاعت المجموعتان أن تتعاونتا بشكل فعال فإن نفوذهما سوف يرتفع بالتأكيد غير أن مجموعة BRICs رغم نموها ونفوذها السريع تترك أنها لا تخلو من تحديات والتى يجب أن تجعلها حذرة ضد محاولات القوى المعادية فى البلدان المتقدمة لاستخدام الأيديولوجية والمشكلات الرئيسية ليزر الخلاف فيما بينها كذلك عليها أن تنسق مواقفها وتعمل للتأكيد تجاه إصلاح النظام المالى العالمى فى الاتجاه السليم كما أن عليهم أن يعملوا معاً ضد كل أشكال الحماية. وأخيراً فإن عليهم أن يعملوا بشكل وسيط مع الدول النامية الأخرى لتأكيد وحدتهم والدفاع عن مصالح الدول النامية فى العالم.

ويستخلص الخبراء والمتابعون لتطور مجموعة BRICs أنها طالما ظلت تمتلك الفكر الرصين وتضع في اعتبارها الصورة الواسعة وتستمر في دفع الحوار والتعاون بين دولها بطريقة تدرجية ونشطة وبرجماتية ومفتوحة وشفافة فإن المجموعة ستصبح أكثر جاذبية وتأثيرًا على المسرح العالمي وتقدم إضافات تاريخية لعالم متعدد الأقطاب أكثر ديمقراطية وأكثر عدالة.

نبذة عن المؤلف

السفير الدكتور / السيد أمين شلبى

أولاً: الشهادات العلمية:

- ليسانس الآداب من جامعة القاهرة عام ١٩٥٧.
- ماجستير في العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٦٠.
- دبلوم العلاقات الدولية من جامعة أكسفورد عام ١٩٧٦.
- دكتوراه في العلوم السياسية من جامعة القاهرة عام ١٩٨٠.

ثانياً: الترويج المهني:

- التحق بالسلك الدبلوماسى المصرى عام ١٩٦١.
- عمل من درجة ملحق إلى مستشار فى كل السفارات المصرية فى براج وبلجراد وموسكو وللاجوس.
- عمل وزيراً مفوضاً فى سفارة مصر فى واشنطن ١٩٨٢-١٩٨٦.
- عمل سفيراً لمصر فى النرويج ١٩٩٠-١٩٩٤.
- حاصل على وسام الاستحقاق من النرويج.
- شارك فى تأسيس معهد الدراسات الدبلوماسية بوزارة الخارجية المصرية عام ١٩٦٦ وعمل فيه حتى عام ١٩٧٠، ثم عمل نائباً لمدير المعهد فى الفترة منذ ١٩٨٦-١٩٨٨.
- عمل مديراً لإدارة التخطيط السياسى بوزارة الخارجية المصرية ١٩٩٤-١٩٩٦.

ثالثاً: الإنتاج العلمى:

فى العلاقات الدولية:

- ١- "التنظيم الدولى فى مفترق الطرق"، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٦٧.
 - ٢- "الوفاق الأمريكى - السوفيتى"، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٨١.
 - ٣- "قراءة جديدة فى الحرب الباردة"، (دار المعارف)، ١٩٨٣.
 - ٤- "الدبلوماسية المعاصرة"، (عالم الكتب)، ط١/ ١٩٨٩ ط٢/ ١٩٩٦.
 - ٥- "من الحرب الباردة إلى البحث عن نظام دولى جديد" (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٦، الطبعة الثانية ٢٠٠٥.
 - ٦- "العلاقات المصرية الأمريكية ١٩٤٦-١٩٥٦" (مترجم) (مكتبة مدبولى) ١٩٩٦.
 - ٧- "ما بعد الحرب الباردة: قضايا وإشكاليات" (مركز الدراسات الإستراتيجية - الأهرام)، ١٩٩٧.
 - ٨- "الصين وروسيا: من الخصومة إلى المشاركة الإستراتيجية". (مركز الدراسات الآسيوية - كلية الاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة القاهرة)، ١٩٩٨.
 - ٩- "حوارات المستقبل"، (هيئة قصور الثقافة) ١٩٩٨.
 - ١٠- التسعينيات، عالم الكتب ٢٠٠١.
 - ١١- أمريكا والعالم: متابعة فى السياسة الخارجية الأمريكية ٢٠٠٠-٢٠٠٥، عالم الكتب ٢٠٠٥.
 - ١٢- نظرات فى العلاقات الدولية، عالم الكتب ٢٠٠٧.
 - ١٣- رؤى عالمية، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠١٠.
- سيرة ذاتية:
- بين موسكو وواشنطن، دار الهلال ٢٠٠٥.

شخصيات:

- "هنرى كسينجر، حياته وفكره"، (الهيئة المصرية العامة للكتاب)، ١٩٧٦.
- "جورج كينان: الدبلوماسية المؤرخ"، (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٧.
- "داج هامرشولد" حياته وفكره"، (الهيئة العامة للكتاب)، ١٩٩٩.
- "نظرات فى آرنولد توينبى" (دار قباء)، ٢٠٠٠.
- "الغرب فى كتابات المفكرين المصريين" (دار الهلال)، ٢٠٠٠.
- "أدباء من الشمال"، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٣.
- ثلاث شخصيات بين الثقافة والسياسة، الهيئة العامة لقصور الثقافة، ٢٠٠٦.
- ساعات بين الكتب، الهيئة العامة للكتاب، ٢٠٠٩.

مراجعة وتقديم:

- "مصر فى عهد محمد على"، (مراجع)، المجلس الأعلى للثقافة، ٢٠٠٤.
- الدبلوماسية الإيجابية، المجلس الأعلى للثقافة ٢٠٠٦.
- من نحن؟ المجلس الأعلى للثقافة.

رابعاً:

- حاضر فى كل من : معهد الدراسات الدبلوماسية وأكاديمية ناصر وكلية الاقتصاد والعلوم السياسية.
- شارك فى العديد من المؤتمرات فى مصر والخارج.
- عضو بالمجلس الأعلى للثقافة (لجنة العلوم السياسية ١٩٩٧-٢٠٠٧).
- المدير التنفيذى للمجلس المصرى للشئون الخارجية.
- حاصل على جائزة الدولة للتفوق عام ٢٠٠٩.

50
عاما

هذا الكتاب

في عام 2008 أصدرت " عالم الكتب " كتابا للدكتور السيد أمين شلبي تحت عنوان " نظرات في العلاقات الدولية " والذي رصد القضايا والتطورات الدولية حتى عام 2008 ، وكان جوهرها إدارة الرئيس الأمريكي السابق " جورج بوش " الابن والمفاهيم والاستراتيجيات التي تبنتها في إدارة علاقاتها مع العالم .

ويتابع هذا الكتاب القضايا والعلاقات الدولية في الفترة من 2008 – 2010 ويوحى عنوان الكتاب " أوباما من الأمل إلى الواقع " بأنه يركز على مجيئ " باراك أوباما " إلى الحكم والثورة السياسية والاجتماعية التي أحدثها مجيئه في السياسة الأمريكية والمجتمع الأمريكي والتوقعات والأمال التي ارتبط بها مجيئه ، ويتتبع الكتاب سياسات إدارة أوباما وكيف تطورت من الأمال إلى الاصطدام بالواقع وهو التطور التي خبئها الجذوة التي أحدثها مجيئه .

كذلك يتابع الكتاب تطورات أخرى وخاصة صعود ومستقبلها في النظام الدولي فضلا عن قضايا دولية أخرى .
تراجع العملية السلمية في الشرق الأوسط وحلف
عالم الكتب الأوروبية .

Bibliotheca Alexandrina



1202241

ISBN 977-232-828-3



www.alamalkotob.com